الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة
- ترشيد إستخدام أراضي المشاعات وانعكاساته على عملية التنمية في لبنان
- تأثير التوافق الصيني - الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد السابع والثمانون – كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤

من جديد: لا للفتنة

لم يكن من الجائز أن يستمرّ المتنافسون المتصارعون والمتقاتلون، من أبناء الوطن في عاصمة الشمال، في ما هم عليه، خصوصًا وأنّ الأمر كاد يصل بهم إلى التمكن من إحداث فتنة بشكل أو بآخر، فتنة تمتلك الخاصرة الشمالية، وتزنّرها بنار عاتية قد تعمّ المناطق بأسرها. وكأننا بهذه الفتنة الملعونة لا تنفكّ تكرّر محاولاتها، وتجرّب أفعالها في هذا الأمر أو ذاك. تفشل هنا فتحاول هناك، وتلتفت إلى هنالك، من دون كلل ولا ملل ولا يأس. والمحاولات هي هي، سواء كانت بالحجارة والعصيّ، أو انتقلت إلى المسدس والبندقية، أو ارتفعت إلى القاذف والقاصف والمتفجّر والمفجّر الخطر في الأمر هو روح الصّراع والعراك، وشرذمة الأحياء والمدن والبلاد، وتشريع أبواب المواطنين على المجهول، ما بين معاناة وصبر وتجلّد ويأس... ورحيل.

كان لا بدّ للجيش أن ينبري للمعالجة، فيكثف إجراءاته، ويوسّع انتشاره لوقف الجنون الحاصل، ومسح آثاره. لقد خرج المتقاتلون عن أطوارهم، وتخطّوا برامجهم نفسها، وأفلتوا من عقال مديريهم في حالات كثيرة، ومضوا في غيّهم وقد فقدوا الكوابح وغلبت عليهم ردّات الفعل وبواعث الانتقام، فهبّت المؤسسة العسكرية لمواجهة ذلك، وإلى جانبها شقيقاتها من المؤسسات الأمنية الأخرى، والهدف هو وقف الاقتتال، وإزالة الدشم، وإعادة أكياس الرّمل إلى حيث يجب أن تكون، وتهيئة الأجواء أمام المواطنين لرفع الأنقاض، والبدء ببناء الجدران، وإنشاء سقوف تبعد سيول المطر عن رؤوس العائلات. الهدف هو تيسير استئناف المدارس لبرامجها، ودعوة الأطفال إلى ملاعبهم من جديد، ونشر الأمن والاستقرار في الرّبوع.

لن يكون للجيش دخل في تحديد ما هي العقائد الصحيحة، وتلك التي يفترض أنها غير صحيحة في أعراف السّياسة. ما يسعى إليه الجيش هو تهيئة الأجواء المناسبة للنّقاش بين الأفراد، والحوار بين المجموعات، بالأشكال التي يرونها مناسبة في ظلّ حرّية التّعبير التّي نفتخر بها، ونحميها.

إن سلاح الجيش لا يقتل المواطنين المطلوبة مهما أساء بعضهم التصرّف، لكنه يهدف إلى منعهم من أن يقتل واحدهم الآخر، والدّعوة المتعلقة من كلّ عاقل هي في كلّ حين: لنرفع الغطاء عن المخلّين والمسلّحين، ولنتوقف عن حمايتهم.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد السابع والثمانون – كانون الثاني/يناير ٢٠١٤

دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة

العميد الركن الياس أبو جودة ٥

تأثير التوافق الصيني-الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

العقيد جرجس الملحم ٣١

ترشيد إستخدام أراضي المشاعات وانعكاساته على عملية التنمية في لبنان

الدكتور بلال شحيطة ٦١

ملخصـــات ..... ٨٩ - ٩٣

دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة

العميد الركن الياس أبو جودة *

أدّى تصاعد التحديات الأمنية، وخصوصًا الصراعات المسلّحة المحلية والإقليمية والدولية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظّمة، وظاهرة الإرهاب، إلى زعزعة الاستقرار العالمي وتهديد الأمن والسلم الدوليين. كما أنّ لهذه المخاطر الأمنية تداعيات خطيرة على الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي، لأن هناك ترابطًا وثيقًا بين الأمن والاجتماع والاقتصاد، بحيث لا تنمية من دون أمن ولا أمن من دون تنمية.

في ظلّ هذا الواقع الخطير في سائر أقاليم الأرض، وخصوصًا في آسيا وتحديدًا منطقة الشرق الأوسط، وفي أميركا الجنوبية والقارة السوداء، وفي ظلّ عجز أي دولة منفردة عن مواجهة هذه القضايا الأمنية، برزت قوى عالمية جديدة على الساحة الدوليّة للقيام بذلك. وقد شكّلت المنظّمات الدوليَة الحكومية

* دراسات عليا في العلاقات الدبلوماسيو والدولية – الجامعة اللبنانية. Master II من جامعة السوربون – باريس في العلوم السياسية والاجتماعية

والمنظّمات الإقليمية، والمجتمع المدني الدولي إلى جانب مؤسسات الدول، نواة الإدارة الجماعية الدولية لمعالجة هذه التحدَيات التي أصبحت تنتشر في جميع دول العالم وتهدّد استقرارها[١].

في هذه الدراسة، سنتناول تفصيليًا دور المجتمع الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة، بحيث سيصار إلى تسليط الضوء على مفهوم الجريمة المنظّمة ومضامينها، ونشاط الإدارة العالمية في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

وإنطلاقًا من هذه المعطيات، تطرح تساؤلات عدة حول دينامية المنظّمات الدوليَة الحكومية والمنظّمات الإقليمية، ومدى فعاليتها في هذا المجال، وإذا ما كانت تدابير المعالجة قد ساهمت في الحد من تداعيات الجريمة المنظّمة على الأمن العالمي.

أولا: ماهية الجريمة المنظّمة

كانت الجريمة المنظّمة، باستثناء بعض عمليات التهريب عبر الحدود، شأنًا محليًا يتناول البلد المعني بكامله. ولكن في الربع الأخير من القرن العشرين، تمكّنت مؤسسات الجريمة المنظّمة من استغلال ما حصل من تحرّر اقتصادي وفتح للحدود بين البلدان. فقد اغتنمت مجموعات الجريمة المنظّمة، التي تمارس أنشطة غير قانونية أو تتاجر بالسلع المحرّمة، فرص العولمة، من خلال الرشوة والابتزاز والتهديد والاستغلال الكامل للمزايا التي تمنحها الأسواق والمجتمعات المفتوحة. "بحيث انطلقت من النطاق الداخلي للدولة إلى النطاق الدولي ولذلك أطلق على هذا النوع من الجريمة مصطلح

١- ريمون حداد، "**العلاقات الدوليَة**"، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص. ٢٨٧.

الجريمة المنظمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة عبر الدول، و قد أدّى هذا إلى ظهور منظمات إجرامية خطيرة تعمل على المستوى الدولي من خلال الاعتماد على إستراتيجية معيّنة، وهي إستراتيجية التحالفات بين المنظمات الإجرامية الوطنية بهدف فرض هيمنتها وكذلك السيطرة على الدول، مما جعل الجريمة المنظمة من أكبر التحديات التي تواجه الدول من دون تمييز بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة"[٢].

وازدادت صعوبة اكتشاف عمل شبكات الجريمة المنظّمة الدولية وتحييدها، لأن هذه المجموعات تميل إلى استخدام شركات مشروعة تعمل في مجال الاستيراد والتصدير، أو في مجال الخدمات، أو حتى المؤسسات المالية متعدّدة الجنسيات، كغطاء لأنشطتها. على سبيل المثال، من شركات الأعمال المرتبطة بالجريمة المنظّمة: شركات تجارية غير مشروعة مثل اتحادات أو كارتيلات المخدرات، شركات قانونية ترتكب جرائم مالية، كالمصارف التي تتخصّص واقعيًا بتسهيل تبييض الأموال والتهرّب من الضرائب، وشركات قانونية تأسّست، بالكامل أو جزئيًا، من أموال الجريمة المنظّمة. إن الخط الفاصل بين الأعمال التي تُشكّل جرائم مالية أو جرائم تتعلّق بإدارة الشركات، والأعمال التي تُشكّل جريمة منظّمة دولية، يكون غالبًا غير واضح المعالم.

كما سهّل عمل هذه الشبكات غياب هيئات فعالة لتطبيق القوانين، وعدم وجود ممارسات سريعة وفعّالة لتبادل تسليم المتهمين في دول عديدة. إن التهرّب من مراقبة أجهزة تطبيق القوانين في البلدان المعنية هو مبدأ

٢ – الشتوي محمد حسن، "**بحث في الجريمة المنظمة**"، منتديات ستار تايمز، ٢٠١٢/٧/١٦.

أساسي لعمل الجريمة الدولية. فبذلك يصبح بعض البلدان الأجنبية أماكن آمنة، يستعمل الحدود سياجًا للاختباء.

وفي المجال نفسه، لا تقيم شبكات الجريمة المنظّمة روابط مع بعض الشركات التجارية الشرعية ومع بعض القطاعات الحكومية وحسب، بل تسعى أحيانًا لاكتساب الثروات من الإرهاب والحروب الأهلية. في ثلاثين دولة تقريبًا، وتُموَّل المجموعات المشاركة في العصيان المسلّح ضد الحكومة وحملاتها العسكرية أو الإرهابية، جزئيًا، أو بالكامل، من المداخيل التي يولّدها فرض الضرائب على إنتاج المخدرات أو من مداخيل إشتراكها المباشر في تجارة المخدرات.

ولا بد من ذكر ارتباط التذمّر الشعبي في جنوب شرقي أوروبا إبّان التسعينيات، بطريق البلقان الذي تنقل عبره سنويًا أطنان عديدة من الهيروئين إلى أوروبا. وليس من قبيل المصادفات أيضًا أن تكون أفغانستان وكولومبيا ومينمار أهم الدول المنتجة للمخدرات في العالم، وأن تكون أيضًا مسرحًا لأطول الحروب الأهلية التي شهدها العالم[٣].

كما يستخدم لاجئون آخرون شبكات النقل الإجرامية لمغادرة أوطانهم لأسباب اقتصادية أو غيرها من الأسباب، الحرب أو الفقر، من أجل إعادة بناء مستقبلهم في دول نائية. بغض النظر عن أسباب النزوح، تساهم هذه الأعداد الهائلة من اللاجئين في اتساع النشاطات الإجرامية في غضون السنوات الأخيرة. ويُنقل سنويًا ما لا يقل عن مليون إمرأة وطفل عبر حدود البلدان من قبل مجموعات إجرامية، ما يزيد كثيرًا من أعداد الأشخاص الذين

٣- بينو أرلاتشي، "**دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظّمة**"، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٠.

يعيشون في ظل أشكال حديثة من العبودية، ويُقدّر الخبراء أعدادهم بـ ٢٠٠ مليون شخص.

كما أن عمليات غسل الأموال التي يتمّ القيام بها على صعيد شخصي، تشمل مبالغ يبلغ مجموعها آلاف الملايين من الدولارات، أي أكثر من الناتج الوطني الإجمالي لدول عديدة. وقد بلغ إيداع الأموال المسروقة في الخارج مستويات لم يسبق لها مثيل. في الوقت نفسه، تؤمِّن الجريمة المنظّمة أيضًا خدمات وسلعًا لا ترغب دولة معيّنة أو مجتمع مُعيّن في توفيرها لأسباب سياسية، أو لأسباب تتعلّق بالصحة العامة، أو الدين، أو الأعراف الثقافية أو الإثنية، والدافع هو الربح. وتصبح المقاضاة أكثر صعوبة عندما يتسم العمل الإجرامي بصفة عبور حدود الأوطان. فعند وقوع أعمال إجرامية ضمن نطاق بلدان مختلفة، لا يمكن إجراء محاكمة ناجحة للمجرمين في ظل غياب التعاون بين أجهزة التحقيقات الدولية، ويتطلّب هذا العمل تعاون الشرطة والقضاء الدوليين. على الرغم من ذلك، تحول عقبات كثيرة دون هذا التعاون، منها أنظمة قانونية مختلفة، الجمود البيروقراطي، إنتشار الفساد في بعض دوائر تطبيق القوانين أو في بعض دوائر السلطة القضائية، عدم توافر الموارد والمهارات، وحتى إختلاف اللغات[٤].

وأيضًا، تتضمّن الجريمة المنظمة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الخفيفة والمسدّسات والبنادق، التي تدرّ مئات الملايين من الدولارات سنويًا. ويَصعُب حصر عدد ضحايا هذه الأسلحة غير المشروعة، بيد أنّ هناك ارتباطا قويًا في بعض المناطق (مثل القارة الأميركية)، بين عدد جرائم القتل والنسبة

٤- بينو أرلاتشي، مرجع سابق.

المئوية لجرائم القتل بالأسلحة النارية.

"كما تشمل تلك الجريمة الإتجار بالموارد الطبيعية، من خلال تهريب المواد الخام مثل الماس والفلزات النادرة (غالبًا من مناطق الصراعات). وفي الوقت الحاضر، يَدُرُّ الإتجار بالخشب في جنوب شرق آسيا إيرادات قدرها ٣,٥ بلايين دولار أميركي. بالإضافة إلى تمويل الجماعات الإجرامية، يُساهم هذا النوع من الأنشطة الإجرامية في إزالة الغابات وتغيير المناخ وإفقار المناطق الريفية في نهاية المطاف.

ناهيك عن التجارة غير المشروعة بالحيوانات والنباتات البرّية: هي نشاط آخر يَدُرُّ على جماعات الجريمة المنظّمة أرباحًا عاليةً، إذ يستهدف الصيّادون غير الشرعيين جلود الحيوانات وأجزاء من أجسادها لتصديرها إلى الأسواق الأجنبية. فالاتجار بأنياب الفيل العاجية وقرون وحيد القرن وأجزاء من أجساد النمور من أفريقيا وجنوب شرق آسيا يَدُرُّ ٧٥ مليون دولار أميركي من المكاسب الإجرامية سنويًا، ويُهدّد بعض الأنواع بالانقراض. وتُتاجر جماعات الجريمة المنظّمة أيضًا بالنباتات والحيوانات الحيّة والنادرة من أجل تلبية طلبات هواةِ جمعها أو المستهلكين الغافلين. وتفيد بيانات الصندوق العالمي للحياة البرية، أنّ المتّجرين ينقلون كل عام بشكل غير مشروع ١٠٠ مليون طن من الأسماك و١,٥ مليون طير حي و٤٤٠,٠٠٠ طن من النباتات الطبية.

كذلك تجارة الأدوية المزيّفة: ويُشكّل بيع الأدوية المزيّفة نشاطًا تجاريًا مثيرًا للقلق، لأنه يمثّل تجارة يمكن أن تفضي إلى موت المستهلكين. إذ يستغلّ المجرمون تزايد التجارة المشروعة بالمستحضرات الصيدلانية من

آسيا إلى سائر المناطق النامية لكي يهرّبوا أدوية مزيّفة، خصوصًا من آسيا إلى جنوب شرق آسيا وإلى أفريقيا، بقيمة قدرها ١,٦ بليون دولار أميركي من هاتين القارتين وحدهما. وبدلاً من شفاء الناس، تؤدّي هذه الأدوية المزيّفة إلى الوفاة أو تتسبّب في جعل بعض الأمراض المعدية المميتة، كالملاريا والسل. وإلى جانب طرق الاتجار التقليدية، يواصل المجرمون بناء تجارة مربحة بالأدوية المزيّفة عن طريق الإنترنت، مستهدفين البلدان المتقدّمة والنامية على السواء، وهو أمر قد تكون له أيضًا تبعات صحية على المستهلكين وأخيراً تتضمّن الجريمة السيبرانية (الانترنت): وتشمل الجريمة السيبرانية عدّة مجالات، ولكنّ المجال الذي يحقّق أعلى الأرباح للمجرمين هو سرقة الهوية (بطاقات الإئتمان) التي تَدُرّ حوالى بليون دولار أميركي سنويًا. ويستخدم المجرمون الإنترنت بشكل متزايد لسرقة البيانات الشخصية والوصول إلى الحسابات المصرفية والحصول بالاحتيال على تفاصيل بطاقات الإئتمان"[٥].

وبالتالي، فإن الجريمة المنظّمة عبارة عن نشاط إجرامي تقوم به منظّمة تكرّس جهودها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة. هي تقنية للعنف والرعب والفساد وغسل الأموال، وتجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة، والموارد الطبيعية، والأدوية المزيّفة، وبالحيوانات والنباتات البرّية، والإتجار بالمخدرات والبشر، وتتضمّن الجريمة السيبرانية، وباعثها الأساس تحقيق أرباح طائلة. وهي وليدة تخطيط دقيق يتم تنفيذها على نطاق واسع، ويتجاوز تنفيذها المألوف في تنفيذ الجرائم العادية، فتهدم

٥- حنا عيسى، "**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**"، وكالة فلسطين الإخبارية، ٢٠١٣/٥/٦.

المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في الدول وتضعفها، وتخلّ بالتنمية وتلحق الضرر بمجموع السكان كله مستهدفة الضعف البشري حيث تستخدم شرائح من المجتمع ولا سيما النساء والأطفال في أعمالها غير المشروعة المتنوّعة والمترابطة. لقد أصبحت هذه الظاهرة تتخطّى حدود البلدان، وموضوع اهتمام دولي لأن خطرها على الاستقرار المحلي والإقليمي، وحتى العالمي، أصبح واقعًا ملموسًا[٦].

وبما أن الجريمة المنظّمة ظاهرة خطيرة، ما هي إجراءات المكافحة الدولية والإقليمية لتحقيق أمن المجتمع والإنسانية؟

ثانيا: دينامية الإدارة العالمية في مكافحة الجريمة المنظّمة

تعمل هيئات عالمية متعدّدة في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة الدولية والإقليمية، من أجل حماية المجتمع من مجموعات المنظّمات الإجرامية الخطيرة، وذلك عن طريق محاربتها وإضعافها وتفكيكها ومقاضاة أفرادها وإدانتهم ومصادرة الأموال المكتسبة من أنشطتهم غير المشروعة. وانطلاقًا من هنا، سوف ألقي الضوء في ما يأتي على دور المنظّمات الدولية، ومن ثم جهود المنظّمات الإقليمية في أوروبا وأميركا والدول العربية في مكافحة هذه الظاهرة.

١ـ دور المنظّمات الدولية

لقد كان لجهود منظّمة الأمم المتحدة ومنظّمة الشرطة الدولية (الأنتربول) دورٌ فعّال في مكافحة الجريمة المنظّمة.

٦- عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره، أحمد محمد التكلاوي، "**الجريمة المنظّمة**"، التعريف والأنماط والاتجاهات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩، ص. ٣٠. ٤٠.

أ- دور منظّمة الأمم المتحدة

إهتمت الأمم المتحدة بموضوع الجريمة المنظّمة منذ العام ١٩٧٥ في مؤتمرها الخامس، ووضعته من بين أولويات نشاطها، وتم عقد العديد من المؤتمرات لمكافحة هذه الظاهرة المستفحلة[٧]. وفي العام ١٩٩٥ عقد في القاهرة المؤتمر المتعلّق بمنع الجريمة، وظهرت أشكال وأنواع مختلفة من الجرائم: القتل، والسرقة، والاتجار بالأسلحة الخفيفة والمخدّرات، وجرائم خطف الأطفال والنساء وتسخيرهم في أعمال غير مشروعة، وجرائم الفساد والرشوة[٨]. وفي هذا السياق، ساهمت الأمم المتحدة في إنشاء المعاهدة الدولية لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للأوطان في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، إذ توافد ممثلون عن ١٢٤ دولة، رؤساء دول ورؤساء حكومات من حول العالم إلى صقلية، لتوقيع المعاهدة الدولية. وقد التزمت الحكومات في تصديقها على المعاهدة، بتجريم عمليات غسل الأموال، والفساد، وعرقلة عمل العدالة. وتوفّر المعاهدة الجديدة إطارعمل لمصادرة عائدات الجريمة المنظّمة، والممتلكات أو المعدّات المستعملة في الأعمال الإجرامية وحجزها، وتضم أحكامًا خاصة بالتعاون الدولي على هذا الصعيد.

وتعدّ هذه المعاهدة أداة مهمة لاستعادة الأموال المسروقة من خلال الفساد، والمودعة في الخارج. ويُشكّل ترهيب الشهود المحتملين عائقًا رئيسًا في المقاضاة الناجحة للجريمة المنظّمة، إذ يتعرّض الأشخاص الذين يدلون

٧- راجع المؤتمر الوزاري العالمي الذي عقد في مدينة نابولي بين ٢١ - ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، المتعلّق "**بمنع الجريمة المنظّمة ومكافحتها**" تحت إشراف الأمم المتحدة – وثيقة الأمم المتحدة رقم ٨٨/٥ في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٤.

٨- راجع مؤتمر الأمم المتحدة التاسع "**لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين**"، القاهرة ٢٩ نيسان/أبريل - ٨ أيار/مايو ١٩٩٥.

بشهادات ضدّ مجموعات الجريمة المنظّمة للانتقام أو الترهيب، وأصبح على موقّعي المعاهدة تأمين المساعدة والحماية لهؤلاء عند الضرورة، وتقديم التعويضات وإعادة الممتلكات لهؤلاء حيث يلزم. كما احتلّت مسألة حماية الضحايا موقعًا مركزيًا في بروتوكولين ملحقين بالمعاهدة. يُشكّل البروتوكول الأول، الذي يتضمّن منع التجارة بالبشر وكبحها ومعاقبتها، وخصوصًا النساء والأطفال، أداة إنسانية قوية تُعزّز قضية حقوق الإنسان. أما البروتوكول الثاني، فيتعلّق بمكافحة تهريب المهاجرين، ويعالج أيضًا المشكلات الخاصة بضحايا التهريب. فهذه المعاهدة تمثّل حجر الأساس لاستراتيجية دولية ناشئة لمكافحة الجريمة المنظّمة الدولية[٩]، وقد تم إنشاء اللجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في العام ١٩٩١ داخل هيكل الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، قامت المنظّمة الدولية بدور فعال في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة تمثل بالمجالات الآتية:

*** مكافحة تجارة المخدرات**

تعدّ المخدّرات من أقدم مسبّبات الجرائم المنظّمة العابرة للدول. وقد أصدرت الأمم المتحدة إتفاقية تتعلّق بمكافحة الاتجار غير المشروع بهذه المواد في العام ١٩٨٨، وقّعتها حتى اليوم ١٥٧ دولة، ما يعكس بوضوح إجماع الدول على التعاون في المكافحة على المستوى الدولي. وقد أنشأت الأمم المتحدة في هذا السياق، أجهزة دولية متخصّصة مكلفة وضع نصوص هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي

٩- للمزيد من المعلومات راجع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة التي اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة الخامسة والخمسون، المؤرّخ في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٠.

والإقليمي والمحلي وهي: برنامج الأمم المتحدة الدولي المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات، لجنة المخدرات، اللجنة الدولية لمراقبة المخدرات[١٠]. إضافة إلى ذلك، هناك العديد من المنظّمات والأنشطة والمبادرات التابعة للأمم المتحدة تهتم بهذا الموضوع.

في المقابل، وعلى الرغم من هذه الجهود الدولية، فقد تخطّت مشكلة تهريب المخدرات وتوزيعها، كل الحواجز، وتواصلت عمليات الإفساد والتخريب للأجيال الشابة. على سبيل المثال، إضافةً إلى انتشار تجارة المخدّرات في أميركا الجنوبية والقارة الأفريقية، أصبحت هذه التجارة رائجة في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، إذ ساهمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في نمو تجارة المخدرات وتعاطيها. واستنتجت وزارة الداخلية الروسية في تقاريرها الحديثة، أن بعض جماعات الإجرام الروسية قد دخلت في اتحاد مع تجار المخدرات الكبار في العالم وباتت جزءًا من شبكاتهم[١١]. وبهدف مواجهة انتشار هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدّد أمن المجتمعات، أشار أنطونيو ماريا كوستا المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، إلى أن عمليات مكافحة المخدرات مسؤولية جماعية عالمية ينبغي أن تشترك فيها جميع دول العالم ومنّظماته الدولية والإقليمية والمجتمع المدني بصورة فعالة. ونتيجة ذلك، ضاعفت مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية جهودها في جميع الأقاليم لمراقبة تجارة المخدرات بين الدول وفي داخلها، إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية للدول الفقيرة لمكافحة هذه

١٠- ـ للمزيد من المعلومات راجع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثّرات العقلية لعام ١٩٨٨. صدرت هذه الاتفاقية في العام ١٩٩٠، و بلغ عدد أعضائها ١٥٧ دولة في العام ٢٠٠٦.

١١- ماجدة محمد علي، "**التعاون الأمني الدولي لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الدول**"، جريدة التآخي، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الجريمة. وحثّ الدول على التطبيق الكامل لأحكام الاتفاقية الدولية للعام ١٩٨٨[١٢].

*** مكافحة تجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة**

أصبحت تجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها، نتيجة الديكتاتوريات الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية، بدءًا من أفغانستان إلى مقدونيا والبوسنة والصرب ورواندا والدول الأفريقية الأخرى، وصولاً إلى العراق والسودان واليمن، وباقي الدول التي تعاني ظاهرة الإرهاب. إن انتشار هذه الأسلحة التي تجاوز عددها الـ٢٠٠ مليون، وحصل عليها المتمّردون والميليشيات والعصابات المنظّمة كشبكات تهريب المخدرات أو الإرهابيين أو غيرهم، جلب الموت والدمار للعديد من المجتمعات، وهدّد الاستقرار في جميع أرجاء العالم. وفي أثناء العقد الأخير من القرن العشرين، قتل نحو ٤ ملايين شخص، بينهم ٩٠٪ من المدنيين و٨٠٪ من النساء والأطفال، وتشرّد نحو ١٠ ملايين شخص في الصراعات التي استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك المسدّسات والبنادق ومدافع الهاون والقنابل اليدوية والأجهزة المحمولة لإطلاق المقذوفات[١٣].

في ظل هذا الواقع الذي يشكّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، من جرّاء انتشار الأسلحة الخفيفة في البلدان والمناطق، ولكي نمنع الإرهابيين من

١٢- Sophie Clairet, Magazine Diplomatie hors-série N°.11, Avril-Mai 2010.

١٣- Voir La Conférence des Nations Unies sur **"Le Commerce illicite des Armes Légères sous tous ses Aspects»** qui a eu lieu à New York au Siège de l'Organisation des Nations Unies du 9 au 20Juillet 2001, p. 15- 17.

الحصول على الأسلحة، لا بدّ من فرض مراقبة أشدّ صرامة على الأسلحة الصغيرة وذخيرتها، ووضع برامج أكثر فعالية في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن أجل وجود عدالة تتصف بالإنصاف والمسؤولية وأمن الإنسان، أكّد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي انعقد في فيينا من ١٠ إلى ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، أنه يجب: "كبح صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة التابعة لها، والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وقرّر أن يكون العام ٢٠٠٥ هو العام المستهدف لتحقيق انخفاض ملحوظ في وقوع تلك الجرائم على نطاق العالم(١٤)".

وفي إطار عمل الأمم المتحدة على تقليص التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة، وهي الأسلحة المفضّلة لدى الإرهابيين والمجرمين والقوات غير النظامية، وافقت الدول في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في العام ٢٠٠١، على التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمنع الاتجار غير القانوني بالأسلحة. وتشمل هذه الإجراءات، فتح سجل في الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الإبلاغ الموحّد عن النفقات العسكرية، ما يشجّع زيادة الوضوح في الشؤون العسكرية، وتوسيع نطاق ذلك السجلّ ليشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة(١٥).

كما واصلت هذه المنظّمة الدوليّة دعم الجهود التي تبذلها مجموعة كبيرة

١٤- Voir le Dixième Congrès des Nations Unies pour «**La Prévention du Crime et le Traitement des Délinquants**», Vienne (Autriche), 10-17 Avril 2000

١٥- Quatrième Réunion biennale des États pour l'examen de la mise en œuvre du Programme d'action en vue de «**Prévenir, Combattre et Eliminer le Commerce illicite des Armes Légères sous tous ses Aspects**», Assemblée Générale CD/3249. Nations Unies. New York. 16 Juin 2010

من العناصر الفاعلة والمبادرات الإقليمية والمجتمع المدني، من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلّق بمنع الاتجار بالأسلحة ومكافحتها والقضاء عليها. وفي هذا الصدد، قامت المنظّمة على وجه الخصوص بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال إنشاء هيئات تنسيق وطنية، وتنمية القدرات الوطنية، وإدارة المخزونات أو تدميرها، وسنّ تشريعات وطنية. كما دعمت مراكز الأمم المتحدة الإقليمية عمليات نزع السلاح، التي تعتمد اعتمادًا كاملاً على التمويل الطوعي لتلك المبادرات، في المناطق التي تشهد صراعات داخلية وخصوصًا في القارة الأفريقية. إضافة إلى ذلك، تعمل أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة على تعزيز الدول ودعمها وتنفيذها وحثّها على التصديق على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوّناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهو البروتوكول المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة[١٦].

*** منع الاتجار بالنساء والأطفال والمهاجرين**

لقد تزايدت عمليات تجارة الأطفال في أفريقيا واستفحلت. وقد تخطت ال٢٠٠ ألف طفل، وفق تقديرات الأمم المتحدة وإحصاءاتها، التي تعتقد أن معظم هؤلاء من مالي وبنين وبوركينا فاسو وتوغو، وهم يعملون عبيدًا في أفريقيا الغربية. وإن تجّار الرقيق من الدول المجاورة والدول الغربية يبحثون في هذه البلدان عن عائلات فقيرة يقنعون أربابها بالتخلّي عن

١٦- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظّمة ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ٢٣-٢٥.

أولادهم مقابل بعض المال. وفي تايلاندا أصبح بيع الأطفال يمثّل تجارة رائجة. فضلاً عن ذلك، يتعرّض الأطفال للخطف بينما هم يلعبون في الشوارع، ويعمل الكثير منهم في ظروف سيئة في مصانع الهند وباكستان. كما أن الأزمات الاقتصادية والوضع المعيشي في أوروبا الشرقية، بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية في هذه الدول، دفع مواطنيها إلى البحث عن لقمة العيش في المهجر. وقد تعرّضت الفتيات المهاجرات من هذه الدول للاستغلال المباشر، إذ وقعن ضحية شبكات الدعارة المنظّمة التابعة لعصابات المافيا الدولية.

بعد استفحال هذه الجرائم ضد الإنسانية التي باتت تقلق المجتمع الدولي، سارعت الأمم المتحدة إلى وضع اتفاقية تحظّر تشغيل الأطفال والرق في العالم. وصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في العام ٢٠٠٠، أنه على دول العالم أن تستحدث أنجح السبل للتعاون في ما بينها بهدف منع الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال، وتهريب المهاجرين. وأدركت الأمم المتحدة أن هذا التعاون لن يتم إلا بالتشاور الوثيق مع الدول. كما قرّرت هذه المنظّمة أن يكون ٢٠٠٥ هو العام المستهدف لتحقيق انخفاض ملحوظ في القضاء على الاتجار بالأطفال والنساء[١٧].

*** التعاون في مجال تسليم المجرمين**

أدركت الأمم المتحدة أن القضاء على المجرمين والتضييق على مجال

١٧- Pour plus d'information, Voir le Dixième Congrès des Nations Unies pour **"La Prévention du Crime et le Traitement des Délinquants»**, Op.cit

عملهم ونشاطهم، لا يتحقّق إلا من خلال التعاون الدولي وتقديم المساعدة للبلدان المحتاجة إليها. ومن دون هذا التعاون فإن القضاء على الجريمة المنظّمة بات مستحيلاً. وقد سارعت المنظّمة الدولية إلى تقديم المساعدة التقنية والاتصالات الإلكترونية. وساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إجراءات التعاون على صعيدي الشرطة والقضاء، والتعاون المتبادل في مجال تسليم المجرمين، ومصادرة العائدات غير المشروعة، وحماية الشهود، وتبادل المعلومات والتدريب وغيرها من أشكال المساعدة. وبعد مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في العام ٢٠٠٠، شاركت الأمم المتحدة في بناء قدرات الدول الأعضاء، بما في ذلك الحصول على التدريب، والمساعدة التقنية، وصوغ التشريعات واللوائح التنظيمية، وتنمية الخبرات الفنية، وإبرام المعاهدات من أجل التعاون التقني.

*** مكافحة الفساد**

بعد زيادة الأنشطة الإجرامية المنظّمة وانتشارها، وممارسات الفساد والرشوة في الصفقات التجارية الدولية في القارة السوداء، نظّم فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية للأمم المتحدة في شهر تموز/يوليو ١٩٩٧ في السنغال المؤتمر الأفريقي للعمل ضد الجريمة المنظّمة والفساد، وتم تبنّي "إعلان داكار" الذي تضمّن التعاون بين ممثلي الدول الإفريقية من أجل مكافحة الفساد والرشوة. وبموجب "إعلان فيينا" في العام ٢٠٠٠ حول الجريمة والعدالة في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، التزمت الأمم المتحدة اتخاذ تدابير دولية مشدَّدة لمكافحة الفساد والرشوة في

المعاملات التجارية الدولية، والشرعة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين، والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة والمحافل الإقليمية والدولية. "وبعد إعلان" فيينا وضعت منظّمة الأمم المتحدة صكًا قانونيًا دوليًا فعالاً لمكافحة الفساد[١٨].

ب ـ دور منظّمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول)

أنشئت منظّمة الشرطة الجنائية الدولية في العام ١٩٢٣، ومقرّها مدينة ليون في فرنسا. ولهذه المنظّمة مكاتب وفروع في كل دولة من الدول ١٧٧ الأعضاء. وساهمت الأنتربول في مكافحة الجريمة المنظّمة وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات مهمة عن المجرمين المطلوبين للعدالة. وقد تركّز اهتمام منظّمة الشرطة الدولية بالجريمة المنظّمة ذات الصلة بغسل الأموال.

تقوم هذه الظاهرة على إعادة تدوير الأموال الناتجة من الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات شرعية لإخفاء مصدر هذه الأموال الحقيقي، ولكن تبدو كما لو أتت من مصدر مشروع. ومن أمثلة هذه الأموال غير المشروعة (الأموال الناتجة من تجارة المخدرات، الرقيق، الدعارة، الأسلحة). وفي اجتماع الأنتربول في العام ١٩٩٥ تم اتفاق الدول الأعضاء على اتخاذ قرار يتعلّق بمكافحة الجرائم المالية عبر الدول وتعزيزها في التعاون الدولي. وقد أوصت الأنتربول الدول الأعضاء بتبنّي مسائل تضمّنها تشريعاتها الداخلية، وهي تتمثل بـ: اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع استخدام التكنولوجيا في غسل الأموال؛ ضرورة تأكّد الأجهزة المعنية بالرقابة

١٨- حسين فريجة، "**الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الجريمة المنظّمة**"، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد ٢٩، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ص. ١٢ـ ١٥.

والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية، من وجود برامج كافية لدى هذه الجهات لمكافحة غسل الأموال؛ تعاون الأنتربول في الدول العربية والإسلامية مع الأنتربول الدولي في مجال تسليم المجرمين ومصادرة الأموال غير المشروعة؛ تعقّب الأموال ومنح سلطة التحرّي القانوني الكافية لمسؤولي تنفيذ القانون، لتعقّب رؤوس الأموال المحصلة من النشاط الإجرامي الخطير ومتابعتها وتجميدها. وفي العام ١٩٩٣ أنشأت الأنتربول وحدة تحليل المعلومات الجنائية، التي ترتبط بالأمانة العامة، ومهمّتها استخلاص المعلومات عن المنظّمات الإجرامية. ولدى الأنتربول نظام اتصالات متطوّر يمكّنه من نقل المعلومات بين الدول الأعضاء[١٩].

٢ـ نشاط المنظّمات الإقليمية

لقد ساهم المجلس الأوروبي، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (G8) ومنظّمة الدول الأميركية، ومجلس وزراء الداخلية العرب المنشأ داخل جامعة الدول العربية، في الحد من تداعيات الجريمة المنظمة على الاستقرار المحلي والإقليمي، من جراء إتخاذ مجموعة من الإجراءات والأحكام لمكافحة هذه الظاهرة.

أ- المجلس الأوروبي Le Conseil D'Europe

أنشئ المجلس الأوروبي في العام ١٩٤٩ ويعدّ من أقدم التنظيمات السياسية الأوروبية، إذ يغطي جميع المجالات السياسية باستثناء الدفاع، ومقرّه في مدينة ستراسبورغ الفرنسية. يمارس هذا المجلس أنشطته المتعدّدة

١٩- توركنيس يوسف داود، "**الجريمة المنظّمة**"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص. ١١٠ـ١١٨.

في مكافحة الجريمة المنظّمة من خلال اللجنة الأوروبية الخاصة بمشاكل الجريمة (Comité Européen et les problèmes de crime) في العام ١٩٩٥، وضع المجلس الأوروبي اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات عن طريق البحر، وذلك استنادًا إلى المادة ١٧ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجارغير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية للعام ١٩٨٨. وفي العام ١٩٩٦، وضع المجلس الأوروبي مشروعًا يهدف إلى مكافحة الفساد والجريمة في ست عشرة دولة من وسط أوروبا وشرقها، هذه الدول هي: ألبانيا، بلغاريا، جمهورية تشيكيا، كرواتيا، إستونيا، هنغاريا، لاتفيا، لتوانيا، مولدافيا، بولندا، رومانيا، روسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية مقدونيا وأوكرانيا. وفي العام ١٩٩٧، أنشئت لجنة مختصة من خبراء بالقانون الجنائي، هدفها توضيح الجريمة المنظّمة واقتراح وسائل التعاون الدولي. كما توصّل المجلس إلى تبنّي توصيات لحماية الشهود من قضايا الإجرام المنظّم، وتم تناول موضوع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات ووضع قواعد عامة لحماية الأطفال.

ب- الاتحاد الأوروبي Union Européenne

بدأ التعاون الأمني بين الدول الأوروبية، بعد توقيع هذه الدول معاهدة الوحدة الأوروبية المعروفة بمعاهدة ماستريخ في العام ١٩٩٢. وقد سهّلت هذه الاتفاقية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين حدود هذه الدول، ما دفع المنظّمات الإجرامية إلى توسيع نطاق أنشطتها ليشمل مختلف الدول الأعضاء في المعاهدة. وقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى مكافحة

المخدرات، إذ أنشأ في العام ١٩٩٣ وحدة المخدّرات الأوروبية داخل الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي، ومقرّها مدينة لاهاي في هولندا. وتمثلت مهماته بتبادل المعلومات في مجال المخدرات وغسل الأموال وتبادل المعلومات في مجال الأنشطة الإجرامية المنظّمة التي تمتد آثارها إلى دولتين فأكثر. والأنشطة الإجرامية الداخلة في نطاق هذه الوحدة هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات، شبكات الهجرة غير الشرعية، تهريب السيارات المسروقة، ثم أضيف إليها في العام ١٩٩٦ جرائم الاتجار بالأشخاص. وفي العام ١٩٩٩، أسّست اللجنة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي وحدة خاصة مسؤولة عن جرائم الاحتيال الواقعة ضد مصالح الاتحاد الأوروبي المالية، ووحدة مكافحة الغش التي تعمل على تطوير الإستراتيجية الرامية إلى مكافحة الجريمة، إلى جانب حماية عملات الاتحاد الأوروبي من التزييف. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي عدة اتفاقيات في مجال مكافحة الجريمة المنظّمة منها:

– إتفاقية حول تسهيل إجراءات المجرمين بين الدول الأعضاء، وقد تبنى هذه الاتفاقية المجلس الأوروبي في العام ١٩٩٥.

– معاهدة الاتحاد الأوروبي حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية في العام ١٩٩٧. وفي مجال مكافحة الفساد، تناول رؤساء دول الاتحاد الأوروبي في العام ١٩٩٧ مشكلة الفساد بين موظفي الجماعة الأوروبية وطرائق معالجتها[٢٠].

٢٠– Union Européenne, **"La Revue Défense Nationale et Sécurité Collective»,** Collège Interarmées de Défense, Paris Cedex, 2007, p. 8-9

ج- مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G8)

إهتمت مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (G8)، التي ضمّت الولايات المتحدة الأميركية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، كندا ومن ثم روسيا، منذ تأسيسها، بمكافحة الجريمة المنظّمة، وذلك عن طريق إنشاء هيئة العمل المعنية بالإجراءات المالية في قمة باريس الاقتصادية في العام ١٩٨٩. وقد قامت هذه الهيئة بإصدار توصيات في ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٠ تمثّلت بما يأتي:

- على المؤسسات المالية أن تحتفظ بأسماء الأشخاص في سجلات، لمدة خمس سنوات على الأقل، عند قيامهم بإبرام معاملات مالية أو تجارية، وأن تطلع عليها السلطات المختصة عند الطلب.

- على كل بلد أن يتخذ خطوات للمصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات الصادرة في العام ١٩٨٨.

- على الدول إتخاذ إجراءات تسليم المجرمين المتّهمين بجريمة غسل الأموال أو ذات الصلة بها.

إضافة إلى ذلك، تم إنشاء مجموعة أخرى إبان إجتماع الحكومات السبع في كندا في ١٥-١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٥، وتمثّل هدفها بمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الدول. وفي قمة الحكومات السبع التي عقدت في مدينة ليون الفرنسية في ١٩٩٦/٦/٢٩ تبنّت البلدان السبعة توصيات، من أهمها:

– تشجيع الدول على تسليم المجرمين عن طريق المعاهدات والتشريعات.

– على الدول توفير الحماية الكافية للأشخاص الذين قدّموا معلومات أو أدلّة أو شاركوا أو وافقوا على المشاركة في التحري بشأن جريمة مرتكبة.

– على دوائر الهجرة أن تؤدّي دورها في مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الدول، ومحاربة تهريب الأجانب. وعلى الدول تبادل المعلومات عن تحرّكات المجرمين عبر الحدود، والنظر في اتخاذ تدابير تشريعية لمصادرة العائدات غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من الجرائم الخطيرة أو ضبطها، ووضع اليد على الأصول حسب الاقتضاء، وتوفير ترتيبات موقتة كتجميد الأصول أو ضبطها[٢١].

د– منظّمة الدول الأميركية Organisation Des Pays Américains

أنشئت منظّمة الدول الأميركية في العام١٩٨٠ في الولايات المتحدة الأميركية ومقرّها واشنطن، وهي منظّمة مكرَّسة لعملية السلام والتنمية في البلدان الأميركية. وفي العام ١٩٨٦ أسّست هذه المنظّمة لجنة لمراقبة استعمال المخدرات أطلقت عليها (لجنة البلدان الأميركية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة (Commission des pays américains pour le contrôle de drogue.) CICAD وقد ساهمت هذه اللجنة في دفع الدول الأعضاء إلى خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة، ومنع استعمالها، ومكافحة الإنتاج والاتجار غير المشروع بها، وتعزيز التعاون بين دول المنظّمة من خلال تبادل المعلومات وتدريب الأشخاص.

٢١– توركنيس يوسف داود، "**الجريمة المنظّمة**"، مرجع سابق، ص. ١٢٠.

وفي العام ١٩٩١ أنشأت (سيكاد) مجموعة من الخبراء قدّمت مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال، وافقت عليه الدول الأعضاء في آذار/مارس ١٩٩٢. وقد طلبت (سيكاد) من الدول الأعضاء تبنّي التوصيات التي أصدرتها في مجال مكافحة غسل الأموال. وفي العام ١٩٩٤ صدر عن منظّمة الدول الأميركية بيان (Santiago) أكّد التزام الدول الأعضاء بدعم لجنة البلدان الأميركية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وفي قمة ميامي التي انعقدت في الولايات المتحدة الأميركية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، تبنّت منظّمة الدول الأميركية خطة عمل لمكافحة جرائم المخدرات والجرائم المتصلة بها. وفي بيونس إيرس في الأرجنتين، إتفق وزراء الدول الأعضاء على تقديم خطة عمل إلى حكوماتهم تتعلّق بمكافحة غسل الأموال[٢٢]. وفي العام ١٩٩٦ إنضمت منظّمة الدول الأميركية إلى إتفاقية مكافحة الفساد والرشوة الصادرة عن الأمم المتحدة. وأدركت الدول الأعضاء في المنظّمة وجوب محاربة الفساد والرشوة وذلك عن طريق ما يأتي: تطوير كل دولة من الدول الأعضاء الآليات اللازمة لمنع الفساد وكشفه، وتطوير التعاون بين الدول الأعضاء في المنظّمة لضمان محاربة الفساد وكشفه، ومعاقبة مرتكبيه[٢٣].

هـ- جامعة الدول العربية

تمارس جامعة الدول العربية مهمّات تحقيق الأمن الداخلي للدول الأعضاء فيها، من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب الذي أنشئ في العام

٢٢- حسين فريجة، "**الجهود الإقليمية والدولية في مكافحة الجريمة المنظّمة**"، مرجع سابق، ص. ٣٢-٣٥.

٢٣- راجع وثيقة الأمم المتحدة، "**إجراءات مكافحة الفساد والرشوة**"، رقم ١٩٩٧/٣ في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧ الفقرة ٦٤.

١٩٨٢ داخل هيكلها التنظيمي. وقد حقّق المجلس منذ إنشائه خطوات كبيرة في مجال التعاون الأمني العربي المشترك، ودعم جهود مكافحة الجريمة المنظّمة. وقد نسّقت الدول العربية جهودها في ما يتعلّق بوضع تشريعات وقوانين بهدف التصدّي لظاهرة المخدرات. وطالبت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب بتنمية التعاون بين الدول الأعضاء في مكافحة المخدرات، بحيث أُعِدَّ أول قانون عربي موحّد نموذجي للمخدرات، إعتمده وزراء الداخلية العرب في العام ١٩٨٦.

كما ناشد المؤتمر الإسلامي العالمي الثاني لمكافحة المخدرات والمسكرات، الذي عقد في إسلام آباد في تموز/يوليو ١٩٨٩ الدول الإسلامية، توقيع عقوبة الإعدام على منتجي المخدرات ومروّجيها ومستورديها والمتاجرين بها، وتدريب العاملين في أجهزة الأمن العربية لترشيد سبل المكافحة والمعالجة. ويسعى العالم العربي إلى إنشاء هياكل لمكافحة الجريمة المنظّمة، كإنشاء مركز الشرطة العربية لمكافحة الإجرام. ويعمل في هذا المركز موظفون ذوو خبرة وكفاءة لمكافحة الجريمة عبر العالم العربي، بالتعاون مع الأجهزة الإقليمية والدولية الأخرى. وتعمل حكومات الدول العربية على زيادة التعاون في ما بينها، وتبادل الوثائق والمستندات والمجرمين. ويهدف هذا التعاون إلى منع ازدياد الجريمة المنظّمة وتوسّعها عن طريق إنشاء فرق عمل مشتركة، للحيلولة دون تراكم رؤوس أموال لدى الجماعات الإجرامية المنظّمة، ومصادرة عائداتها غير المشروعة عن طريق الأجهزة القضائية، والمتأتية خصوصًا من المخدرات،

والاتجار بالنساء، وتزييف العملة والتهرّب الجمركي[٢٤].

وعلى الرغم من هذا التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة الجريمة المنظّمة، أشار مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات إلى أن عوائد الجريمة المنظّمة تقدّر بمئة وعشرين مليار دولار سنويًا في العالم. وأن تجارة الهيروئين والكوكايين تدرّ مئة وخمسة مليارات دولار سنويًا، يتم استغلالها في الأنشطة الإجرامية وتأجيج الإرهاب. وحذّر يوري فيدوتوف المدير العام للمكتب، من تفاقم الجريمة المنظّمة وأبعادها الدولية، وقال في أثناء انعقاد مؤتمر الدول الأعضاء في معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظّمة الذي استضافته فيينا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠: "بعد عشر سنوات على باليرمو، نحتاج إلى أن نكون صريحين، فالتهديدات التي تمثّلها الجريمة المنظّمة للأمن والتنمية الدوليين لم تتقلّص في الدول الفقيرة. ويهدّد المجرمون اليوم العالم بأسره، ويعتبرونه سوقًا، فتنشأ البضائع المهرّبة في قارة وتعبر أخرى وتُسوَّق في ثالثة". وذكر فيدوتوف أن المعاهدة الدولية تعدّ أداة قوية لمحاربة الجريمة المنظّمة، لكنه أشار إلى عدم الاستفادة بالشكل الكافي من المعاهدة التي تم تبنّيها قبل عشر سنوات في باليرمو. كما شدّد على ضرورة فعل المزيد لنشر الوعي في شأن كيفية استفادة الدول من المعاهدة على نحو أكثر فعالية من خلال تنسيق الجهود بين مؤسسات تنفيذ القانون[٢٥].

٢٤- ـ عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره، أحمد محمد التكلاوي، "**الجريمة المنظّمة، التعريف والأنماط والاتجاهات**"، مرجع سابق، ص. ٤٥-٥٠.

٢٥- راجع تقرير مدير مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجريمة والمخدرات بعنوان "**دعوة للاستفادة بشكل أكبر من معاهدة مكافحة الجريمة المنظّمة**"، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠/ ١٠/ ٢٠١٠.

أمام هذه المعطيات، على الرغم من أن الجهود العالمية ساهمت، وخصوصًا في الدول المتقدّمة، في الحد من تداعيات الجريمة المنظّمة على استقرار هذه الدول، إلا أنها لم تؤدّ في المقابل إلى القضاء على هذه الظاهرة في الدول الفقيرة. فما تزال حتى يومنا الحاضر أمور مثل إنتشار الفساد وغسل الأموال، وتجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتجارة الموارد الطبيعية، وتجارة الأدوية المزيّفة، والاتجار بالمخدرات والبشر والحيوانات والنباتات البرّية، في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية وأميركا اللاتينية تقلق المجتمع الدولي وتهدّد الأمن والسلم الدوليين على الرغم من الاتفاقيات وما تتضمن من أحكام وتدابير وإجراءات لمكافحة هذه الجرائم. ألا يتطلّب الحدّ من هذه الظاهرة الخطيرة، إعطاء الأولوية من قبل المجتمع الدولي لمعالجة القضايا الاجتماعية بصورة جدَية ولاسيما الفقر والمجاعة والبطالة، وتحقيق الديمقراطية في الدول الفقيرة، ووقف الصراع الدولي على الموارد الأولية في هذه البلدان، وفي دول الشرق الأوسط؟

تأثير التوافق الصيني-الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

العقيد جرجس الملحم*

المقدّمة

شهدت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين على مدى ثلاثة عقود (١٩٥٩-١٩٨٩)، خلافات حادة أدت إلى اشتباكات مسلّحة على الحدود في الستينيات وحروب بالواسطة في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا. يعود هذا الخلاف في الظاهر إلى التنافس الحاد على زعامة العالم الشيوعي بالاستناد إلى اجتهادات عقائدية نظرية متغايرة بين "الماوية" "والماركسية-اللينينية"، أما في الجوهر، فقد رأت الصين أن الاتحاد السوفياتي يحجم عن مساعدتها في التنمية الحقيقية كي لا تتحوّل إلى قوّة عظمى وإلى قطب ثالث على المسرح الدولي، ويمتنع عن مساعدة برنامجها النووي وتزويدها التكنولوجيا المتقدّمة، وعن تصدير "أسلحة الجيل الحاضر" إليها. وقد أدّى تفكّك الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا واشتداد عصب الاتحاد

* ضابط في الجيش اللبناني- درجة ممتاز في بحث اجتياز الرتبة

الأوروبي واعتماده عملة موحّدة خاصة به، وتحرّر الصين من عقدة القصور الإقتصادي، وحصول الأزمة المالية العالمية، وتطوّر الإرهاب واشتداده، والترويج "لصراع الحضارات" ونشوء "الإسلاموفوبيا"، إلى تولّد دينامية جيوسياسية عالمية تتسم بالنشاط والحركة والتغيّر. يأتي التوافق الروسي – الصيني في سياق وعي عالمي لخطورة التفرّد الأميركي بالهيمنة على السياسة العالمية، وقابلية هذا التفرّد لاستعمال القوة في مغامرات عسكرية وفق الفكر الاستنسابي في فهم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتفسيره الخاص للإرهاب.

خلال الأزمة الليبية، إعتبرت روسيا أنها تعرّضت لخديعة كبرى حيث تجاوزت الولايات المتحدة وحلف الناتو التفويض المعطى من قبل مجلس الأمن لحماية المدنيين، فتم تدمير الجيش الليبي وأُسقط النظام بحرب ضروس من دون توافق دولي لبناء هيكلية جيوسياسية تؤمّن المصالح التاريخية لروسيا وتحافظ عليها. إن اعتماد الولايات المتحدة على استراتيجية متدرّجة قوامها "الفوضى الخلاقة" و"الغموض الإيجابي" وإهمال استباق النتائج، وعدم اتباع صيرورة إنسيابية تنطلق من معطيات مقبولة وعقلانية ومتوازنة، كل ذلك جعل روسيا تخرج عن تحفّظها وتتوافق مع الصين لمواجهة مدروسة ومحدودة مع الولايات المتحدة. يتراوح تأثير التوافق الروسي–الصيني على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بين القبول المشروط في الصراع العربي الإسرائيلي إلى القيام بدور الوساطة وتخفيف التأزّم في أزمة إيران النووية، وإلى التعطيل والمواجهة السياسية في أزمة سوريا الداخلية. وأخيرًا يشترك الجانبان في التريّث والغموض إزاء "الربيع العربي" لصعود الإسلام السياسي وصعوبة سبر نواياه الحقيقية.

١- التوافق الروسي-الصيني: جدلية الضرورة

بدأت العلاقات الثنائية بين البلدين في العام ١٩٤٩ إبان وجود الاتحاد السوفياتي في المنظومة العالمية، ثم شهدت توتّرًا كبيرًا في المراحل اللاحقة أدّت إلى انفصام بينهما. وما لبث الوضع أن تغيّر خصوصًا بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكّكه في آب/أغسطس من العام ١٩٩١، وظهور روسيا الاتحادية التي رغبت في التفاعل مع الغرب والاندماج في أوروبا، إلا أن الإحباط أصابها من التجاهل والرفض والتطويق وعدم احترام مصالحها الأمنية، فلجأت إلى "الخيارات الشرقية" والصين تحديدًا بما تمثّله من إمكانات إقتصادية ضخمة لخلق تعدّدية قطبية على المسرح العالمي.

١- الإحباط الروسي

عاشت روسيا خيبة أمل كبيرة من تعامل الغرب معها في السنوات العشر التي تلت تفكّك الإتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، حيث كانت تطمح إلى شراكة حقيقية مع الغرب والولايات المتحدة، فوجدت تجاهلاً وإهمالاً في فترة ضياعها وبحثها عن هوية جديدة ودور مستقبلي[١]. ورغبة منها في دفع ديون إعادة الهيكلية العامة للدولة، وإيفاء الالتزامات تجاه المؤسّسات المالية الدولية، عمدت روسيا إلى بيع كميات كبيرة من الذهب، فانخفض سعره إلى أدنى مستوى في البورصات العالمية، وحيث أن النفط والغاز هما المصدر الرئيس للصادرات إذ يؤمّنا ٧٠٪ من العائدات المالية، فقد انخفض أيضًا سعر البرميل بنسبة كبيرة، لتقليل المداخيل بالعملات الصعبة إلى روسيا وبالتالي حرمانها تنفيذ استراتيجية النهوض الاقتصادي. إعتبرت روسيا هذا الانخفاض بالأسعار بمنزلة مؤامرة للنظام المالي العالمي ضدّها في مرحلة صعبة وخطيرة من تاريخها. من جهة أخرى، إمتنع الغرب

١- "**تاريخ روسيا ما بعد الإتحاد السوفياتي**"، موسوعة ويكيبيديا، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.wikipedia.com، الدخول ٢٠١٢/٥/١٥.

عن توظيف استثمارات في روسيا مما حال دون وصولها إلى التكنولوجيا الغربية.

ومن الواضح أن سياسة الإحتواء والتطويق التي مارستها الولايات المتحدة مع روسيا في ظل خلفية العولمة عائدة إلى رفض روسيا التدخّل الأميركي في شؤونها الداخلية في مواضيع الحرية وتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ومسائل أخرى تتعلّق بالشفافية ومكافحة الفساد. فالصعود الروسي من وجهة نظر أميركية سوف يساعد الاستبداد على التغلغل في بعض الدول وبالتالي فإن الولايات المتحدة لا تقبل بالتسوية والصفقات بين الليبرالية والاستبداد.

٢– إستراتيجية النهوض الروسية

اعتمدت إستراتيجية النهوض الروسية المبدأ البرغماتي، وهو سياسة التوازن بين الطموحات والإمكانات لإصلاح المجتمع الروسي من جهة، واستعادة مكانة روسيا في العالم من جهة أخرى. وتهدف هذه الإستراتيجية والتي بوشر بتطبيقها اعتبارًا من بداية القرن الحادي والعشرين، إلى تحقيق ما يأتي:

– تحويل روسيا إلى عالم الحداثة وفق المنظور الغربي.

– إعطاء الأولوية للعلاقات مع الدول المستقلّة عن الاتحاد السوفياتي السابق.

– إبقاء العلاقات مع أوروبا ضمن الإطار التقليدي.

– التعاون مع الدول الواقعة على الساحل الآسيوي للمحيط الهادئ.

– تأسيس شراكة متكافئة مع الولايات المتحدة.

– التوافق مع الصين على أرضية صلبة في جميع المجالات، بهدف

إعادة رسم البنى التحتية والأمنية والمالية في العالم وفق المنظور المشترك الروسي–الصيني.

– الاعتماد على الاحتياط الضخم للغاز الذي تمتلكه روسيا، والقدرات الاقتصادية الصينية، بهدف إنشاء سوق عالمي يتحرّر من سيطرة الدولار، وإنشاء منظّمة للدول المصدّرة للغاز على غرار منظمة "أوبيك"، بقيادة روسيا.

– التحالف مع قوى اقتصادية صاعدة لتحدّي الاحتكار الغربي، وهيمنته على الاقتصاد العالمي.

– التحالف مع قوى آسيوية أخرى لتعزيز السلام والأمن وبناء نظام سياسي واقتصادي عالمي يكون أكثر عدالة وتوازنًا، ويهدف بصورة خاصة إلى مواجهة الإرهاب وحركات الانفصال والتطرّف الديني والعرقي.

٣– الطموح الصيني

وقد أدركت الصين ضرورة مجاراة نموّها الاقتصادي الكبير بتنامي القدرة العسكرية لحماية مكوّناته بتأمين المواد الأولية وحماية المواصلات البحرية للإمدادات النفطية ولممارسة التأثير السياسي بهدف التوسّع في فتح الأسواق الاستهلاكية في العالم، وفي الوقت نفسه لحماية البنى التحتية والمنشآت الصناعية في داخل البلاد من الأخطار المحتملة[٢]. تتناول الأفضلية في تحديث القوّة العسكرية تقوية البحرية وزيادة فعاليتها لتنفيذ المهمات الآتية:

– حماية السواحل الصينية ومنشآتها الاقتصادية والعمرانية.

– منع أي حصار بحري.

٢– "**الصين بعد الإتحاد السوفياتي**"، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.tarae٣٥.com، الدخول ٢٠١٢/٥/١٥.

– حماية خطوط المواصلات البحرية لتأمين انتظام الإمدادات النفطية من الشرق الأوسط وأفريقيا.

– تحسين شروط التفاوض حول السيادة على بعض الجزر المتنازع عليها مع اليابان والفيليبين وفيتنام.

– تأمين الردع النووي بواسطة الغواصات.

– إظهار الراية الصينية في جميع أنحاء العالم.

وجدت الصين في توافقها الاستراتيجي مع روسيا وتعاونهما في المجال العسكري، تحقيقًا لطموحها باختصار الوقت واكتساب الخبرات وتوفير الأموال عن طريق:

– شراء كميات هائلة من الأسلحة والسفن والغواصات بأسعار مخفّضة نظرًا لكساد تجارة الأسلحة الروسية بانتهاء الحرب الباردة.

إكتساب التكنولوجيا العسكرية المتقدّمة.

توفير الجهود في الأبحاث والتجارب والتطوير.

غضّ النظر الروسي عن استنساخ الصين للأسلحة الروسية، ولاسيما الطائرات الحربية من نوع "سوخوي" والدبابات والمعدّات الهندسية الثقيلة.

– التعاون النووي المشترك وأبحاث الفضاء.

إن انفاق الصين ما يقارب ١٦٠ مليار دولار على التسلّح مقابل المردود العسكري الهائل هو توظيف مثمر وغير مرهق، نظرًا لامتلاكها أضخم احتياط مالي في العالم ويقدّر بآلاف عديدة من المليارات بالعملات الصعبة (الدولار واليورو). يأتي التوافق الصيني–الروسي ليحقّق الطموح الصيني في ملاقاة النجاح الاقتصادي مع القدرة العسكرية الموازية، ضمن شروط سهلة تؤمّن المصالح الحيوية لكلا الطرفين، وتحمي الأمن القومي لكل منهما بأثمان زهيدة نسبيًا.

٤- الإسلاموفوبيا

في نهاية القرن العشرين سقط الاتحاد السوفياتي وأخذ معه النظريات الشيوعية والماركسية وأنهى منظومة المعسكر الإشتراكي، وتوزّعت تركته بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة التي أقامت قواعد وروابط متينة مع بعض دوله، إضافةً إلى تركيا التي أخذت جانب دعم بعض الجمهوريات الإسلامية المستقلّة. بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي ظهرت بعض التنظيمات الإسلامية كالقاعدة، من خلال ممارسات إرهابية قام بها المتطرّفون، كعدو للحضارة الغربية، فانطلقت نظرية "الإسلاموفوبيا" وتم الترويج لها بوسائل شتى وإمكانات إعلامية وسياسية. هذا وأدّى "الربيع العربي" إلى تخفيف حدة "الإسلاموفوبيا" في الغرب، وكادت هذه النظرية أن تشهد إسدال الستار عليها، بل أكثر من ذلك، بدأ الغرب يتقبّل حكم أنظمة إسلامية في الدول العربية وتسهيل وصول بعض الأطراف من خلال استغلال النفوذ في الأنظمة الموالية كتونس ومصر، ومن خلال التدخّل العسكري المباشر كما حدث في ليبيا.

وفي الوقت الذي بدأت فيه سفينة الحوار بين الإسلام والغرب بالإبحار في اتجاه شاطئ الأمان والتفاهم ونشر ثقافة قبول الآخر، شعرت روسيا والصين بالخطر المحتمل لهذا التقارب على مستقبل أمنهما القومي.

٥- روسيا والخطر الإسلامي

تشكّل الجمهوريات المسلمة في القوقاز وعلى ضفاف الفولغا في روسيا الإتحادية ما نسبته حوالى ١٦٪ من مجموع السكان ومن المرجّح وفق الدراسات الديموغرافية أن تزيد هذه النسبة إلى ٤٠٪ خلال العقود الأربعة

المقبلة إذا استمر معدّل الولادات على ما هو عليه حاليًا[٣]. إن تاريخ روسيا في حقبة من الزمن مأخوذ من رسالة "إبن فضلان" مبعوث الخليفة العباسي إلى بلاد الفولغا. لذلك يخشى الروس من حنين المسلمين الروس إلى الإسلام وقدرة الولايات المتحدة عبر قنوات متعدّدة على تزخيم الطاقة الروحية لديهم في عالم اضطربت فيه الخلفيات الفكرية لمفاهيم الحياة المتعدّدة.

ومن المسلّم به أن روسيا قد عانت الإرهاب المتطرّف ودفعت أثمانًا باهظة بلغت عدة مئات من الضحايا البريئة وحالة عامة من الخوف والقلق والشكّ في تماسك الجمهوريات المكوّنة لروسيا الإتحادية. مع العلم إن تجربة روسيا مع الشيشان وسقوط آلاف القتلى، وتجربة قرقيزيا مع ثورة حزب التحرير الإسلامي، وسيطرة القاعدة على "فرغانه" في أوزبكستان بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي وإعلان الحكم الوهابي، وغير ذلك من التفاصيل، والاشتباه أن الولايات المتحدة تقف بشكل خفي وراء التساهل في تشجيعها من قبل طرف ثالث، كل ذلك جعل التحالف الاستراتيجي مع الصين أمرًا موجبًا في مواجهة إرهاب التطرّف الإسلامي.

لقد أثير مؤخرًا جدل ساخن يصبّ الزيت على نار السجالات الملتهبة أصلاً حول حقوق المسلمين الروس ومدى انسجامها أو تعارضها مع القوانين الفيدرالية في البلد. لقد حدّد مساعد رئيس اللجنة السياسية الاجتماعية والصحة في مجلس الشيوخ الروسي، وهو من أصل مسلم، خيارات المستقبل بكلمات لا تقبل التأويل: "إما حكم الشريعة وإما أنهار من الدماء"، "وإذا عارض أحد تأسيس محاكم شرعية، سنملأ البلاد بالدماء ونحوّل موسكو إلى بحيرة موت، وسنوسّع هذه الشبكة حتى إعادة حكم الخلافة. سننطلق من روسيا إلى آسيا ومن ثم إلى البلاد العربية كلها ونقيم حكم الخلافة".

٣– "**الإسلام في روسيا**"، موسوعة ويكيبيديا، متوافر على الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org، الدخول ٢٠١٢/٥/١٥.

لقد أعلنت النيابة العامة أنها فتحت تحقيقًا لكشف ملابسات الموقف ومدى خطورة تأثير التصريحات، واللافت أن التطوّر تزامن مع تحذيرات من تدهور جديد متوقّع في منطقة القوقاز، يضيف سخونة إلى أجواء الحذر والتوتّر المتنامي في روسيا.

٦- الصين والخطر الإسلامي

يعيش في الصين وفي مقاطعة "سينغ يانغ" عشرات الملايين من أصول تركية أيغورية، وقد شكّلوا في ما مضى دولة "قراخان" وعاصمتها "كاشغر"، التي انضمت طوعًا إلى الخلافة العباسية وأرسلت لاحقًا جيشًا لمساعدة صلاح الدين الأيوبي في تحرير القدس[٤]. لم يتمكّن "ماوتسي تونغ" خلال الثورة الثقافية من استئصال النمط الإسلامي في طريقة حياتهم على الرغم من فظاعة الأساليب المستعملة. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية أعلنت "سينغ يانغ" استقلالها عن الصين وأنشأت دولة تركستان الشرقية التي سرعان ما انهارت بحكم الظروف السائدة والمعطيات الدولية.

وقد أدّى النموّ الاقتصادي الهائل في الصين، ونجاح الثورة الصناعية، وتطوير وسائل الإنتاج، وإصلاح الهيكلية الإدارية، إلى زيادة البحبوحة في جميع مناطق الصين ولو بدرجات متفاوتة، فأقدم أهالي سينغ يانغ والنخب الممسكة بمفاصل الاقتصاد على ترميم آلاف المساجد وإعادة تأهيلها التي يؤمّها للصلاة وبشكل منتظم عدة ملايين من المسلمين. لقد تنبّهت الصين مؤخرًا إلى جموح الوعي الإسلامي وتغلغل تنظيم القاعدة في إقليم "سينغ يانغ"، وركّزت أنشطة أجهزة مكافحة الإرهاب على هذا الإقليم، إضافةً إلى تدابير إضافية تشمل سياسة إستيعابية منفتحة ومنح إمتيازات استثنائية تتعلّق بالقوانين الصارمة المتعلّقة بتحديد النسل. لا

٤- "**الاسلام في الصين**"، موسوعة ويكيبيديا، متوافر على الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org، الدخول ٢٠١٢/٥/١٥.

يغفل المسؤولون الصينيون عن المشاعر الانفصالية لسكان الإقليم من الترك الإيغوريين الذين يستذكرون دومًا قول محمود الكاشغري: "إن **الله** اختار الترك، وأعطاهم الملك، وجعلهم أسياد الزمان وحكام الأمم، لأنهم جنوده المخلصون، على دينه مؤتمنون، ولسنّة نبيّه حافظون".

ثانيًا: التوافق الروسي–الصيني: المقوّمات الأساسية

تقضي الموضوعية بتبيان مغزى التوافق الروسي–الصيني اقتصاديًا وعسكريًا، وإسقاط مجالات التعاون على أرضية واقعية وتحديد القوالب التنظيمية التي انسكب فيها. كما تلتقي المصالح الصينية – الروسية على نقاط أساس تأتي في مقدّم جدول أعمالهم المشترك بشكل دائم، ويتم تكرارها وتأكيدها كلما سنحت الفرصة لذلك. إنّ الطرفين يرغبان في تدعيم قوّتهم مقابل الولايات المتّحدة الأميركية، سواءٌ من القيادة الروسية التي تعرف أنها في موقف أضعف مما كان عليه الاتحاد السوفياتي، أو من قبل القيادة الصينية التي ترى أنّها مؤهّلة لأن تكون القوّة العظمى في ما بعد. إنّ كلا الطرفين قلقٌ جدًا من مسألة عدم الاستقرار ومستعدٌ للجوء إلى إجراءات سلطوية في الداخل والخارج من أجل تثبيت سلطتهم. فعلى الصعيد الداخلي، يواجه الطرفان مشكلة في التعامل مع الأقليات. أما على الصعيد الخارجي، فكلا الطرفين يرفض التدخّل الخارجي في آسيا الوسطى ويخشى من سقوط هذه المنطقة في النفوذ الغربي. إنّ كلا الطرفين يرفض المظلّة الدفاعية الصاروخية الأميركية ويخشى من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومن استخدامها ضدّهم سواءٌ عبر دول أخرى أو جماعات.

١– التعاون الاقتصادي

إن أهمية التعاون الاقتصادي بين روسيا والصين لا تكمن في حجم التبادل التجاري بينهما، أو في ضرورة التلازم العضوي والحاجة التكاملية

في البنى الاقتصادية لكليهما، بل في رغبة البلدين وسعيهما لإصلاح النظام النقدي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة. إنّ سيادة الدولار الأميركي في التحويلات المصرفية العالمية، وإشراف "مقاصة نيويورك" عليها، وقدرة الولايات المتحدة بقوة نفوذها وهيمنتها، على تحويل العجز في ميزان مدفوعاتها إلى عجز الخزينة لحماية عملتها ومنع انهيارها، وعدم التوازن بين "الاقتصاد الرقمي" "والاقتصاد الحقيقي" على المستوى العالمي وغياب ضوابط لهيكلة هذا التوازن، كل ذلك جعل الحاجة ماسة في نظر روسيا والصين إلى خلق مؤسسات رديفة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية. وفي تحقيق ذلك جرى الاعتماد على مجموعة "البريكس" لمؤازرة الجهود الروسية–الصينية، وعلى بعض الدول الناشئة التي تتمتّع بإمكانات اقتصادية كبيرة كإيران.

وكإسقاط أولي لهذا المخطّط على أرض الواقع، جرى التعامل باليوان الصيني والروبل الروسي في أسواق المصارف ومؤسسات الصيرفة، لتسوية المبادلات في التجارة الثنائية بعد تثبيت سعر الصرف على أسس سليمة. وفيما تواصل احتياجات الصين من الطاقة نموها السريع، وزيادة انفتاح شهية روسيا على البضائع المصنّعة، ورغبتها في تلبية حاجات أسواق التجزئة، فإن تخطّي الدولار الأميركي سيفيد في ازدهار التجارة الثنائية، حيث أن التسوية بالعملات المحلية ستحقّق الإفادة الفورية للشركات والمؤسسات الاقتصادية في البلدين، وتجنّب الخسائر في تقلّبات سعر الصرف، وتحقّق انخفاضًا في الكلفة التجارية بما يعزّز النمو في الحجم والسرعة. إن الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها روسيا والصين تصبّ في خانة فتح قنوات جديدة لتجنّب خفض قيمة الأصول نتيجة المخاطر الخارجية، حيث أنّ نمط التسوية النقدية الدولية الذي يسيطر عليه الدولار

الأميركي كشف عن عيوب ومشاكل وخسائر خلال الأزمة العالمية في العام ٢٠٠٨[٥].

٢- التعاون العسكري

تجري الصين وروسيا تدريبات عسكرية مشتركة منذ العام ٢٠٠٥ في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والتي تدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي، وتستهدف مواجهة النفوذ الأميركي، وهي أول مناورات بحرية عسكرية مشتركة بين البلدين[٦].

في شهر آذار/مارس من العام ١٩٩٦، أجرت الصين مناورات عسكرية ضخمة بالذخيرة الحيّة في مضيق تايوان، إشتركت فيها قوة بحرية مؤلّفة من ٤٠ سفينة وعدد من الغواصات، ساندتها قوة جوية تتألّف من عشرين سربًا من الطائرات وقوة إنزال قوامها ١٥٠٠٠٠ جندي. كان الهدف الظاهر من هذه المناورة تمثيل مهاجمة تايوان. وفي تقويم جدّي للخبراء العسكريين، فإن هذه العملية كانت ستبوء بالفشل لو جرت حقيقة، وذلك بسبب قدرة تايوان على التصدّي لمثل هذه المغامرات بتفوّق طيرانها النوعي والشبكة القوية لدفاعها الجوي المؤلفة من منظومات صواريخ متطوّرة ومتعدّدة ضد الأهداف الجوية والصواريخ الباليستية، والقوة الصاروخية لزوارقها البحرية التي يتجاوز عددها المئة، وقدرة قواتها البرية على إحباط أي ابرار معادٍ بقوة برية ضخمة يبلغ مجموعها ٣٠ فرقة عاملة و١٠٠ فرقة إحتياط وهي جيدة التجهيز والتدريب.

أدى التعاون الروسي-الصيني إلى إجراء مناورات وهمية مشتركة بالمشبهات الإلكترونية لعملية غزو تايوان باستعمال الأسلحة التكتية

٥- "لمحة عن العلاقات الروسية الصينية"، متوافر على الموقع الالكتروني: http://arabic.rt.com، الدخول ٢٠١٢/٥/١٦.

٦ - "أول مناورات بحرية صينية روسية"، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net، الدخول ٢٠١٢/٤/٢٢.

النووية، مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية تدخّل أميركي مباشر يواجه تدخّل روسي مباشر. هذا ويهدف الإعلان عن هذه المناورات الوهمية إلى إظهار القوة والتبجّح بها، والتلويح باستخدامها في غير موضع ولأهداف أخرى، لأن استراتيجية الصين الحقيقية في استعادة تايوان تعتمد على عامل الزمن والاقتصاد والسياسة والرهان على الديمقراطية، لتجسيد رغبة الشعب التايواني بالانضمام إلى الوطن الأم عندما تصبح الصين القوة الأعظم وينعم شعبها بالرخاء والرفاهية.

كما ظهرت ملامح الاتفاق الاستراتيجي بين روسيا والصين على الصعيد العسكري في تنفيذ مناورات بحرية مشتركة على مدى ستة أيام خلال شهر نيسان/أبريل من العام ٢٠١٢ [٧]. نُظّمت المناورات في البحر الأصفر قبالة إقليم "شاندونغ" شمال شرقي الصين، حيث اشتركت قوة بحرية صينية تتألّف من غواصات وسفن سطح وسفن مساعدة لتأمين اللوجستية والإخلاء الصحي، مع قوة بحرية روسية تتألّف من مجموعة مدمّرات مدعومة بخلفية تكنولوجية عالية. تناولت المناورات تنفيذ المهام الآتية:

- تدريبات مشتركة ضد الأهداف الجوية من طائرات وصواريخ.
- تدريبات تكتية للبحث عن الغواصات المعادية وملاحقتها وتدميرها.
- عمليات بحث وإنقاذ.
- القيام بجميع أوجه الحرب الإلكترونية ولاسيما إحباط الهجمات الإلكترونية المعادية.
- التصدّي لعمليات إرهابية وإنقاذ سفن مختطفة.

يضع المحلّلون الإستراتيجيون هذه المناورات في إطار تحقيق هدف استراتيجي يتلخّص بما يأتي:

٧- "**العلاقات الروسية الصينية**"، متوافر على الموقع الالكتروني:http://www.marefa.org،الدخول ٢٠١٢/٤/٢٢.

– إظهار الدرجة المرتفعة من الثقة بين البلدين.

– تمتين العلاقات بما يهيّئ لتعاون استراتيجي أوسع وأشمل.

– دعم الصين في صراعها مع اليابان والفيليبين وفييتنام حول السيادة على بعض الجزر.

– توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة والحلف الأطلسي حول مخاطر القيام بأي إجراء عسكري ضد كوريا الشمالية بمعزل عن تفاهم مسبق.

– إظهار دعم الصين للموقف الروسي إزاء مخطّط الحلف الأطلسي لإنشاء منظومة الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

٣– معاهدة الصداقة الروسية–الصينية (٢٠٠١)

كان للقمة الروسية–الصينية التي عقدت في موسكو العام ٢٠٠١ أهمية خاصة حيث شهدت توقيع معاهدة "حسن الجوار والصداقة والتعاون بين البلدين". وتكمن أهمية هذه المعاهدة في كونها تجسّد بشكل صريح تصوّر هاتين القوتين النوويتين لشكل النظام العالمي المنشود بعد انهيارالاتحاد السوفياتي، وانهزام الشيوعية، وتفكّك حلف وارسو، وانفراط عقد أوروبا الشرقية كوحدة سياسية[٨]. يمكن تلخيص مضمون هذه المعاهدة وآفاقها على الشكل الآتي:

– محافظة الطرفين على سيادة أراضي كل منهما وأمنها ووحدتها.

– بناء عالم متعدّد الأقطاب حفاظًا على النظام الدولي والاستقرار، لأن سيادة القطب الواحد تعني الهيمنة الأميركية على العالم، واستخدام المعايير المزدوجة، وفرض القرارات وتسييس القوانين والأنظمة وتجاوز الشرعية الدولية.

٨– علي حسين باكير، "**العلاقات الاستراتيجيّة الصّينيّة – الرّوسيّة**"، مجلة الدفاع الوطني، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb ، الدخول ٢٠١٢/٥/١٤.

– لا يمكن بناء الأمن الذاتي الكامل لأي دولة على حساب الانتقاص من أمن الدول الأخرى.

– إن إقامة الدرع الصاروخي الأميركي يلحق الضرر بمسيرة خفض الأسلحة النووية وتدميرها وينتهك معاهدة النظام الدفاعي المضاد للصواريخ الموقّعة بين موسكو وواشنطن في العام ١٩٧٢.

– توطيد الدور المركزي للأمم المتحدة وعدم استعمال القوة العسكرية في حلّ أي مشكلة خارج قرارات مجلس الأمن الدولي.

– إن التعاون الروسي–الصيني يؤدّي إلى نشوء حقبة دولية متعدّدة الأقطاب، بما يخدم الدول النامية وبصورة خاصة دول الشرق الأوسط، عن طريق منحهم هامشًا من الحراك السياسي وساحة من الحرية ويتيح لهم تنوّع الخيارات بتعدّد مراكز صنع القرار على المسرح الدولي.

٤– منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

تضم منظمة "شانغهاي للتعاون" ست دول هي: روسيا، الصين، كازخستان، قيرغيزستان، طاجكستان وأوزبكستان، وهي تجسيد لرؤية روسية–صينية لعالم ما بعد الليبرالية المتطرّفة وردٌّ آسيوي على العولمة بمفهومها الغربي[٩].

كان لمكافحة الأصولية الإسلامية حيّزٌ مهمٌ في صلب مهمّات المنظمة حيث وضعت إطارًا قانونيًا للتعاون بين أجهزة المخابرات والأمن من خلال مركز مكافحة الإرهاب في "بشكيك" عاصمة قيرقيزستان، كما وضعت الأساس القانوني للتصدّي المشترك للإرهاب والنزاعات الانفصالية والتطرّف الديني. وتجدر الإشارة إلى أن جمهوريات القوقاز وجمهوريات الفولغا في

٩– أحمد علّو، "**منظمة شنغهاي للتعاون**"، أرشيف مجلة الدفاع الوطني، متوافر على الموقع الاكتروني: http://www.lebarmy.gov.lb، الدخول ٢٠١٢/٥/١٤.

روسيا الاتحادية، إضافةً إلى إقليم "سينغ يانغ" في الصين قد تحمل رغبات إنفصالية تتعاظم مع الوقت بما يعرّض الأمن القومي في الدولتين للخطر. أما الأنظمة في باقي دول المنظمة فهي تخشى أن يسيطر الإسلام السياسي عليها إذا تركت لذاتها تواجه تنامي الصحوة الإسلامية بالعودة إلى تاريخ الأجداد والحنين إلى زمن الخلافة الإسلامية. حدّد الإعلان عن تأسيس المنظمة الأهداف الرئيسة الآتية:

– تطوير التعاون الفاعل في السياسة والتجارة والاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والثقافة، وفي شؤون التربية والطاقة والنقل والسياحة وحماية البيئة.

– العمل على توفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

– مواجهة أخطار الإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمهما والتطرّف الديني والعرقي.

– تعزيز مركزية منظمة الأمم المتحدة ومشاركتها في العلاقات الدولية، وتفعيل آليات عملها لتتواءم مع مخاطر العصر وتحدّياته، وإصلاح مجلس الأمن من خلال توسيعه.

– إنشاء مصرف مشترك والسعي إلى إصدار عملة موحّدة في ما بينها، على غرار اليورو في الاتحاد الأوروبي.

٥– مجموعة دول البريكس(BRICS)

تشكّل مجموعة دول "البريكس" الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة المالية العالمية. هذه المجموعة المؤلّفة من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وأفريقيا الجنوبية هي أسرع دول العالم نموًا حاليًا وأقلّها تأثّرًا بأزمته، ويعوّل على النموّ في اقتصاديات هذه الدول لخلق الأمل

في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة[١٠]. إن إنجازات هذه المجموعة تعود بالنفع على نصف سكان العالم، غير أن الإنجاز ذا الأفق العالمي هو قرار إنشاء بنك مشترك للتنمية يعبّىء الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. مع العلم إن الاحتياطات النقدية الضخمة للصين والموارد الطبيعية من الغاز والنفط لروسيا هما الركائز الأساسية لإنجاح هذه المجموعة، التي تعتمد على حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن. فالتوافق الروسي- الصيني اقتصاديًا، وانفتاحه على دول أخرى، جعل النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، بحيث تعيد دول "البريكس" إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيدًا عن إيقاع اللاعبين التقليديين، الذين أرسوا نظامًا عالميًا غير عادل، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تضطلع به قوى صاعدة غيرها.

ثالثًا: المواجهة مع الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط

اعتبرت روسيا أن حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثّلة بإيران وسوريا، هي مهدّدة من قبل الغرب عبر إثارة مسائل إنسانية وأمنية قد تفسح في المجال أمام إشعال منطقة الشرق الأوسط وخلط الأوراق الاستراتيجية. لذلك اتسم الحراك الروسي بمؤازرة الصين بالحيوية لمواجهة الولايات المتحدة وإلى درجة استفزاز "الربيع العربي".

١٠- "**بريكس**"، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.marefa.org، الدخول ٢٠١٢/٥/١٤.

١- أزمة إيران النووية

أ- توصيف الأزمة

تصاعدت أزمة البرنامج النووي الإيراني في أعقاب إعلان طهران فض أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن منشآتها النووية، واستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم غير مبالية بتهديدات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. لا شك أن إيران تحظى بتعاطف كبير بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن استنادًا إلى عدم وجود دليل ملموس على امتلاكها برنامج تسلّح نووي، فضلاً عن تأكيداتها المستمرة بأن برنامجها مخصّص للأغراض السلمية. ومع ذلك فإن العديد من المسؤولين في الإدارة الأميركية يرى ضرورة التعجيل بحسم الملف النووي الإيراني باعتباره يشكّل تهديدًا للأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي، وأن إقدام إيران على تخصيب اليورانيوم وإكمال دورة الوقود النووي يجعلها على قاب قوسين أو أدنى من إنتاج السلاح النووي. فقد أصدر مجلس الأمن أربع حزمات من العقوبات من دون أن يؤثّر ذلك في القرار الإيراني، نظرًا لجهود روسيا والصين في تليينها بشكل يمكن التحايل عليها والإفلات من شدتها. هذا وقد هدّدت إيران بالردود الحاسمة إذا تجاوزت هذه العقوبات حدودًا معيّنة، أو إذا تعرّضت في موازاة ذلك لضربة عسكرية.

ب- سيناريو الضربة العسكرية الأميركية

شكلت لجنة خاصة في البنتاغون بهدف التخطيط لشن هجوم على إيران خلال ٢٤ ساعة من تلقي الأوامر من الرئيس الأميركي. يتضمّن سيناريو الضربة العسكرية على إيران الذي سُرّب إلى الإعلام الأميركي التفاصيل الآتية:

– ضرب المنشآت النووية، مراكز القيادة والسيطرة، والمطارات وقواعد الدفاع الجوي، وحدات الصواريخ أرض–أرض (شهاب٣)، ووحدات الحرس الثوري والقواعد البحرية ومراكز الصناعة العسكرية داخل إيران.

– استعمال ذخائر للأعماق يليها توجيه قنابل نووية تكتية بقوة تعادل ألف طن من المتفجّرات في كل قنبلة.

– تخصيص ٦٠٠ طائرة مقاتلة مع قاذفات استراتيجية بعيدة المدى من نوع B52،B2،B1 .

– تنفيذ هطلات متلاحقة بصواريخ توما–هوك.

ج– التهديدات الإيرانية

في المقابل، صدرت عن المسؤولين الإيرانيين جملة تهديدات بالاقتصاص من الدول الخليجية إن حاولت زيادة صادراتها من النفط من أجل تعويض النقص الذي يمكن أن تتسبّب به مقاطعة النفط الإيراني، لذلك تعتبر زيارة الرئيس الإيراني لجزيرة "أبو موسى" رسالة مبطنة في هذا الشأن. أما إذا تعرّضت أراضيها لأي هجوم فإن إيران تعهّدت بمحو إسرائيل عن الخريطة، وإشعال المنطقة ومعها آبار النفط ومنشآتها، إضافة إلى ضرب القوات الأميركية مباشرة المرابطة في منطقة الخليج وتركيا وذلك بعد إغلاق مضيق هرمز وزرعه بالألغام البحرية وإغراق كل سفينة تحاول العبور من خلاله. وتتخوّف بعض المصادر الاستخباراتية من أن تكون إيران قد أعدّت مجموعات إرهابية إنتحارية نائمة لتفعيلها في أميركا وأوروبا على نطاق غير معروف سابقًا.

د– إيران والأمن القومي الروسي

تضطلع إيران بدور مهم على صعيد تأمين توازن إقليمي يؤمّن الحماية من تغييرات ديناميكية عقائدية تؤثّر جوهريًا في أمن روسيا المستقبلي. فهي تخشى من دور لتركيا حزب العدالة والتنمية في جمهوريات القوقاز الروسية التي تعتبرها منطقة حيوية داخل دائرة تأثيرها، وأن وضعها كان أفضل تحت الحكم العثماني. فبعد إنحلال الاتحاد السوفياتي بدأت تركيا تعمل في جمهوريات آسيا الوسطى بتشجيع من الولايات المتحدة لإضعاف النفوذ الروسي وتشجيع فكرة الأمبراطورية الطورانية الإسلامية. وإذ ترتاب موسكو في أن تركيا تؤمّن الملاذ للإرهاب الشيشاني، وتشكّل قاعدة انطلاق للإسلام المتطرّف إلى داخل حدودها، فهي ترى في إيران الموحّدة والقوية ضرورة للأمن القومي الروسي حيث تمارس لعبة التعادل الجيوسياسي في المسرح الإقليمي، والمنافسة في أممية الإسلام السياسي، وحماية المذهبية والانشقاق العقائدي بتبني سياسات معارضة للغرب ومعادية لإسرائيل.

هـ – التوافق الروسي–الصيني ومواجهة الولايات المتحدة

صرّح الرئيس الروسي "بوتين": إن روسيا والصين سوف تعملان بانسجام وتوافق للتأثير في سياسة الولايات المتحدة. وقد اقتنعت روسيا والصين بضرورة مواجهة الولايات المتحدة في أزمة إيران النووية لإبعاد شبح الحرب والحفاظ على السلم العالمي، عن طريق[١١]:

– استعمال حق النقض في مجلس الأمن لمنع استخدام القوة.

– التمسك بالنهج التفاوضي مع نظام طهران.

١١– وليد عبد الحي، أستاذ الدراسات المستقبلية والعلاقات الدولية، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net، الدخول ٢٠١٢/٥/١٧.

- عرقلة الجهود الأميركية الرامية إلى حشد الإجماع والتأييد الدولي من أجل تشديد العقوبات على إيران.
- فك عزلة إيران.
- رفض الحظر الشامل على البرنامج النووي الإيراني.
- تحفيز النظام الإيراني للإعراض عن السلاح النووي.
- إقناع واشنطن باتباع "سياسة الطمأنة" حيال طهران، حيث تتعهّد بعدم مهاجمتها وتغيير نظامها بالقوة، وتعلن قبولها بامتلاك إيران لتكنولوجيا نووية سلمية.

٢- أزمة سوريا الداخلية

أ- توصيف الأزمة

إنعكس "الربيع العربي" في سوريا على خروج الشباب إلى الشارع والمطالبة عبر مظاهرات سلمية بتحقيق إصلاحات بنيوية في النظام، حيث ردّت السلطة أن الاحتجاجات هي أصداء لمؤامرة خارجية تقوم بها عصابات إرهابية ومجموعات سلفية، ووعدت بتنفيذ بعض الإصلاحات السياسية بعد القضاء على الفتنة. تطوّرت المواجهات إلى دعوة صريحة لإسقاط النظام بعد سقوط آلاف القتلى واعتقال آلاف المعارضين واستخدام القوة المفرطة في قمع الاحتجاجات. لم تنجح مبادرة الجامعة العربية ومبادرة مبعوث الأمم المتحدة "كوفي أنان" في خلق مناخ من الثقة ووضع أطر سلمية لحل الأزمة يرضى بها كل من النظام والمعارضة، ولاسيما بعد الموقف الروسي-الصيني في مجلس الأمن والمعارض لمواقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

ب- الموقف الروسي-الصيني المشترك في مجلس الأمن

شكّلت الأزمة السورية "نقطة اشتباك" في زمن التحوّل الإستراتيجي في العالم العربي، حيث امتزج التنافس الدبلوماسي بين أطراف دولية وإقليمية بعراك عضوي واشتباك داخلي على الساحة السورية. وكان الموقف الروسي-الصيني المشترك في استخدام حقّ النقض ضد أي قرار يُدين سوريا، محاولة استعراضية لتجسيد التنسيق السياسي بين الدولتين على المسرح الدولي، وإظهار القدرة على مقاومة الضغوط، وتغيير الصورة الباهتة للسياسة الروسية بعد انحلال الاتحاد السوفياتي. وقد اعتمد التوافق الروسي- الصيني في تبريره لموقفه الصريح المسوّغات الآتية[١٢]:

- تكريس مبدأ السيادة وعدم القبول بالتدخّل الخارجي في الشأن الداخلي لأي دولة من الدول، ورفض تغيير النظم السياسية أو الحكام بالقوة العسكرية وعبر التدخّل الخارجي.

- ضرورة اعتماد التسويات السياسية السلمية لصراعات المناطق الاستراتيجية، وتأكيد ثبات هذا المبدأ في شبكة التفاعلات الدولية.

- لا يجوز تجاوز حدود التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن الدولي كما جرى في النموذج الليبي.

- عدم تفسير مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل انتقائي واستنسابي واستعمالها كورقة سياسية لتنفيذ أغراض أخرى.

- وقف تكتيك التدرّج في قرارات مجلس الأمن حيث يبدأ بالإدانة وينتهي بالتدخّل العسكري.

١٢ - المرجع السابق، الدخول ٢٠١٢/٥/١٧.

ج- خلفية الموقف الروسي

تتجلى خصوصية الموقف الروسي، والذي يتصف بالحيوية والديناميكية، في إبداء روسيا رفضها لمحاولة الولايات المتحدة محاصرتها وتطويقها في حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثّلة بإيران وسوريا. ومع تسارع الأحداث، تطوّر الموقف الروسي إلى مزيد من التشدّد في دعم النظام السوري، وذلك عن طريق إمداده بالأسلحة والذخائر، وإرسال القطع البحرية إلى قاعدة طرطوس، والانحياز السياسي الواضح، حيث لخّص وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" رؤيته للأزمة السورية على الشكل الآتي، "إن ما يحدث في سوريا هو شأن داخلي ويتمثّل في رغبة العصابات الإرهابية المسلّحة في استلام الحكم على أساس طائفي، وإقامة حكم ديني، وبالتالي يحقّ للنظام أن ينجز الحل الأمني بالتوازي مع الإصلاحات".

د- خلفية الموقف الصيني

حيث أن سوريا لا تشكّل منطقة جذب اقتصادي حيوي للصين، فإنه يمكن تفسير الموقف الصيني على أنه مناكفة للولايات المتحدة لاعتمادها "هندسة جيوسياسية" في آسيا تقضي بإجراء تحوّل في الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقة المحيط الهادئ الآسيوية، ومراجعة دفاعية تقوم على تركيز القوات الأميركية في آسيا والمحيط الهادئ.

هـ - الموقف الاميركي

ظهر الموقف الأميركي واضحًا في تصريحات رئيس الولايات المتحدة والوزيرة هيلاري كلينتون اللذين أدانا النظام السوري لارتكابه "المجازر" ضد شعبه، وإسقاط شرعيته، وطالبا بتنحي الرئيس الأسد، كما اتّخذا

إجراءات تقضي بتجميد أرصدة أركانه في أميركا وأوروبا، وفرض حزمة من العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية، إضافةً إلى تقديم مساعدات ميدانية وعسكرية "غير قاتلة" للمعارضة السورية "والجيش السوري الحر".

و- الانزلاق إلى الحرب الأهلية

تعتبر المعارضة السورية أن موافقة النظام على الانخراط في العملية الأممية (خطة كوفي أنان) قد جاءت بعد التحفيز الروسي، وهي ذات طابع تكتيكي حيث يؤمّن الهامش الزمني المتاح فرصة كافية لمواجهة الثورة وهضم البنية الدولية المناوئة، وإعادة هندسة مسرح الحدث الداخلي عبر مزيد من القتل والاعتقال لناشطي الثورة ومحرّكيها، وإخراج المدن الثائرة من المعادلة ووقف الانشقاقات داخل الجيش النظامي، التي باتت خطورتها تكمن في عدم معرفة النظام لإمكان تطوّرها، والأشكال التي من الممكن أن تظهر بها. لذلك يبقى الانزلاق إلى الحرب الأهلية هو الخيار المفتوح للمشاركة الإقليمية في الصراع، واستخدام الإمكانات المتاحة لتحقيق الغلبة مهما كانت النتائج المأسوية على الشعب السوري.

الخلاصة العامّة

يتفق كثير من المحللين على أن التوافق الروسي-الصيني هو "توافق الضرورة"، وتمليه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظل خلفية العولمة، وبهدف تحقيق السلام في العالم مستقبلاً. إذ تمكّنت روسيا من إنجاح إستراتيجية النهوض بعد عشر سنوات من المعاناة بحثًا عن هوية جديدة في غياب أيديولوجية الاتحاد السوفياتي المنحلّ، وانهيار ركائزه الاقتصادية وهياكله السياسية، فقد سعت وبثقة

تامة إلى التوافق مع الصين الصاعدة بقوة، لإنشاء تعدّدية قطبية على مستوى القرار الدولي وخدمة المصالح الحيوية المشتركة. وقد أدّى هذا التوافق إلى تعزيز القوة العسكرية للصين بما يلائم مكانتها الاقتصادية، حيث رفعت روسيا القيود عن بيع التكنولوجيا المتقدّمة للأسلحة الحديثة، وزوّدت الصين كمية ضخمة من الاعتدة والطائرات والسفن والغواصات، كما أقامت مراكز مشتركة للبحث والتطوير والتعاون في المجال النووي.

جرى تأطير هذا التوافق بمعاهدة الصداقة الروسية–الصينية، حيث حدّدت الأهداف والآليات لتحقيقها. وجاءت التكتلات والأحلاف الإضافية لمجموعة دول "شنغهاي" ومجموعة دول "البريكس" لترسّخ الارتباط الوثيق بين روسيا والصين، ولإعطائه قيمة مضافة بانضمام قوى ضخمة ذات حيوية لتحقيق الأهداف نفسها. ويمكن تلخيص هذه الأهداف المشتركة كما يأتي:

– الإفلات من سيطرة الدولار الأميركي ودوره كعملة عالمية في التجارة الدولية.

– خلق توازن في الاقتصاد العالمي متحرّر من تجاذبات البورصات الدولية والمضاربة على المقوّمات الأساسية لاقتصاد بعض الدول من مواد أولية وخدمات مختلفة.

– خلق مؤسسات رديفة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعنى بالتنمية المستدامة في دول العالم الثالث، وتحمي مصالح الدول الصاعدة ونموّها عبر استقرار سعر الصرف بين عملاتها.

– حماية قيمة الأصول المحلية من المخاطر الخارجية التي يسبّبها النظام المالي العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية.

– مواجهة أخطار الإرهاب والتطرّف الديني والعرقي.

– إصلاح بنية مجلس الأمن الدولي وإعطاؤه حصرية معالجة النزاعات المسلّحة في العالم ورفض تفرّد الأحلاف العسكرية بالتصرّف من خارج قراراته وآلياته المعتمدة.

وحيث أن الدولتين (روسيا والصين) هما عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي، ويملكان حق النقض في القرارات الدولية، فقد مارستا هذا الحق في الأزمة السورية الداخلية، كما استخدمتا نفوذهما للتخفيف من وطأة العقوبات الإقتصادية على إيران. إعتمد التوافق الروسي–الصيني لتبرير استعمال حق النقض في مجلس الأمن المسوّغات الآتية:

– ضرورة احترام سيادة الدول ورفض التدخّل الخارجي في الشأن الداخلي لأي دولة تحت ذرائع مختلفة، وتغيير نظامها قسريًا واستبدال حاكمها بالقوة.

– ضرورة التشاور المسبق لاعتماد تسوية سياسية مقبولة تحمي المصالح الإستراتيجية، التاريخية في شبكة التفاعلات الدولية المتحوّلة.

– التخوّف من التطرّف الإسلامي واستلامه السلطة، وإعطاء النموذج للتماثل به في كل من روسيا والصين.

– ضرورة التوافق على المعايير المحدّدة للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن وعي أخلاقي عالمي غير مسيّس.

– رفض استخدام المعايير المزدوجة والاستنسابية في السياسة الدولية، بما يضر بمصالح الدول الأخرى.

أما بالنسبة لإيران، فإن التوافق الروسي – الصيني يتخوّف في حال

اعتماد الحل العسكري من الأمور الآتية:

– ضبابية ما ستؤول إليه الأوضاع إذا استبعد الحل التفاوضي.

– الأخطار الكبيرة على الاقتصاد العالمي.

– جدية التهديدات الإيرانية.

– الكوارث البيئية المتفاعلة في منطقة الشرق الأوسط.

– الخسائر البشرية الكبيرة.

– الضرر الكبير لحاضنة النفوذ الروسي الجنوبية.

– عدم القدرة على خلق تصوّر يحتوي التداعيات.

لقد أدّى التوافق الروسي–الصيني وبممارسته النفوذ السياسي والجهود الدبلوماسية إلى استبعاد تدخّل عسكري خارجي من قبل "الناتو" في سوريا، وإلى إعادة إحياء النهج التفاوضي مع إيران من قبل الدول الست (أعضاء مجلس الأمن + ألمانيا).

الخاتمة

إن العالم اليوم، وبعد سلسلة من الإخفاقات الأميركية، السياسية والعسكرية، في أفغانستان والعراق، والأزمة الاقتصادية العالمية والانكماش والركود في الولايات المتحدة وأوروبا، بدأ يفتّش عن بدائل ووسائل جديدة لقيادة العالم بطريقة أكثر استقرارًا وأمنًا، وأقل تفرّدًا وهيمنة أحادية. لذلك وجد بعض الدول الكبرى أنه من الممكن الصعود إلى المسرح العالمي من بابه الواسع، ومشاركة الولايات المتحدة لإعادة إيقاف العالم على ركائز صلبة فيصبح أكثر توازنًا واستقرارًا.

لقد عمد اليمين المحافظ عند تسلّمه الحكم في الولايات المتحدة إلى

استسهال استعمال القوة العسكرية من دون استشراف النتائج والتداعيات لاحتوائها، على أساس أن تفعيل "الفوضى الخلاقة" من شأنه تصحيح الأخطاء التاريخية، وإزالة الاستبداد الموروث، وذلك وفق مفاهيم إستنسابية تتعلّق بالخير والشر، وفي إطار من "الغموض الإيجابي" للمناورة في هامش عريض من دون رقيب أو حسيب. لقد أعطت الولايات المتحدة لنفسها امتياز الاستعلاء والاستكبار في التعامل مع بقية الدول على أساس أنها القطب الأوحد المؤثّر في العالم.

لذلك أقدمت الدول الكبرى، وتلك الصاعدة بقوة في المجال الاقتصادي على تشكيل تكتلات وأهداف إقليمية بوجه الهيمنة الأميركية، واستئثارها بالنظام المالي العالمي، فكانت "دول شنغهاي" "ودول البريكس"، حيث شكّل التوافق الروسي–الصيني العصب الفعال لمواجهة الولايات المتحدة في التنافس الاقتصادي والبنيان العسكري والنفوذ على مصادر الطاقة، والتأثير في السياسات الدولية من خلال مجلس الأمن للحفاظ على حقوق الدول وسيادتها وعدم استغلال مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كذريعة للاعتداء وفرض التغيير القسري.

كانت أزمة إيران النووية والأزمة السورية الداخلية في منطقة الشرق الأوسط هما الميدان الجديد لاختبار فعالية المواجهة بين التوافق الروسي– الصيني من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى. إن تشعّب المعطيات في هاتين الأزمتين من حيث الأهمية الجيوسياسية والثروة النفطية وسيادة الطائفية والاختلاف المذهبي وتداخل مصالح الدول، كل ذلك جعل الحسم أكثر بعدًا، وفرض النهج التفاوضي لفترة زمنية اختبارية. لقد سعت روسيا، ومن ورائها الصين، إلى تشجيع النهج التفاوضي بين الدول الست وإيران،

و تسويق تقويمها لبرنامج التخصيب ومنحه الصدقية نظرًا لمشاركة روسيا في البرنامج النووي الإيراني وهي على تماس مباشر مع الملابسات المحيطة به، وليس لديها مصلحة في حيازة إيران للسلاح النووي. إن الأخطار والكوارث المحتملة لأي عمل عسكري ضد إيران تحفز الإصرار الروسي على عدم استنفاذ الوسائل السياسية، وضرورة احترام الكبرياء الإيراني وعدم استفزازه للإيقاع به.

يتشارك بعض المحلّلين الإستراتيجيين في إمكان التدخّل العسكري الخارجي في سوريا، على الرغم من الرفض الشكلي له من قبل الدول العربية وحلف الناتو، حيث يعتبرون أنّ مثل هذا التدخّل قد يخدم النظام السوري ويعرّض المنطقة بأكملها للخطر، ولاسيما وزير الخارجية الروسي الذي كان قد صرّح بأن إعادة بناء النظام العالمي الجديد يبدأ من سوريا، وفي ذلك تهديد مبطّن بإمكان تورّط روسي فعّال عن طريق اشتراك آلاف الخبراء الروس الموجودين حاليًا في سوريا في تشغيل المنظومات الدفاعية المعقّدة.

إن الاعتقاد السائد حاليًا هو أن الولايات المتحدة قد ترسل هطلات من صواريخ توما-هوك لضرب مقرات القيادة والسيطرة في جيش النظام في حالتين إثنتين: إذا شنّ النظام السوري حربًا على إسرائيل أو إذا استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه على نطاق واسع، وفي ما عدا ذلك فإن وزير الدفاع الأميركي يبدو مطمئنًا أمام الكونغرس إلى عدم قدرة النظام السوري على التغلّب على الثورة، استنادًا إلى معطيات موثوقة وسياسة "المعالجة الصامتة" التي تتبعها تركيا في الوقت الحاضر، والتي تعتمد على "الصبر" وعدم حرق المراحل ودعم الجيش السوري الحر.

في نهاية المطاف، يبقى سقف المواجهة بين التوافق الروسي-الصيني

والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ضمن حدود التجاذب السياسي، مع استحالة التصادم العسكري للأسباب الآتية:

– اتساع المسرح العالمي وإمكان التعويض في مسارح إقليمية أخرى.

– استعداد دول الخليج لدفع جوائز ترضية.

– إمكان استمرار تأمين المحافظة على "أمن الطاقة" في العالم.

– غياب الرابط العقائدي والثقافي في التوافق الروسي–الصيني.

– التباين في المصالح بين كلّ من روسيا والصين مع الغرب، حيث يبلغ التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة عشرة أضعاف مثيله مع روسيا.

– استعداد الصين للتراجع عن التشدّد، وإعلانها أنها ليست على خلاف مع الغرب وترتاح إلى التعاون معه، وهي تفضّل النمو الاقتصادي على الاتجاهات الأيديولوجية والقومية والوطنية.

– التقارب الأميركي–الصيني، والتعاون في مجال مكافحة التهديدات الإلكترونية، والتخطيط لمناورات بحرية مشتركة لمحاربة القرصنة.

وأخيرًا يفرض التساؤل نفسه: هل نحن على موعد مع حلّ سلمي في الشرق الأوسط، أم إننا سنشهد حربًا إقليمية واسعة تعيد صياغة نظم المنطقة؟

ترشيد إستخدام أراضي المشاعات وانعكاساته على عملية التنمية في لبنان

الدكتور بلال شحيطة *

إن الأراضي هي أهم الموارد التي تملكها الدولة، وأصبح الاستخدام الرشيد والأمثل في الدول المتحضرة والنامية هو الأساس الذي يقوم عليه التخطيط بأنواعه، ومستوياته و أهدافه كافة.

ما حدث أخيرًا في بعض المناطق اللبنانية من وضع اليد على بعض أملاك الدولة والمشاعات وما نتج عنه من استباحة لمساحات واسعة من الأراضي البرية والبحرية وإقامة لأبنية عشوائية لا تراعي السلامة العامة ومتطلّبات السكن اللائق من حيث وجود البنية التحتية اللائقة وزيادة الكثافة السكانية، أعاد إلى الضوء المشاكل التنموية المرتبطة باستعمالات الأراضي في هذا البلد.

على اللبنانيين أن يدركوا مدى التغيير النوعي الذي حصل في لبنان بفعل تزايد سكّانه من مليون نسمة في زمن الاستقلال، إلى أربعة ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ يعيشون ضمن

* رئيس قسم الاقتصاد في كلية العلوم الاقتصادية وادارة الأعمال في الجامعة اللبنانية- الفرع الثالث

رقعة جغرافية ثابتة، علمًا ان هذا العدد سيتجاوز حتمًا الخمسة ملايين إذا أضفنا الأجانب الذين يعيشون على الأراضي اللبنانية.

من هنا وبناءً على ما تقدّم، يكمن الغرض المباشر من هذا البحث في ترشيد استخدام الأراضي المشاعية في لبنان من خلال إيجاد الآليات المناسبة التي من شأنها أن تؤمّن المواءمة مع متطلّبات الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي وجعلها مصدر استثمار ووسيلة لتحقيق منافع متعدّدة، مما يساهم في دعم الدولة في دورها التنموي.

يطرح هذا البحث العديد من الإشكاليات، إلا أنّ الإشكالية الأساس هي: آلية ترشيد استخدام الأراضي المشاعية في لبنان، وتفعيل دورها في دفع عملية التنمية وزيادة إيرادات الدولة والسلطات المحلية.

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة، سنقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، وكل فصل ينقسم إلى ثلاث نقاط، تتكامل في ما بينها لإعطاء صورة واضحة عن طبيعة الأراضي المشاعية وواقعها في لبنان وعن حال هذه الأراضي وصولاً إلى دورها المأمول في عملية التنمية من خلال الآلية المناسبة.

الفصل الاول: الإطار القانوني والمؤسساتي لأراضي المشاعات في لبنان

سوف نتناول نظام الملكية العقارية في لبنان، لنحدّد أوّلاً كيفية التصنيف القانوني للأراضي، وثم طبيعة الأملاك العامة والأهداف المتوخاة منها والتصرّفات الجائزة عليها، وصولاً إلى تحديد مفهوم أراضي المشاع، إدارتها الحالية، أساليب التعدّي المستمرّ عليها، وطرق الاستفادة منها بحيث تساهم في تنمية البلد على مختلف الصعد.

*هذا البحث تمّ بتمويل من المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS

التصنيف القانوني للأراضي في لبنان[1]

ورد التصنيف القانوني للأراضي في لبنان، في الفصل الثاني من قانون الملكية العقارية (المواد من ٥ إلى ٩) حيث صنّفت الأراضي اللبنانية في خمسة أنواع وهي على الشكل الآتي:

١- الأراضي الملك

العقارات الملك، وفق نص المادة الخامسة من قانون الملكية العقارية، هي العقارات داخل مناطق الأماكن المبنية كما هي (أي المناطق) محدّدة إداريًا، والتي يجري عليها حقّ الملكية المطلقة.

٢- الأراضي الأميرية

العقارات الأميرية، وفق نص المادة السادسة من قانون الملكية العقارية، هي العقارات التي تكون ملكية رقبتها للدولة، والتي يمكن أن يجري عليها حق التصرّف. وملكية الدولة للرقبة، لا تظهر عمليًا، سوى من خلال إجراء تخمين تعويض الاستملاك الذي يتمّ لتحقيق المنفعة العامّة، إذ إنّ مالك حق التصرّف لا يستحقّ التعويض عن رقبة الدولة. ويعود للشخص الذي له حق التصرّف على عقار من النوع الشرعي الأميري ثلاثة أرباع العقار، بينما يعود للدولة الربع الباقي.

ولا شكّ في أنّ توسيع مساحة العمران يؤدّي إلى تقلّص مساحة الأراضي الأميرية. فالدولة يمكنها توسيع الحدود الإدارية للمدن والبلدان، ويؤدّي ذلك إلى انقلاب النوع الشرعي للأراضي الواقعة ضمن نطاق المدينة أو البلدة من أميري إلى ملك.

١- د.مهاب نجا، "**الملكية العقارية**"، ١٩٧٠، ص٦-٧-٨.

٣- العقارات المتروكة المرفقة

العقارات المتروكة المرفقة التي تخصّ الدولة ويكون عليها لإحدى الجماعات حق استعمال محدّدة ميزاته ومداه بالعادات المحلية أو بالأنظمة الإدارية. وتعتبر هذه العقارات ملكًا خاصًا للبلدية إذا كانت داخلة في نطاقها.

وكانت المادة ١٢٧١ من المجلة القضائية قد عرّفت هذه الأراضي بقولها، إنّها القريبة من العمران والتي تترك للأهالي مرعى وبيدرًا ومحتطبًا. ويعود اعتبار هذه الأراضي مرفقة، إلى أنّ عليها للأهالي حق ارتفاق، إذ هي تركت وخصّصت منذ القدم لخدمتهم، كالبيادر والمراعي والغابات والأحراج، إلا أنّ الارتفاق العائد للأهالي ليس حق ارتفاق بالمعنى القانوني للكلمة، إذ هو ليس تكليفًا مرتبًا على عقار لمصلحة عقار آخر، بل هو حق للأهالي، وهو حق شخصي يقوم بوجود الشخص في القرية وليس بوجود عقار له فيها. وتعتبر هذه الأراضي ملكًا خاصًا للبلدية، إذا كانت واقعة ضمن النطاق البلدي، أو للدولة إذا كانت خارج النطاق البلدي.

٤- الأراضي المتروكة المحميّة

العقارات المتروكة المحميّة، هي العقارات التي تخصّ الدولة أو البلديات وتكون جزءًا من الأملاك العامّة.

وتشمل هذه الأراضي الطرقات العامة والشوارع والساحات العامّة، كما تشمل الحدائق العامّة والأسواق العامّة ...وهي متروكة لاستعمال الجميع استعمالاً عاديًا وليس للأفراد حق انتفاع خاص بها.

٥- العقارات الخالية المباحة

العقارات الخالية المباحة أو الأراضي الموات، هي الأراضي الأميرية التي

تخصّ الدولة، إلاّ أنه لم يجر التعرّف عليها أو تحديدها، فيصبح لمن يشغلها أولًا، بموجب رخصة من الدولة، حق أفضلية فيها ضمن الشروط المعيّنة في أنظمة أملاك الدولة، وتعتبر هذه الأراضي من أملاك الدولة الخاصّة، حيث أنّ هذه الأخيرة تضم الأراضي الخالية والأحراج والغابات والجبال وبالجملة جميع الأملاك غير المنقولة التي تشملها في قانون لفظة الأراضي الموات.

حول أملاك الدولة: موضوعها، أهدافها، النتائج المتوخاة منها

تتألف أملاك الدولة من:

١- الأملاك العمومية

الأملاك العمومية، أو الملك العام، أمر معروف منذ أقدم الأزمنة، ولاسيما بعد ظهور الحياة الاجتماعية على الأرض، فطبيعة هذه الحياة تقضي بأن يكون هناك أملاك عقارية كانت أم غير عقارية، يعود حق استعمالها للجميع، ومن دون مقابل. وتكون متميّزة عن الأملاك الخاصة التي لا يعود حق استعمالها أو التصرّف بها، إلا لصاحبها.

يرعى التشريع الأساس القرار رقم ١٤٤/ء الصادر في ١٠ حزيران/يونيو١٩٢٥، أي منذ ٨٨ عام وتقول المادة الأولى منه: تشمل الأملاك العمومية جميع الأشياء المعدّة بسبب طبيعتها، لاستعمال الجميع أو لمصلحة عمومية، وهي لا تباع ولا تكتسب ملكيتها بمرور الزمن.

نلاحظ إذًا أن معيار التمييز الذي استعمل في التشريع اللبناني، هو الاستعمال من قبل الجميع، أو من قبل مصلحة عامة (Service public). ونلاحظ أيضًا عدم قابلية الأملاك العمومية للبيع، فالأملاك العمومية لا

تباع، وإذا ما أريد بيعها أو بيع جزء منها، فذلك يستلزم أولاً إسقاط المراد بيعه من الملك العام إلى ملك الدولة (أو البلدية) الخاص، وبعد ذلك يجري البيع.

هنا، يبدو جليًا أن العقار، لم يعد مجرّد قطعة أرض، أو بناية، للإنسان عليها حقّ تصرّف واستعمال مطلقان، وحق تجميد وإبادة، هكذا، لمجرّد أنه هو سيّد ذلك العقار، بل إن العقار، أصبح، في النظرية الجديدة، شيئًا له وظيفة اقتصادية، واجتماعية.

٢- أملاك الدولة الخاصة

أملاك الدولة الخاصة هي التي تملكها الدولة بصفتها شخصًا معنويًا ولا تكون مخصّصة للمنفعة العامة، سواء كانت تحت تصرّف الدولة الفعلي، أو تحت تصرّف أشخاص آخرين، كالأراضي المتروكة المرفقة الموضوعة تحت تصرّف الجماعات. يمكن تقسيم أملاك الدولة الخاصة إلى فئتين حسب ما تكون هذه الأملاك بالتصرّف الفعلي للدولة، أو بتصرّف الأشخاص الآخرين.

القسم الأوّل: يتضمن العقارات التي رقبتها وحقوق التصرّف فيها معًا تعود للدولة.

القسم الثاني: يشمل نوعان من الأراضي:

أ- الأراضي الأميرية، أي الأراضي التي تكون رقبتها للدولة، ويكون للأشخاص الفرديين أو الحكميين عليها حق التصرّف.

ب- الأراضي المتروكة المرفقة أي الأراضي التي تخصّ الدولة ويكون لجماعة ما حق استعمال عليها، مميزاته واتساعه معينان وفق العادات المحلية أو الأنظمة الإدارية.

التصرّفات الجائزة على أملاك الدولة

التصرّفات الجائزة على الملك العام

إن قاعدة عدم جواز التصرّف بالملك العام لا تنفي إمكان الترخيص ببعض الحقوق عليه، ولكن شرط أن يتمّ من دون المساس بتخصيص العقار للاستعمال العام، ومن ذلك ما أقرّه القرار رقم ١٤٤/١٩٢٥ في المادة ١٤ لناحية إمكان الترخيص بصفة مؤقّتة قابلة للإلغاء ومقابل رسم ما بإشغال قطعة من الأملاك العمومية إشغالاً شخصيًا مانعًا، ولاسيما إذا كانت المسألة تتعلّق بمشروع ما. يعدّ المشروع امتيازًا إذا كان منُشأ كمصلحة عمومية، وأما الإجازة بالإشغال فلا تكون لمصلحة عمومية. يعطى الامتياز أو الإجازة بالإشغال المؤقّت العمومي بشرط "المحافظة على حقوق الآخرين".

التصرّفات الجائزة على أملاك الدولة الخاصة

على عكس التصرّف بالأملاك العامة، تتصرّف الدولة بملكها الخاص تصرّف الأشخاص العاديين بملكها الخاص. نتيجة ذلك، قسّم القانون هذه الأملاك إلى أراضٍ زراعية تباع وتؤجّر وإلى أراضٍ غير زراعية تباع وتؤجّر بوجه خاص بالمزايدة العمومية، وبعد تخمين تضعه لجنة خبراء خاصة.

أحكام قانونية أخرى

قانون الملكية العقارية الصادر بالقرار رقم ٣٣٣٩ في ١٩٣٠/١١/١٢

عرّف هذا القانون العقارات، وأشار إلى أنواع الأملاك، وبعد ذلك أفرد حماية خاصة للأملاك وفق ما يأتي:

لا يسري مرور الزمن على الحقوق العقارية، ولا تكتسب ملكيتها بوضع اليد إذا كانت تتعلّق بالأملاك العائدة للدولة والبلديات وبالمشاعات التي تملكها القرى ملكية جماعية.

لايكتسب بمرور الزمن حق على العقارات المتروكة والمحمية والمرفقة.

*قانون رقم ١١٠ في ٢٠١٠،/٦/٢٦ الذي ينص على تعديل أحكام القانون رقم ٣٣٢ تاريخ ١٩٩٤/ ٣/٢٤ وتمديد العمل بها. سمح هذا القانون للمهجر بالبناء على العقار الذي يملك فيه حصة بالشيّوع، شرط الحصول على موافقة جميع مالكي الأسهم. ويستفيد من أحكام هذا القانون أيضًا كل من ثبت تضرّر منازلهم بفعل الكوارث الطبيعية في العام ٢٠٠٣.

الفصل الثاني: الإدارة المشاعية ودورها التنموي

إن لبنان بلد التنوّع في الأراضي، إلاّ أنه ونتيجة لتزايد عدد سكّانه وحاجاتهم اليومية الدائمة والمستمرّة في ظل الظروف الراهنة، ونتيجة لعدم استقرارالأوضاع السياسية في ظل الظروف الصعبة للدولة اللبنانية، أصبح التعدّي على الأملاك أمرًا ملحوظًا. إلا أن هذا التعدّي لم يعد يقتصر على أملاك السكان الخاصة في ما بينهم لا بل قد طال شمل الإستيلاء وبطرق مختلفة، بعضها قانوني والبعض الآخر غير قانوني، على الأراضي المشاعية التابعة لأملاك الدولة والسلطات المحلية.

أراضي المشاعات في لبنان: تعريفها، نسبتها وأهميتها

المشاعات هي الأراضي التي يحقّ استعمالها لجماعة معيّنة من الناس، بشكل شائع، وطبعًا ضمن القانون أو ضمن الأعراف والعادات. أما الملكية فتكون، إما للدولة و إما للبلدة، حسب ما يكون المشاع واقعًا في منطقة جبل لبنان، القديم، أو في مناطق الولاية.

١- تعريف الأراضي المشاعية

في أيام السلطنة العثمانية، كان لمنطقة جبل لبنان، الممتدّة من بشرّي إلى جزين، حق إدارة ذاتية. فالحاكم العثماني، ترك لأهالي هذه المنطقة،

إدارة أحوالهم وأموالهم. أي ترك لهم الابقاء على أنظمة أحوالهم الشخصية، كما ترك لهم ملكيتهم لأموالهم المنقولة وغير المنقولة، حسب ما كانت هذه الملكية قائمة، أما بقية المناطق، فاعتبرها السلطان ملحقة بالسلطنة، واعتبر أراضيها أراضي أميرية، أي تخصّ الحاكم.

فكيف تكون الملكية في هذه الأراضي؟

حقّ الملكية يتكوّن من ثلاثة عناصر بحسب المفهوم الروماني، هي usus, fructus و abusus – أي الاستعمال، والاستغلال أو الاستثمار والتصرّف. فمن يملك الشيء، يملك عليه هذه الحقوق الثلاثة.

في القانون الفرنسي، لدينا l'usufruit و la nu–propriété.

في القانون اللبناني، لدينا الرقبة والانتفاع. وهذا الأخير يشمل الاستعمال والاستثمار. فالرقبة هي حق الملكية، مجردًا من حق الانتفاع –c'est la nu propriété. وحق الانتفاع، هو حق الاستعمال والاستثمار، من دون حق ملكية الرقبة.

أراضي منطقة جبل لبنان، هي من نوع الملك الصرف، أي أن من يملكها، له عليها حق الانتفاع وحق الرقبة. بينما أراضي الولاية، هي من النوع الأميري، أي أن صاحبها، (ولا أقول مالكها) له عليها حقّ خاص يسمّى حق التصرّف، الذي يسقط إذا تخلى صاحب الأرض الأميرية عن استعمالها مدة خمس سنوات متتالية، ففي هذه الحالة، يسقط حقه، وتعود الأرض، رقبة وتصرّفًا الى الدولة، كملك خاص لها، وليس كملك عام.

السلطان العثماني، وفي مناطق الولاية، إستثنى من النوع الأميري، المجمّعات السكنية، أي المدن والقرى، والأراضي الواقعة ضمنها والتي هي من ملحقات البيوت (حواكير وجدرانًا) وكل ما هو واقع ضمن خط وهمي محيط بالمجمع السكني لغاية ٣٠٠م.

ولكن، إن كان ذلك في منطقة جبل لبنان، أو في مناطق الولاية، فهناك عقارات، أو أمكنة أو مواقع، يستعملها العموم، وملكيتها لا تخص الأفراد. فهذه شبيهة بالملك العام، إنما استعمالها محصور بجماعة معيّنة من الناس، قد تكون أهالي البلديّة، وقد تكون عائلة معيّنة واسعة الانتشار. هذه الأراضي، إذا كانت واقعة في منطقة جبل لبنان القديم، تسمّى مشاعات، فيكون حق استعمالها، إما لأهالي البلدة أو لأهالي القضاء، ويكون حق الرقبة فيها (nu-propriété) للبلدة. وإذا كانت واقعة في مناطق الولاية، تسمّى متروكة – مرفقة، فيكون حق استعمالها لأهالي البلدة، أما الرقبة Domaine Eminent فتكون للدولة. وقد صدر في العام ١٩٧١ قانون قضى باعتبار الأراضي المتروكة المرفقة ملكًا للبلدية إذا كانت داخلة في نطاقها البلدي. كما صدر قانون خاص بتوزيع بعض المشاعات على القرى، بحيث لا يعود للدولة فيها حقوق.

وفي الخلاصة يتبيّن أن الاراضي المشاعية في لبنان تشمل قسمًا من الأراضي الأميرية وجزءًا من الأراضي المتروكة المرفقة، والأراضي المحمية بكاملها.

٢- نسبتها وأهميتها

في الواقع العملي، قد نجد أغلب أشكال الملكية داخل أي مجتمع كان، إلاّ أنّ العديد من التغييرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تؤثّر على المجتمعات الريفية في الاقتصاديات النامية، تتسبّب بصورة متزايدة في تهميش من هم أقل الناس إستعدادًا لمواجهة هذه التغيّرات، إذ إن الناس بحاجة للحصول على الأرض.

وخير مثال على ذلك ما يحصل في لبنان، فعلى الرغم من صغر مساحته الجغرافية التي تبلغ تقريبًا ١٠٤٥٢كلم٢، فإن نسبة الأراضي الممسوحة

النهائية من مساحته الكاملة الإجمالية تبلغ ٥٠٪ (مسح نهائي، أي أنه مربوط بإحداثيات، معنى أنّه محدّد للوصول إليه)، و٣٠٪ ممسوح تقريبًا (أي أنه مأخوذ عن صور جوّية)، و٢٠٪ من مساحته الإجمالية غير ممسوح أبدًا، وتقوم الدولة حاليًا بكيل الأراضي الممسوحة تقريبًا عن طريق تلزيمها لمتعهدين وتحرير وكيل الأراضي غير الممسوحة عن طريقهم[٢].

وبالنظر إلى الكثافة السكانية التي تتزايد بشكل دائم ومستمر، ونتيجة حاجة الإنسان إلى الأراضي وإستغلاله لها، فإن أراضي لبنان بأنواعها المتعدّدة تتعرّض بصورة سلبية لسوء استخدام أو لاستيلاء، منه ما يحصل بشكل قانوني وآخر بشكل غير قانوني، وبالتحديد "الأراضي المشاعية"، إذ إنها تشكّل ما يتجاوز ال٢٠٪ من أراضي لبنان (تقريبًا٢٢٪)، والتي بإمكانها أن تكون عنصرًا أساسًا ومهمًا في تحفيز عملية التنمية على عدّة أصعدة ودفعها وفي مجالات مختلفة، وبالتالي في التخفيف من عبء عجز الدولة اللبنانية و حدّتها.

إنّ الأراضي المشاعية في لبنان، تتوزّع ما بين سلسلة جبال لبنان الشرقية و سلسلة جبال لبنان الغربية. وتكمن أهمّيتها في عدّة مستويات، كما وأنّها تشكّل مقصد السيّاح ومحطّ أنظارهم، وبشكل عام الأجانب الذين يأتون من جميع الدول الأجنبية، نظرًا للموقع الجغرافي الذي يحتلّه لبنان، ولمناخه المعتدل. هذه الأراضي التي تعود للدولة، بإمكانها أن تشكّل عنصرًا أساسًا في تحريك العجلة الاقتصادية، وقد يتم ذلك عبر تنشيط حركة السياحة وإقامة العديد من المشاريع الأخرى، من هنا ضرورة المحافظة عليها، خصوصًا في ما يتعلّق بالأحراج والغابات، وتفعيل هذه الأراضي المشاعية، كي تساعد الدولة على النهوض بأعبائها، وبالتالي تنمية المجتمع والوطن بأكمله.

٢– هذه الارقام تم الحصول عليها نتيجة المقابلات مع رئيس كل من الدائرة العقارية ودائرة المساحة في الشمال.

الإدارة الحالية للمشاعات وطرق التعدي عليها

١- الإدارة الحالية

لا تقع مسؤولية إدارة أملاك الدولة اللبنانية في الوقت الراهن على جهة واحدة، بل تتوزّع الصلاحيات المتعلّقة بإدارتها بين وزارة المالية والوزارات الأخرى (بحسب القانون ٢٧٥/ ١٩٢٦)، بحيث تتحمّل كل وزارة مسؤولية إدارة الأملاك المخصّصة لها (أملاك الدولة الخاصة والعامة) من أجل تلبية حاجات الخدمة العامة المكلّفة إياها. وتقوم كل من الوزارات بتحديد حاجاتها لاكتساب العقارات أو التنازل عنها، كما يتم استئجار العقارات وفق حاجات الدولة من قبل كل وزارة ولحسابها الخاص بعد موافقة مجلس الوزراء على قرار للإيجار.

أما وزارة المالية، فتتولّى من خلال مديرية الشؤون العقارية والمساحة لديها، إدارة العقارات التي تندرج ضمن إطار أملاك الدولة الخاصة. وفي هذا الاطار، إستحدثت في وزارة المالية العام ٢٠٠٢ المديرية العامة للشؤون العقارية والمساحة (بعدما كانت مديرية قبل ذلك التاريخ) لكي تقوم بإدارة أعمال السجل العقاري والمساحة، وإدارة أملاك الدولة الخاصة غير منقولة، وشؤون تملك الأجانب في لبنان، فضلاً عن شؤون المعلوماتية.

وقد أجرت المديرية حتى الآن جردة عينية لأملاك الدولة الخاصة في بيروت وجبل لبنان، وجمعت البيانات في أنظمة معلومات خاصة بالعقارات والمساحة. أما في ما يتعلّق بأملاك الدولة العامة، فما من إحصاء مركزي، بحيث تقوم كل وزارة مسؤولة بعملية الجرد وتحديد استخدام هذه الاملاك بوجه عام.

تمثّل المعرفة القاعدة الأولية لتطوير السياسات العامة وتطبيق الإصلاحات العملية اللازمة في جميع المجالات، وإذا كانت الدولة اللبنانية

جادة في تطبيق الإدارة الحديثة والدينامية لأملاكها، فإنه يتوجب عليها نشر المعلومات وتحسين المعرفة الوطنية بأملاكها وخصوصيتها، بما في ذلك نشر البيانات المالية حول قيمة العقارات، ومعلومات شاملة حول العقارات المؤجّرة أو تلك التي تخضع للاستثمار أو الإنتقال. من هذا المنطلق، لابد من الإشارة إلى الشح الحالي في المعلومات المتعلقة بأملاك الدولة ولاسيما المشاعية منها، بحيث تعذّر علينا الحصول على معلومات تُذكر عن دائرتي العقارية والمساحة اللذين وجّهانا إلى مقام مجلس الوزراء للحصول على بعض المعلومات.

من هنا تبدو أهمية المباشرة في تعميم إستراتيجية عقارية شاملة توفّر المعلومات الدقيقة حول الملك الذي تديره الدولة، وشروط استخدام الممتلكات، إضافةً إلى العائدات والأعباء الناتجة عن العمليات الإدارية. وبالتالي يجب إتمام الاحصاء العيني بعملية إحصاء مالي تهدف إلى تحديد قيمة الملك العام بحسب نوع الممتلكات وطبيعة المالكين، تسهيلاً لعمليات الإيجار أو الإنتقال، وبالتالي حسن ترشيد استخدام هذه الاملاك.

٢- طرق الاستغلال التي تتعرّض لها

في لبنان أراضٍ يطلق عليها إسم الأراضي المشاع، وهي في القانون لا تباع ولا تشترى، ولا يمكن التنازل عنها، ولا تُكتسب بمرور الزمن، ما لم يصدر تشريع خلافًا لذلك[٣]. سوف نقوم في ما يأتي حصرًا بذكر أشكال التعديات التي تتعرّض لها تلك الأراضي من دون التوقّف عند عملية تقويمها، وذلك بسبب تعذّر وجود المعلومات الإحصائية التي لها شأن وأهمية في هذا المجال.

٣- جريدة السفير،"إنحسار موجة التعدي على الأملاك العامة في الزهراني وصور..وازدياد حدة الاحتجاجات"، ٢٠١١/٤/١٤.

-العرف والقانون السائد

إن عمليات المسح لتحديد الملكيات عامة كانت أو خاصة أو مشاعًا، لم تتم (٢٠٪ من الأراضي اللبنانية لم يتم مسحها حتى الآن)، فاتحة الباب إما لاستمرار العرف والقانون السائدين الذين يلقيان عبء تحديد الملكية على عاتق المختارين وذلك عبر إصدار "العلم والخبر" الذي يتم بموجبه تأكيد الملكية الخاصة في سياق إجراء متبع يقضي بإبلاغ المخفر المعني بالعلم والخبر، ولاحقًا الدوائر الرسمية المعنية.

إن الإلتباس الحاصل حول تحديد الملكية طرح تساؤلات وشكاوى عديدة عن إمكان الإستيلاء على أجزاء واسعة من الأراضي المشاعية، تحت حجة العلم والخبر، حيث برزت شكاوى حول تزوير ملكية أراضٍ لدى وزارة الداخلية. وقد برزت في الفترة الأخيرة، عمليات نهب منظّمة في بعض المناطق، وتحت حجة العلم والخبر، ومن خلال إشراك عدد كبير من المختارين، كما أن غض النظر من قبل القوى المسؤولة أدّت إلى السطو على مساحات هائلة من أراضي المشاعات.

- التعديات العشوائية تحت حجة بناء للمهجرين

إن القانون رقم ١١٠ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٦، الذي ينصّ على تعديل بأحكام القانون رقم ٣٣٢ تاريخ ١٩٩٤/٣/٢٤ وتمديد العمل به، وهو الذي سمح للمهجَر بالبناء على العقار الذي يملك فيه حصة بالشيوع شرط الحصول على موافقة جميع مالكي الأسهم، كان مصدرًا أساسًا لكثير من التعديات على الأراضي المشاع[٤]

٤- جريدة السفير، "من يشرع وضع اليد على الأملاك العامة في الجنوب"، ٢٠١١/٤/١٣.

-"الإيجازات بالأشغال" المغايرة للواقع

كنا قد نوهنا في الفصل السابق بإمكان الترخيص بصفة مؤقّتة ومقابل رسم ما بإشغال قطعة من الأملاك العمومية إشغالاً شخصيًا مانعًا إذا كانت المسألة تتعلّق بمشروع ما. في هذا الإطار، ونتيجة المقابلات مع أصحاب الاختصاص، فإنه تجدر الإشارة إلى إمكان حدوث نوعين من التعديات على الملك العام: الأول تقليدي ويتمثّل ببدلات بيع أو إيجار غير عادلة بالنسبة للدولة مقابل عمولة ما، أما الثاني والأخطر فهو يتمثّل بإشغال للأرض (أرض مشاعية) بصورة مغايرة للواقع كأن تتحوّل مثلاً رخصة حفر بئر إلى بناء لمرفق سياحي على أرض المشاع[٥].

- حرائق الغابات

إنّ القول:"لبنان مجدّدًا في قبضة النار....وألسنتها تلتهم ما تبقى من أخضر" يروي أنّ حكاية حرائق أحراج لبنان لا تنتهي فصولها. إذ إنه، ووفق دراسة أعدّها البنك الدولي بالتعاون مع وزراتي البيئة والزراعة وجمعية "الثروة الحرجية والتنمية"، فقد تقلّصت مساحة أحراجنا إلى١٣٪، بعدما كانت ٣٥٪ في الستينيات و٢٢٪ في السبعينيات. ويلاحظ أنّ النسبة الأعلى للحرائق في لبنان (٩٥٪) هي من فعل الإنسان، ثمّة حرائق مفتعلة بسبب وجود أشجار صمغية كالصنوبر والشربين والأرز والشوح، التي يمنع القانون قطعها حتى في الملكيات الخاصّة. فيكون الحريق هو الحل، يليه الجرف الأرض وتحويل وجهة استعمالها، إضافةً إلى الحرائق المفتعلة بداعي تنظيف الأرض والتحطيب، أو للحصول على موسم رعي أفضل.

ـ المقالع والكسارات

لابدّ من التأكيد أنّه في حال كانت الأرض ملكًا خاصًا، أو في حال الحصول

٥- جريدة الاخبار، "وادي الحجير تهزمه التحديات"، ٢٠١٢/٧/٣

على ترخيص قانوني، ليس هناك من أضرار سوى على الصعيد البيئي، أماّ في الحالات الأخرى، فيجب القيام بتنظيم عمل المقالع والكسارات وضبط جميع المخالفات، علمًا أن في لبنان ٧١٠ كسارات (عاملة ومتوقّفة عن العمل)، ٤٦٪ منها غير مرخصة قانونيًا، أي إنها تمثّل تعديًا على الملك العام.

آلية الاستفادة منها

نظرًا لأهمية الأراضي المشاعية في لبنان، هناك طرق متعدّدة تمكّن الدولة من تفعيلها للأراضي، فتصبح عنصرًا إيجابيًا في دفع عملية التنمية. والطرق هي على الشكل الآتي:

أولاً- قيام الدولة بإستغلال هذه الأراضي عن طريق إنشاء مشاريع رسمية، ضمنها، وهي بأغلبيتها أراضٍ حرجية، هذا الاستغلال، يكون عن طريق إقامة المشاريع السياحية والترفيهية، أو عن طريق إنشاء العديد من المجمّعات السكنية، ممّا يسهّل عملية الحراك الاجتماعي، في العديد من المناطق اللبنانية التي تمتاز بكثافة سكانية هائلة.

ثانيًا - تعمّد الدولة إلى فرز هذه الأراضي، وتأجيرها من السكان في مختلف المناطق، بحيث يصار إلى استغلالها في مشاريع متعدّدة، تكون لها أهمية بالغة على عدّة مستويات، وبخاصةٍ على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فمن خلال تأجيرها ويجري استثمارها في مجالات عدّة، تعود بالمنفعة على المجتمع والدولة ككّل.

ثالثًا- مساهمة الدولة اللبنانية بعملية فرز هذه الأراضي، ومن ثمّ بيعها من المواطنين، مما يساعد في تنمية المجتمع والوطن بكامله، عن طريق إقامة مختلف أنواع المشاريع، التي تساعد في تنمية الاقتصاد الوطني، منها على سبيل المثال مشاريع تجارية أو صناعية أو غيرها.

الفصل الثالث : خارطة طريق لترشيد استخدام الأراضي المشاع في لبنان

في ٢٠٠٩/٦/٢٠ صدر المرسوم رقم ٢٣٦٦ المتعلّق بإقرار خطة ترتيب استعمالات الأراضي في لبنان[٦]. تمثّل هذه الخطة الإطار العام لاستراتيجية تنظيم استعمالات الأراضي وتجهيز المناطق على المدى الطويل وهي تُعدّ مرجعًا أساسًا لوضع أنظمة التنظيم المدني المحلية من جهة ولبرمجة الاستثمارات العامة من جهة أخرى.

في ما يأتي سوف نقوم بمرحلة أولى بالإطلاع على الوجهة المقترحة لاستعمالات الأراضي في لبنان، ومن ثم استعراض متطلباتها التنموية، قبل الانتقال بمرحلة أخيرة إلى إقتراح آلية تؤمّن المواءمة بين ترشيد استخدام الأراضي والبعد التنموي للبلد.

الوجهة المقترحة لاستعمالات الأراضي

تصنّف الخطة الأراضي اللبنانية في أربع فئات وفق خصائصها الأساسية ومواقعها في التوازن العام في البلاد، وهي تشجّع على تحديد وجهة استعمال تتناسب مع هذا التصنيف.

أ- المناطق المدينيَة

تتوافق هذه المناطق مع نطاق المدن الكبرى في البلاد، التي تستقطب حاليًا ثلثي السكان المقيمين والحصة الكبرى من الأنشطة الرئيسة لقطاعات الخدمات والصناعة. وتتميّز هذه المناطق بأهميتها على الصعيد الوطني، وبقدراتها على توفير السكن بجميع أنواعه، والأنشطة الاقتصادية

٦- وفاء شرف الدين وإبراهيم شحرور، "**الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي اللبنانية وعلاقتها بإدارة الأملاك العمومية**"، مجلة السادسة ، العدد ١، حزيران/يونيو، ٢٠١١.

والترفيهية المتنوّعة، وبتوفير البنى التحتية والتجهيزات الكبرى ضمن إطار تنظيمي حديث ومتكامل يضمن الحفاظ على المساحات الخضراء والتراث.

ب- المناطق الريفية

تشمل هذه المناطق مدنًا صغيرة وقرى وأراضي زراعية ومواقع طبيعية ذات أهمية أكيدة على الصعيد المحلي، أكثر منها على الصعيد الوطني. وتمثّل الخصائص الريفية لهذه المناطق العنصر الأساس لحلاوة العيش التي تتميّز بها، ولقدرتها على المحافظة على سكّانها واستقطاب السياح والأنشطة. وعليه، فإن تطوير هذه المناطق يجب أن يتم ضمن مبدأ الحفاظ على الطابع الريفي المميّز.

ج- مناطق الثروة الزراعية الوطنية

وهي تشمل مناطق القمم بارتفاع يزيد على ١٩٠٠م، وشريط الأرز اللبناني، والبساتين الجبلية على ارتفاعات تروح بين ١٦٠٠ و١٩٠٠م. كما تشمل الأودية الكبرى، وأهم الأحراج والغابات فضلاً عن مناطق التواصل الحيوي.

د- مناطق الثروة الزراعية الوطنية

تُعدّ هذه الاراضي الأغنى والأكثر خصوبة في البلاد، وقد أنفقت الدولة مبالغ هائلة لتنفيذ مشاريع الريَ فيها. لذا تقتضي المصلحة الوطنية حصر استعمال هذه الأراضي للغايات الزراعية من دون غيرها بوجه عام، كما يجب أن تحظى هذه المناطق بالمشاريع الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، كتوفير الطرق الزراعية وتجهيزات الريّ وتعزيز الملكيات الزراعية بواسطة الضم والفرز...إلخ، على أن تصاغ هذه المشاريع في إطار إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحديث شبكات الإنتاج وتسويق المنتوجات وتوزيعها.

متطلبات الخطة التنموية لأراضي المشاع

تمرّ تنمية المناطق عبر إشراكها الكامل في اقتصاد البلاد بجميع جوانبه، وليس عبر آليات توزيع المداخيل عليها مما تنتجه منطقة مزدهرة واحدة.

– تنتظم الحركة الاقتصادية والحياة الإجتماعية في كل المناطق الكبرى في البلاد (المنطقة المدينية المركزية والشمال والبقاع والجنوب)، في إطار هيكلية مدينية متكاملة مكوّنة من قطب رئيسي يؤدّي دور المحرّك الإقتصادي الرئيسي (قطب المنطقة المدينية المركزية، وقطب طرابلس وضواحيها، وقطب زحلة– شتورا، وقطب النبطية)، ومن أقطاب ثانوية متخصّصة نسبيًا (جبيل وصيدا وبعلبك وصور)، ومن مجموعة من الأقطاب المحلية، وأخيرًا من نسيج القرى الواقعة في محيط هذه الأقطاب المحلية.

– تتميّز كل من مدينتي جبيل وصيدا بمزايا المدن المعابر، أما الإستراتيجية المقترحة لتنميتها فتقوم على المبادئ الآتية: تجنّب ابتلاعهما كضواحي للمنطقة المدينية المركزية، الإفادة من موقعهما كمعابر ما بين بيروت والشمال من جهة، والجنوب من جهة أخرى، تعزيز الأنشطة الاقتصادية التي تتلاءم مع هذين الموقعين ومع ثروتهما التراثية (التجارة، تخزين البضائع، زراعة الخضار، الاستجمام، السياحة) هذا إضافة إلى الأنشطة الصناعية القريبة منهما، وإلى موقعهما الإداري (مركز قضاء ومركز محافظة).

– تمتاز كل من مدينتي بعلبك وصور كذلك بمزايا مماثلة من حيث عظمة مواقعهما الأثرية وشهرتها. فهما قطبان تراثيان بامتياز، في استطاعتهما الإفادة من هذا الواقع لتعزيز دورهما السياحي على نطاق واسع. ويتطلّب ذلك استثمارات مهمة في قطاع الفنادق وسياسة سياحية تعزّز التكامل بين كل من هاتين المدينتين وجوارهما، عبر إبراز الثروات السياحية في المدن والقرى المكوّنة لهذا الجوار. هذا بالإضافة إلى دور كل من هاتين المدينتين

كمركزين تجاريين يؤمّنان الخدمات لكامل المناطق المجاورة لهما، بما في ذلك الإنتاج الزراعي.

– وسوف تتعزّز أوضاع صور وبعلبك وغيرهما من المدن الأطراف مثل حلبا والهرمل وراشيا وحاصبيا وغيرها، بفضل الطريق الدائري السريع التي تدعو الخطة إلى تنفيذها عبر الجنوب والبقاع والشمال.

– أما تنمية المدن الصغرى والأرياف، فستتعزّز بفضل رفع مستوى البنى التحتية والخدمات الأساسية

– (المياه والكهرباء والطرق المحلية....إلخ) بصورة ملحوظة وعبر تحديث نمط توفير العقارات المجهّزة للبناء، وذلك من خلال استحداث وكالة وطنية للتطوير العقاري تعمل لمصلحة الدولة أو لمصلحة البلديات التي تطلب منها ذلك.

– وسوف تتعزّز الوظيفة السكانية (الاصطياف والسكن خارج التجمّعات السكنية الكبرى) في الأرياف والقرى بمقدار محافظتها على طابعها الريفي.

كما تشجّع الخطة إقامة الصناعات الخفيفة غير الملوّثة والأنشطة الحرفية وسائر الخدمات والأنشطة التجارية في الأرياف، ولاسيما في الأقضية المحلية الواقعة في وسطها (من بينها الأقضية والبلدات الكبرى).

يتبيّن مما تقدّم، أن للأراضي دورًا تنمويًا مهمًا يتمثّل بوجهة الاستعمال الأمثل للأراضي. في بعض الأمكنة، ويجب تخصيص الأراضي للتجمعات السكنية، في البعض الآخر يجب التفكير بالتخطيط الأمثل والأفعل للبنى التحتية (طرقات، أوتوسترادات، إلخ...) وذلك قبل أن يصبح تنفيذها مستحيلاً بفعل البناء العشوائي وغير المنظّم، كما حصل مع مشروع إليسار،

وفي أمكنة أخرى يجب وقف الزحف العمراني لصالح نشاطات أخرى زراعية أو سياحية وهكذا دواليك.

هذه الاستعمالات المثلى للأرض يجب أن يواكبها عمل تطويري من قبل شركات متخصّصة ومحترفة في اختصاصات متعدّدة (مطَور عقاري، تجاري، سياحي، زراعي، خدماتي)، وتكون منتشرة على رقعة الوطن،

إذ أنه بحكم القانون المعمول به من أيام العثمانيين، والذي لم يتغيّر كثيرًا، فإن اراضي المشاعات تحيط بمراكز القرى والبلدات والمدن (بدءًا من قطر ٣٠٠ متر بعيدًا عن التجمَعات السكنية)، كما في داخلها. هذا الواقع شكّل أحزمة طبيعية أثّرت على توسّع هذه البلدات والقرى والمدن ومع غياب لافت للدولة ولتطوّر القوانين أدّى في مرحلة لاحقة إلى ظهور تجمّعات غير منظّمة وغير مخطّطة، مما أثر سلبًا على قابلية هذه المناطق للتنمية المستدامة.

الدور التنموي لترشيد استخدام الأراضي المشاعية

لترشيد استخدام الأراضي بُعد مزدوج مبني على زيادة عائدات أملاك الدولة (إقتصاديًا أو ماليًا) بالتوازي مع خفض تكاليف الإدارة والحد من مساوئ سوء استخدامها (عمرانيًا وإجتماعيًا). تتبلور إدارة الترشيد من خلال وضع رؤية متوسّطة الأمد لاستراتيجية عقارية متعدّدة السنوات تمكّن القيّمين على إدارة المشاعات من ترشيد استعمالها، وتحديد الوجهة المثلى للإفادة منها.

هذه الرؤية يجب أن تتضمّن أوجهًا عدة، منها المشاركة في قطاع المساكن الاجتماعية، التي ترعى متطلّبات الذوق والخدمات....، ومنها تحريك العمليات العقارية العامة، ومنها الحفاظ على الأماكن السياحية

والطبيعية والتركيز عليها، ومنها إنشاء البنى التحتية، وبإحضار كل ما من شأنه تأمين المواءمة مع متطلّبات الخطة الشاملة، بهدف ترتيب استعمال الأراضي اللبنانية. وسنقوم بمعالجة النقاط الآتية:

١- الأسباب الموجبة لآلية جديدة.

٢- آلية الخطة.

٣- فوائد الآلية الجديدة.

١- الأسباب الموجبة

إن التطوّر والارتفاع الكبير في أسعار الأراضي وخصوصًا في المناطق المأهولة و المنظمة (المدن، القرى، البلدات ومحيطها)، رافقهما ظهور مشاكل كثيرة تمثّلت في مشاكل الشراكة على الشيوع في قطع الأراضي التي تحيط بطبيعتها بهذه المدن والبلدات والقرى (أراضٍ أميرية أو متروكة مرفقة)، والتي أدّت إلى إعاقة هذا التطوّر وخلقت سلبيات إقتصادية تمثّلت في الحدّ من الإيرادات المتدفّقة على الدولة، وهروب مستثمرين ومطورين عقاريين، مما أدّى إلى إيجاد ضغط كبيرعلى الدولة بمختلف أجهزتها وعلى ميزانيتها، نتيجة الحاجة إلى تطوير مناطق بعيدة عن الخدمات وتأهيلها لكي تستوعب هذا النشاط الجديد في حال رغب المستثمر في تلك المناطق الجديدة. ترافق ذلك مع تعديات وبناء عشوائي في الأراضي المشاعية التي تنتظر عمليات الضم والفرز.

إن مشكلة الشيوع ستتطوّر وتزداد خطورة مستقبلاً، ولن يحلّها التقادم بل سيزداد مجموع شركاء الشيوع مما يؤدّي إلى استحالة حلها، مع الإشارة إلى

سلبيات القوانين الحالية التي أدّت إلى أشكال متعدّدة من التعدي على هذه المشاعات بطرق قانونية وأخرى ملتوية (كما بيّنا في مرحلة سابقة)، مع ما رافق ذلك من هدر للموارد وزيادة للأكلاف البيئية (مقالع وكسارات)، والإجتماعية (سكن عشوائي، كثافة سكانية)، مما يحتّم التفكير جديًا بتعديل القوانين المرعية الإجراء وتطويرها.

إن النشاط العمراني والعقاري والسكاني الذي شهده لبنان في السنوات الماضية، ولايزال يشهده، يعدّ من أهم مبرّرات التعديل لكي تلائم القوانين هذه النهضة وتسايرها علمًا بأن عدد سكان لبنان مرشّح للارتفاع بشدّة في السنوات المقبلة.

إن الحل يكمن في إيجاد آلية لإدارة هذه الأراضي بشكل يحقّق العدالة والمساواة بين كل الأطراف، وفي الوقت نفسه تساهم في عملية التنمية للبلد، من خلال تحويل إدارة هذه الأراضي إلى شركات مساهمة خاصة وتطبّق عليها الشروط والقوانين والأنظمة المرتبطة بهذا المجال.

٢- آلية الخطة المقترحة

تقوم الخطة على بعض الأفكار البسيطة وهي على الشكل الآتي:

أ- رأينا أن المشرّع حدّد قيمة الرقبة العائدة للدولة في العقارات الأميرية بالربع، مع إمكان توسيع الحدود الإدارية للمدن والبلديات، مما يؤدّي إلى انقلاب نوع الأراضي من مشاع إلى ملك خاص.

كما بيّنا أن طبيعة الأملاك العامة وطبيعة الحقوق التي تجري عليها، هي أمور تتغيّر مع تطوّر الأوضاع والحاجات بحد ذاتها. ومن ذلك أن العقارات

لم تعد مجرّد أراضٍ للإنسان عليها حق التصرّف والاستعمال، بل إن العقار أصبح شيئًا له وظيفة اقتصادية واجتماعية. ولخدمة هذه الفكرة فإن الدولة تستطيع أن تتصرّف بملكها الخاص تصرّف الاشخاص العاديين، وبملكها العام من خلال الترخيص ببعض الحقوق عليه "كالامتيازات" أو "الإيجازات".

كما تبيّن لنا، أن للأراضي المشاعية دورًا تنمويًا مهمًا على الصعد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والعمرانية في حال تمّ ترشيد استخدامها. وبموازاة ذلك يتبيّن لنا مدى قدم القوانين الحالية وعدم مجاراتها للتطوّر (الاقتصادي والعمراني)، الأمر الذي يستدعي تحديثها وصوغها على أسس تراعي متطلّبات المرحلة. ولعل أهم ما يقتضيه الظرف الحالي، هو ضرورة مواءمة القوانين لمتطلّبات تنمية المناطق والمدن والقرى التي تتواءم مع مندرجات الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي اللبنانية.

ب- إن خارطة الطريق الحل لكل ما تقدّم، تكمن في رأينا في إيجاد آلية قانونية لترشيد استخدام الأراضي المشاعية بشكل يحقّق العدالة والمساواة بين كل الأطراف، وفي الوقت نفسه تساهم في تسهيل عملية التطوير والنهضة العقارية (من المفترض أن تؤدّي إلى تنمية البلد) من خلال تحويل ملكيات أراضي المشاع إلى شركات مساهمة (خاصة أو مشتركة، أنظر التفاصيل لاحقًا) يتم تسجيلها في سجل الشركات وتطبّق عليها الشروط نفسها والقوانين والأنظمة المرتبطة بهذا المجال.

ووفق هذه الآلية يتم انتخاب مجلس إدارة للشركة وتكون حصص الشركاء على مقدار حصة كل شريك في الأراضي ويكون المجلس المفوّض بالأمور

الإدارية والمالية والقانونية ويتمتّع بمعظم الصلاحيات التي تكون لمجلس إدارة أي شركة مساهمة، ويتم نقل ملكية العقارات المملوكة على الشيوع إلى هذه الشخصية الاعتبارية الجديدة.

وهنا يجب التشديد على ضرورة تعديل قانون تسجيل الأراضي، والقوانين المرتبطة لإعفاء عملية نقل الملكية من رسوم البيع والتنازل، بهدف تشجيع الشركاء في قطعة أرض على الانتقال من مبدأ الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية والإدارة المشتركة للعقارات، بحيث يكون مجلس الإدارة في هذه الشركة هو المفوّض بالبيع أو الإفراز أو التطوير، وهو المفوّض بالتفاوض مع المطورين العقاريين وتوقيع العقود المرتبطة بهذا المجال، على أن الأعضاء عند عملية البيع الأولى يتنازلان عن أسماء الشركاء في قطعة الأرض إلى إسم الشركة المساهمة، وبعد هذا التنازل فإن أي عملية بيع على هذه القطعة يتم دفع الرسوم القانونية عليها مهما تكرّرت عملية البيع.

٣- فوائد الآلية الجديدة

إن إقرار هذه الآلية وتبنيها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة سيوفّر مبالغ مالية كبيرة سنويًا لميزانية الدولة، وهي مبالغ لازمة لإيصال الخدمات للمناطق الجديدة (بعد عملية الضم والفرز داخلها)، حيث تتعدّى هذه الخدمات البنية التحتية إلى المقوّمات اللازمة لبناء مناطق قابلة للحياة (عمرانيًا، إجتماعيًا، إقتصاديًا، بيئيًا).

كذلك الأمر بالنسبة لتنشيط الحركة العمرانية مما سيطلق نهضة لم يسبق لها مثيل في لبنان تتمحور حول مراكز المدن والبلدات والقرى وتخلق نشاطًا تجاريًا وصناعيًا وعمرانيًا، بعودة مالكي الأراضي التي كانت مجمّدة

بسبب قدرتهم الآن على استثمارها بشكل مستقل أو مع شريك (B.O.T)، أو استثمارها أو بيعها.

إن المشروع ينشّط المصارف لإقرار هذه المشاريع الناشئة والناجحة بسبب موقعها الاستراتيجي، مما سيزيد في أرباحها، ويخلق سيولة بين أيدي المستثمرين، ويحلّ بالتالي مشكلة السيولة الزائدة التي تعانيها المصارف حاليًا في لبنان، من خلال توظيفها في مشاريع إنتاجية وسكنية وخدمية عن طريق تطوير أراضي المشاعات.

إن هذه الآلية يمكن ان تساهم في تقليص الفاتورة النفطية المرشحة للازدياد إذا انتشر النمو العمراني بعيدًا من مراكز المدن والقرى والبلدات بسبب طول خطوط المواصلات، وتوفير الطاقة على مستوى لبنان بشكل مؤكد، حيث يتمّ استغلال محطات التوليد والتمويل الموجودة أو توسعتها، بدلاً من بناء محطات جديدة.

ومن مزايا المشروع أيضًا تقليل التلوث البيئي خارج مراكز السكن الحالي، وإنقاذ الأراضي الزراعية من الزحف العمراني وبالتالي إنقاذ سلة الغذاء للبلد، وكذلك الآبار والأحواض المائية التي ستندثر تحت الكتل الإسمنتية وستتلوّث، كما سيمكّن من الحفاظ أو إنشاء مناطق خضراء والمناطق الطبيعية كما تقتضيه الخطة الشاملة.

يفتح المشروع المجال على مصراعيه أمام المدن الكبرى لتخفيض إنفاقها على بناء البنية التحتية من خلال عمليات الفرز والضم الجديدة، كما يمكّنها من استغلال الأراضي الخالية والربع العائدة للدولة (حق الرقبة) لإنشاء الحدائق الخضر والملاعب وتنشيط الحركة الرياضية والمواهب.

من المتوقّع لهذه الآلية أن تساهم في رفع حجم تداول العقارات عند تطبيقها، مما سيدر دخلاً كبيرًا على إدارات الدولة المختلفة، من خلال الضرائب المتعلّقة بعمليات الانتقال، أو من خلال تحسين عائدات الإيجار والاستثمار والبيع للأراضي التي تملكها، الأمر الذي سيمكّنها من القيام بعمليات التنمية للمناطق وإطفاء جزء من الدين العام للبلد في حال تم حسن إدارة الاراضي.

لكن الأهمّ من كل ذلك يبقى في إتاحة الفرصة لتطبيق مندرجات الخطة الشاملة لاستعمال الأراضي من خلال احترام طبيعة الاستخدام المناسب لكل منطقة (نشاط صناعي، سياحي، سكني، زراعي، خدماتي، طبيعي) مع احترام البيئة والطبيعة والتراث.

خلاصة

إن لبنان بلد التنوّع في الأراضي، إلاّ أنه ونتيجة لتزايد عدد سكّانه وحاجاتهم اليومية الدائمة والمستمرة في ظل الظروف الراهنة، ونتيجة لعدم استقرار الأوضاع السياسية في ربوعه، أصبح التعدّي على الأملاك أمرًا ملحوظًا.

هذا التعدّي لم يعد يقتصر على أملاك السكان الخاصة في ما بينهم، لا بل قد شمل الأمر الاستيلاء، وبطرق مختلفة، بعضها قانوني والبعض الآخر غير قانوني، على الأراضي المشاعية، من خلال عمران عشوائي بشكل غير مرخّص قانونيًا، وصولاً إلى قطع الثروة الحرجية من دون

حسيب أو رقيب، ومن ثم انتشار الحرائق التي طاولت لبنان من شماله إلى جنوبه والتي قضت على آلاف الهكتارات من هذه الاراضي المشاعية، إلى الكسارات والمقالع التي تدمّر البيئة، وصولاً إلى إعطاء "علم وخبر" من قبل المختارين بطريقة مغايرة للواقع وبما يؤدي إلى ضياع أجزاء كبيرة من الأراضي المشاعية، والتي قام بها البعض في ظل الظروف المعروفة.

وللتعويض عن هدر هذه الأراضي المشاعية، لابد من ترشيد الاستخدام والاستثمار بآليات متنوّعة، لعلّ أبرزها الدّفع باتجاه تحويل ملكيات هذه الأراضي إلى شركات مساهمة (خاصة ومشتركة)، مهمّتها حسن إدارة هذه الأراضي إما عبر البيع أو التأجير، أو القيام بتفعيلها في مشاريع مختلفة تساهم في دفع عملية التنمية وتحفيزها، لا بل الإنماء المتوازن في مختلف المناطق اللبنانية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وفي مجالات أخرى، وصولاً إلى مساعدة الدولة في الحد من العجز في موازنتها وذلك عبر زيادة إيراداتها من خلال تحصيل الضرائب المختلفة (المباشرة وغير المباشرة) من المشاريع والاستثمارات المختلفة إن طبّقت الآلية التي اقترحناها بطريقة فعّالة وصحيحة، وبما يتواءم مع مندرجات الخطة الشاملة لترتيب استعمالات الأراضي اللبنانية.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

سياسة أوباما في الشرق الأوسط: استراتيجية الاشتباك الانتقائي

العميد المتقاعد نزار عبد القادر ٩١

الاستقلال على مستوى الطاقة للولايات المتحدة وتأثيرها على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

د. جورج لبكي ٩٣

سياسة أوباما في الشرق الأوسط: استراتيجية الاشتباك الانتقائي

ثلاث خضات كبيرة طبعت الشرق الأوسط خلال العقد الأخير: اجتياح العراق والتوجه الإيراني نحو صنع قنبلة نووية و"الربيع العربي". الإدارات الأميركية السابقة واجهت الحروب أو شنتها في الشرق الأوسط وقد واجهت أيضاً الثورات وتغيير الأنظمة بما في ذلك الأنظمة التي كانت تخدم كأعمدة استراتيجية داعمة للاستقرار الإقليمي. وواجهت الإدارات الأميركية في الوقت نفسه تزايد الأعمال الإرهابية وواجهت تهديدات حرمانها من النفط. أما الآن فالخطر الأقرب هو خطر انتشار الأسلحة النووية. إلا أن أي من هذه الإدارات لم تضطر إلى مواجهة هذه الشكوك والتهديدات.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقييم نجاح "استراتيجية أوباما الكبرى" وفشلها في الشرق الأوسط. على الرغم من ذلك ستحاول هذه الدراسة أن تحدد في ظل أي ظروف يمكن للرئيس الأميركي تطبيق مخططاته الكبرى في ضوء طبيعة الفرص والضوابط المحلية والإقليمية والدولية وما هي عواقب هذه المخططات على مكانة الولايات المتحدة ومصالحها. إن أردنا أن نكون منصفين في التحليل الذي سنشرع به في تقييم عقيدة أوباما الدائمة التطور في ما يتعلق بالسياسة الخارجية فستستعين هذه الدراسة بمقارنة أداء كل من جورج بوش وباراك أوباما في سدة الرئاسة في مجال السياسة الخارجية المتعلقة بالشرق الأوسط.

عبر قيامنا بذلك ستسعى هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كان أوباما قد نجح في تطبيق "استراتيجية كبرى" في الشرق الأوسط خلال ولايته الأولى وجزء من ولايته الثانية. من جهة أخرى ستتطرق هذه الدراسة إلى مدى نجاح الرئيس في معالجة الأزمات المتعددة التي اندلعت في الشرق الأوسط وإلى مدى تأثيرها على الولايات المتحدة وحلفائها في وجه الفرص والضوابط.

لهذه الغاية، ستغطي الدراسة أداءات الاستراتيجية الأميركية في ما يتعلق بـ"الربيع العربي" والتدخل في ليبيا والسياسة تجاه مصر والتراخي الأميركي في الملف السوري والتوصل إلى اتفاقية موقتة مع إيران بخصوص البرنامج النووي وستنظر في عواقب هذه الأداءات على علاقات الولايات المتحدة مع السعودية والعراق.

الاستقلال على مستوى الطاقة للولايات المتحدة وتأثيرها على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

كانت الولايات المتحدة الرائدة في الصناعة النفطية العالمية. أول بئر نفطي تمّ حفره في العالم كان في توتسفيل في ولاية بنسلفانيا العام ١٨٥٩ من قبل ادوين دريك. وقد وصل القطاع النفطي سريعًا الى المستوى الصناعي ابتداًء من العام ١٩٠١. لغاية أواخر الخمسينات، كانت الولايات المتحدة تنتج كل الفحم، النفط والغاز الخام التي كانت بحاجة إليه. ولكن تصاعد استهلاك النفط دفع بالولايات المتحدة إلى استيراد نفطها من الخارج. بدأ إنتاج الولايات المتحدة للنفط بالانخفاض بصورة خطيرة إبتداءً من العام ١٩٧٠. في المقابل فإن احتياط الولايات المتحدة النفطي الذي كان في العام ١٩٧٠ ٣٩ مليار برميل، إنخفض إلى أقل من ٢١ مليار برميل في نهاية العام ٢٠٠٨. في العام ٢٠٠٥، شكّلت الصادرات النفطية للولايات المتحدة ضعفي إنتاجها. للتمويه على هذا الهبوط، اعتمدت الولايات المتحدة سياسة عدائية لتأمين احتياجاتها من النفط. وقد نصّت هذه الاستراتيجية على عقد تحالفات مع البلدان المنتجة للنفط وفي دعم أنظمة دكتاتورية لا تهتم بحقوق الانسان ولا بالمبادئ الديمقراطية. الشرق الأوسط الغنيّ بالنفط، كان في قلب الاستراتيجية الأميركية التي تمتدّ من شمالي أفريقيا إلى الخليج. غير أن اكتشاف الكميات الكبيرة للموارد في كل من الولايات المتحدة، كندا وفنزويلا غيّر المعادلة بطريقة جذرية. عادت الولايات المتحدة لتكوّن من جديد ليس فقط دولة منتجة بل مصدّرة للنفط في السنوات القليلة المقبلة. ثورة الطاقة هذه سوف تطبع النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. وسوف ينتج عن ذلك تغيّرات في الجغرافيا السياسية للنفط والتي سوف توثّر على السياسة الخارجية الأميركية وبخاصة في الشرق الأوسط المنتج الكبير للنفط والغاز الطبيعي.

شرف. تضحية. وفاء

La rationalisation de l'exploitation des terres indivises et ses répercussions sur l'opération de développement au Liban

Les terrains sont l'une des ressources les plus importantes possédées par l'état. La rationalisation de l'exploitation dans tous les pays civilisés et développés est devenue la base de la planification, sous ses différentes formes, niveaux et buts.

Ce qui s'est passé dernièrement dans certaines régions libanaises en ce qui concerne la mainmise sur des propriétés de l'état et des terres indivises, la construction de bâtiments ne répondant pas aux conditions de la sécurité générale, de l'infrastructure adéquate à la densité populaire, tous ces facteurs ont mis l'accent encore une fois sur les problèmes de développement liés à l'exploitation des terres au Liban.

Les Libanais doivent réaliser le taux de changement de qualité qui a eu lieu au Liban vu l'augmentation de sa population qui est passée d'un million au temps de l'Indépendance, à quatre millions d'habitants en 2000 et qui vivent dans une zone géographique fixe, sachant que ce nombre dépassera certainement les cinq millions si on y ajoute les étrangers vivant sur le territoire libanais.

Allant de là, le but de cette recherche émane de la rationalisation de l'exploitation des terres indivises au Liban en trouvant les mécanismes adéquats qui pourront se concorder avec les demandes du plan global pour ordonner l'exploitation des terres libanaises et en les transformant en source d'exploitation et en moyen pour réaliser des bénéfices divers, fait qui contribue à offrir le support à l'état au niveau de son rôle de développement.

Cette recherche pose plusieurs problématiques, or la problématique essentielle est: le mécanisme de la rationalisation de l'exploitation des terres indivises au Liban, l'activation de son rôle au niveau de l'opération de développement et l'augmentation des revenus de l'état et des autorités locales.

Pour répondre à cette problématique, nous répartirons cette recherche sur trois volets, chacun est divisé en trois parties qui se complètent pour donner une image claire de la nature des terres indivises au Liban et son rôle dans l'opération de développement suivant le mécanisme adéquat.

Colonel Jerjes el-Melhem

L'influence de l'accord sino-russe sur la politique américaine dans le Moyen Orient

Tout le long de trois décennies (1959 – 1989) la relation entre l'Union Soviétique et la Chine a connu de graves différends causant des accrochages armés sur les frontières lors des années soixante, des guerres indirectes au Sud-est de l'Asie et en Afrique. Ce différend remonte dans l'apparence, à la concurrence aigue sur le leadership du monde communiste en se basant sur des théories idéologiques différentes entre le courant "Maoïste" et le "Marxisme-léninisme". Quant au fond, la Chine a trouvé que l'Union Soviétique s'abstient de lui offrir l'aide au niveau du vrai développement pour qu'elle ne se transforme pas en un grand pouvoir et par la suite un troisième pôle sur la scène internationale, et s'abstient de l'aider dans son programme nucléaire, ne lui fournissant ni la technologie avancée ni "les armes de la génération actuelle".

La dissociation de l'Union Soviétique, la fin de la guerre froide, l'union de l'Allemagne, le renforcement de l'Union Européenne basée sur une monnaie unifiée, la libération de la Chine du complexe de l'infériorité économique, la crise financière mondiale, le développement du terrorisme, "la guerre des civilisations", "l'Islamo phobie", tous ces facteurs ont donné naissance à un dynamisme géopolitique mondial et qui fut caractérisé par l'activité et la modification.

L'accord sino-russe s'inscrit dans le cadre d'une conscience internationale du danger de la suprématie américaine sur la politique internationale, qui se traduit parfois par des aventures militaires en se basant sur un esprit discrétionnaire en ce qui concerne le concept de liberté, de démocratie, des droits de l'homme et du terrorisme.

L'influence de l'accord sino-russe sur la politique américaine au Moyen Orient varie entre le consentement conditionné au niveau du conflit israélo – arabe, et la médiation au niveau de la crise nucléaire de l'Iran, pour arriver à la confrontation politique au niveau de la crise interne de la Syrie. Finalement, les deux côtés s'accordent une longue réflexion vis-à-vis du "printemps arabe".

Cette recherche est importante car elle met l'accent sur le rôle de la Russie, de la Chine et des Etats Unis au niveau de la pluralité du centre de décision internationale, la vraie compétence, l'équilibre au niveau des politiques internationales, tout en illuminant sur les alliances, leur nature, leurs buts, leurs cadres d'organisation et leurs effets sur la scène du Moyen Orient.

Il est possible de classifier les buts de cette recherche dans le cadre de qualité de l'analyse théorique, les changements dynamiques au niveau des anciens modèles lors de la guerre froide, tout en mettant l'accent sur la capacité de tirer des conclusions réelles adéquates à des données compliquées en raison de l'intersection entre la politique, l'économie et la sécurité, et le renforcement de l'esprit de critique en définissant les intérêts vitaux dans la région du Moyen Orient.

Le rôle de la communauté internationale dans la lutte contre le crime organisé

L'accroissement des défis sécuritaires, surtout les conflits armés locaux, régionaux et internationaux, le déploiement des armes de destruction massive, le crime organisé, le terrorisme, tous ces facteurs ont porté atteinte à la stabilité mondiale et ont menacé la sécurité et la paix internationales. Ces dangers sécuritaires ont des répercussions dangereuses sur la sécurité sociale et la sécurité économique, vu le lien étroit entre la sécurité, l'état social et l'économie: le développement n'existe sans sécurité et la sécurité n'existe pas sans le développement.

A l'ombre de cette réalité dangereuse dans les quatre coins du monde, surtout en Asie et plus spécifiquement dans la région du Moyen Orient, en Amérique du Sud et dans le continent noir, et à l'ombre de l'incapacité de tout pays de faire face, sur le plan individuel, à ces causes sécuritaires, de nouvelles forces mondiales ont émergé sur la scène internationale pour accomplir cette mission. Les organisations internationales gouvernementales, les organisations régionales, la société civile internationale ainsi que les institutions des pays, ont tous constitué le noyau de la gestion collective internationale pour traiter ces défis qui se répandent de plus en plus dans tous les pays du monde et menacent par la suite leur stabilité.

Dans cette étude, nous évoquerons en détail le rôle de la communauté internationale dans le domaine de la lutte contre le crime organisé, surtout le concept du crime organisé et l'activité de la gestion mondiale pour battre ce phénomène dangereux.

Allant de ces données, plusieurs questions se posent sur le dynamisme des organisations internationales gouvernementales et les organisations régionales, à quel point sont-elles efficaces dans ce domaine, et les mesures de traitement ont-elles contribué à limiter les répercussions du crime organisé sur la sécurité internationale.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

- *Général Elias Abou Jaoudé*

  Le rôle de la communauté internationale dans la lutte contre le crime organisé ***61***
- *Colonel Jerjes el-Melhem*

  L'influence de l'accord sino-russe sur la politique américaine dans le Moyen Orient ***62***
- *Dr. Bilal Chehayta*

  La rationalisation de l'exploitation des terres indivises et ses répercussions sur l'opération de développement au Liban ***63***

Dr. Bilal Shehayta

The rational use of joint properties and its repercussions over the development process in Lebanon

Land properties are the most important resources owned by States and the rational and idealistic investment in all developed and underdeveloped countries became the basis of all sorts, levels and objectives of any planning. The recent seizure of State owned properties and joint properties and the resulting expropriation of vast land and naval areas and the erection of random building which does not comply with public safety measures and the requisites of decent lodging with regard to the existence of a proper infrastructure and the rise in population density shed the light once again over development problems related to the use of land in Lebanon.

The Lebanese people must realize the degree of the qualitative change in Lebanon due to the increase of its population from 1 million in the independence era to 4 million people in the year 2000, all living in a fixed geometric area, knowing that this number will surely exceed 5 million if we were to add the foreigners living in Lebanese territories.

Based on these facts, the direct objective of this research in rationalizing the use of joint properties in Lebanon through finding the appropriate mechanisms which can ensure harmony with the necessities of the comprehensive plan to organize the use of Lebanese land and transforming it into a source of investment and a means to achieve numerous gains and this will contribute to assisting the State in its development role.

This study addresses several problematic issues, however the major problematic issue is:

The mechanism of rationalizing the use of joint properties in Lebanon and boosting its role in further propelling the development process and increasing State earnings and the proceeds of local authorities.

To address the given problematic we will be dividing the search into 3 chapters and each chapter is to be divided to 3 points integrated all together to give a clear idea about the nature of joint properties and their situation in Lebanon in addition to the situation of these properties and finally by finding its desired role in the development process through the proper mechanisms.

Colonel Gerges el-Melhem

The impact of the Chinese – Russian concurrence over the United States policy in the Middle East

The relationship between the Soviet Union and China, throughout 3 decades (1959 – 1989), witnessed heated disagreements that led to armed clashes on the border in the sixties and to wars launched via satellite countries in Southeast Asia and Africa.
The apparent cause of this disagreement goes back to the intense competition to lead the communist world based on dissimilar theoretical and doctrinal interpretations between the Mao Tse-tung theory and the Marxist – Leninist theory.
In the essence, China considered that the Soviet Union refrained from assisting it in matters of real development in a way to keep it from turning into a world power or into a third axis on the international scene. China also realized that the Soviet Union abstained from assisting it in its nuclear program, in providing advanced technologies and in exporting present generation weapons.
The collapse of the Soviet Union, the end of the Cold War, the unification of Germany, the rise of the European Union and adopting a unified currency, China's liberation from the economic incapability complex, the outbreak of the International Monetary crisis, the evolvement and intensity of terrorism, the promotion of the "conflict of civilizations and the emergence of "Islamophobia" led to the development of an international geopolitical dynamic characterized by vivacity, movement and change.
The Russian – Chinese agreement comes in light of an international awareness to the gravity of American hegemony and domination over world politics and the tendency of this hegemony to engage in military adventures according to discretional thought in understanding freedom, democracy human rights and its own interpretation of terrorism.
The effect of the Russian – Chinese agreement over U.S politics in the Middle East sways between conditional acceptance with regard to the Arab – Israeli conflict, playing a mediation role and alleviating the impasse in the Iranian nuclear crisis and political disruption and confrontation vis-à-vis the Syrian internal crisis. Finally both sides agree on patience and confusion in view of the "Arab Spring" and the rise of political Islam and the tough mission of probing its genuine intentions.
The importance of the study lies in highlighting the roles of Russia, China and the United States regarding the diverse International decision making centres, genuine equivalence and balance in political policies in addition to shedding light over alliances, their nature and objectives as well as the organizational frameworks and impacts in the Middle Eastern scene.
One can classify the intended objectives of this research in the framework of the qualitative rise in theoretical development and perceiving dynamic changes in old patterns which prevailed during the Cold War. These objectives reveal the capability to engage in reasonable conclusions for complicated data due to the entanglement of economy and politics and consolidating the critical intellect in determining vital interests in the Middle East

The role of the International Community in the fight against organized crime

The rise of security challenges, and especially international, regional and local armed conflicts, the spread of weapons of mass destruction and the terrorism phenomenon have all caused the destabilization of international stability and the threat of international peace and security. Furthermore, these security dangers have acute repercussions over social and economic security since a strong correlation exists between security, society and economy for development cannot exist without security and vice versa.

In light of this dangerous reality in all corners of the word, especially in Asia and more specifically in the Middle East region, South America and the Black continent, and in light of any Nation's disability to confront these security issues on its own, new International Forces have emerged on the international scene to perform these actions. International governmental organizations and regional organizations have formed along with the International Community and State organizations the core of International communal administration to tackle these challenges which started spreading throughout the world and threatening world stability.

In this study, we will elaborately discuss the role of the International Community in fighting organized crime by shedding light over the concept of organized crime and its contents and the actions taken by the international administration in eradicating this dangerous phenomenon.

Based on these facts, many questions were raised about the dynamism and efficiency of International governmental organizations and regional organizations in this area and whether the measures have contributed to limit the consequences of organized crime over world security.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

- *General Elias Abou Jaoude*

  The role of the International Community in the fight gainst organized crime ***56***

- *Colonel Gerges el-Melhem*

  The impact of the Chinese – Russian concurrence over the United States policy in the Middle East ***57***

- *Dr. Bilal Shehayta*

  The rational use of joint properties and its repercussions over the development process in Lebanon. ***58***

Bibliographie

-Statistiques du Gouvernent de Etats-Unis, Washington D.C.

-Statistiques de l'OPEC.

-Statistiques de l'Agence Internationale de l'Energie

- Christopher J. Schenk, Troy A. Cook, Ronald R. Charpentier, Richard M. Pollastro, Timothy R. Klett, Marilyn E. Tennyson, Mark A. Kirschbaum, Michael E. Brownfield et Janet K. Pitman., «**Une estimation du pétrole lourd récupérable de la ceinture pétrolière de l'Orénoque au Venezuela**», USGS, octobre 2009.

-Citibank Analysis, **"Oil Demand Could Peak by End of Decade"**, March 27, 2013, www.citibank.com/icg/globalmarkets/product .

- EIA-23, **"Annual Survey of Domestic Oil and Gas Reserves, an annual survey of about 1,100 domestic operators of oil and gas wells".**

- EIA's US crude Oil, Natural Gaz, and Natural Gaz Liquids Proved Reserves, reports of 2009, 2010, and 2011.

-Anthony Andrews, **"Oil Shale: History, Incentives, and Policy, Congressional Research Service"**, 2006, PDF.

l'avenir de la production pétrolière mondiale dépendra d'un niveau technologique plus élevé et d'investissements plus importants pour augmenter le taux de récupération des puits actuellement en exploitation. Toutefois, le déplacement du centre d'intérêt des grandes puissances ne manquera pas d'avoir des répercussions sur leur ancienne alliance. Cela n'est pas nouveau en politique où il n'existe ni d'amis ni d'ennemis eternels.

Déjà, au Koweït, dans un discours adressé au Parlement, le Premier Ministre indique que l'Etat-Providence au Koweït arrive vers sa fin et qu'il ne peut perdurer dans un pays où il n'existe aucune taxe et où les carburants sont vendus à 5% de leur prix réel. Ces changements pourraient affecter la stabilité de ces pays.

Au milieu de cette situation, les pays du Golfe et l'Arabie Saoudite possèdent un certain nombre d'atouts non-négligeables. Les pays du Moyen-Orient peuvent encore influencer considérablement les prix du pétrole, car les champs de pétrole sont généralement moins chers à développer, et certains pays de la région sont dotés de grandes réserves. D'autre part, ces pays constituent de grands marchés pour les Américains au niveau militaire et commercial. Ces pays ont toute la chance de moderniser leurs institutions. En outre, il existe certaines politiques de diversification économiques, de promotion de nouvelles sources d'énergie. Ces pays auront alors besoin de l'appui des Etats-Unis pour contrer l'essor de certaines puissances régionales comme l'Iran et la Turquie.

Conclusion

Les nouvelles découvertes pétrolières aux Etats-Unis auront un impact crucial sur le Moyen-Orient. Bien entendu,

démocratie et des droits de l'homme. La libération des Etats-Unis du poids de sa dépendance pétrolière va lui permettre d'exercer davantage de pression sur les pays du Golfe pour démocratiser leur régime politique sous peine de retrait du soutien diplomatique et militaire américain.

Dans cette nouvelle approche, les liens qui ont existé depuis plus d'un demi-siècle entre les pays arabes du Golfe et les Etats-Unis ne seront d'aucun secours. En effet, très peu –sinon pas du tout- de valeurs commune lient ces pays aux Etats-Unis. Parmi ces valeurs citons les principes démocratiques, l'Etat de droit, les droits de l'homme. D'ailleurs, les Etats-Unis ne pourront se dérober infiniment de la revendication de ces principes sous peine de se contredire au niveau de leur discours idéologue sur les vertus de la démocratie. D'un autre côté, les medias et les associations de défense des droits de l'homme se font de plus en plus pressantes et exercent des pressions sur les gouvernements des pays démocratiques.

D'autre part, un impact de la réduction des prix de pétrole sur les pays du Golfe est visible, en l'occurrence, la réduction des ressources financières de ces pays. Or, ces ressources sont vitales car elles permettent le financement du système de l'état providence qui assure la stabilité en offrant aux citoyens une politique généreuse d'assistance sociale et économique.

En outre, on peut prévoir que les Etats-Unis réduiront leur dépendance -de plus en plus limitée- du pétrole du Golfe à très moyen terme et surement avant 2020.

Cette nouvelle réalité aura des répercussions très importantes sur les relations entre les Etats-Unis et les pays du Golfe, en particulier l'Arabie Saoudite. En effet, dès 1943, le royaume Wahhabite avait conclu des arrangements avec les Etats-Unis. En vertu de ces derniers, les Etats-Unis ont eu accès au grand réservoir de pétrole saoudien -à travers l'Aramco -en échange d'un soutien politique. Cette équation spécifique n'est plus valide de nos jours.

En effet, ayant une grande crainte pour ses approvisionnements en pétrole, les Etats-Unis avaient soutenu les pays du Golfe sans hésitation et en fermant les yeux sur toute critique du Royaume. L'approvisionnement et la sécurité des routes du pétrole étaient une priorité absolue.

Les événements de septembre 2011, la lutte contre le terrorisme, l'autonomie grandissante des Etats-Unis en matière d'énergie et l'accès du Président Obama au pouvoir ont modifié la stratégie américaine à l'égard du Moyen-Orient. La politique américaine actuelle privilégie de plus en plus la diplomatie douce, la lutte contre le terrorisme, la diplomatie, les relations multilatérales, et l'exportation de la

de brut, ainsi que des liquides de gaz naturel et biocarburants ont augmenté de 3 millions de barils par jour, environ le même que la production totale de l'Iran, l'Irak ou le Venezuela. Durant la même étape, la production canadienne a augmenté de 510 000 barils par jour.

L'impact de cette croissance extraordinaire de la production devient de plus en plus évident et même si le taux de croissance s'apaise dans les années à venir, les répercussions grandissantes de cette croissance auront des résultats dramatiques. Les Etats-Unis pourraient, en théorie, avoir besoin d'importer seulement du Canada dans les cinq ans à venir. Les prévisions de croissance de l'offre américaine et l'effondrement de la demande américaine sont à des niveaux où les Etats-Unis n'auront pas besoin de l'importation d'huile d'un autre pays à l'exception du Canada.

Tableau 7 : Importation des Etats-Unis de brut en pourcentage

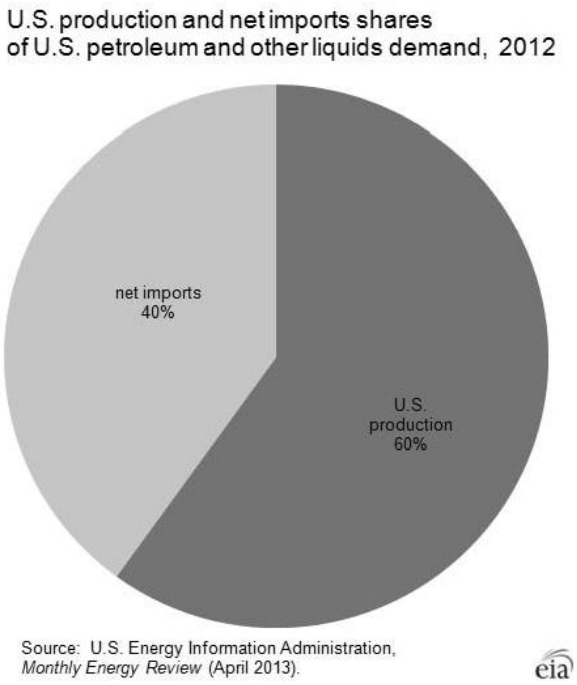

Tableau 6: Evolution des importations de pétrole aux Etats-Unis par pays depuis l'an 2000

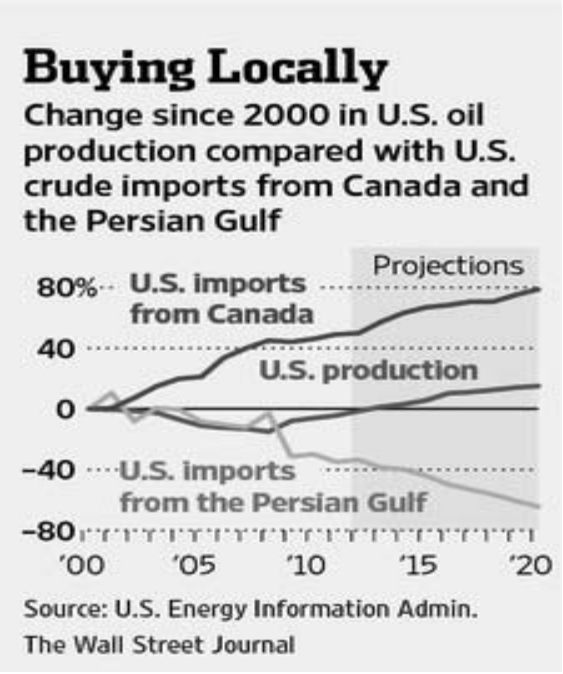

Ainsi, la production canadienne est censée passer à 6,5 millions de barils par jour, et même le Mexique devrait maintenant se joindre à la renaissance de l'énergie en Amérique du Nord. Au cours des six dernières années, des importations de pétrole aux États-Unis ont été réduites de moitié, après avoir culminé en 2006. Les chiffres sont frappants. L'apogée des importations a été de 12,6 millions de barils par jour en octobre 2006 et fin 2012, ont totalisé 6,8 millions de barils par jour.

Depuis 2006, la production américaine de gisement de pétrole

objectifs qu'ils s'étaient fixés depuis longtemps à savoir, trouver des ressources d'approvisionnement le plus proche possible des Etats-Unis, assurer des sources stables en approvisionnement de pétrole, éviter les régions instables du monde, contrôler le prix du brut, maintenir les voies du pétrole ouvertes et pour cela chercher à éviter les crises politiques et militaires du Moyen-Orient. Ce dernier facteur constituait une vraie hantise pour les Etats-Unis.

Par conséquent, le ravitaillement en pétrole des Etats-Unis se fera à partir des pays les plus proches de ce pays et non plus à partir de pays lointains où les voies de passage ne sont pas toujours garanties. Ainsi, les importations venant de pays lointains seront reconduits vers d'autres. Ainsi, comme l'illustre le tableau numéro 3, les importations de pétrole des Etats-Unis du Canada d'ici 2020 augmenteront de 80% alors qu'elles diminueront d'autant du Golfe Persique pour devenir presque nulle.

Dès à présent, plus de 50% des importations de pétrole brut des Etats-Unis proviennent de l'Hémisphère Nord à savoir de l'Amérique du Nord (Canada), de l'Amérique Centrale, de l'Amérique du Sud, des Caraïbes et du Mexique. Seul 29% des importations américaines de pétrole proviennent du Golfe Persique, notamment de l'Arabie Saoudite, de l'Irak, du Qatar, du Bahreïn et des Emirats Arabes Unis. Ainsi, les importations de pétrole brut des Etats-Unis se répartissent comme suit: Canada 28%, Arabie Saoudite 13%, Mexique 10%, Venezuela 9.5% et Russie 5%.

la dernière décennie. Il faut signaler que l'exploitation du schiste bitumineux a débuté en France au XIX siècle et s'est étendu à tous les pays européens. L'exploitation du schiste bitumineux s'est ralentie après la seconde guerre mondiale pour des raisons purement économiques, le prix du pétrole étant inferieur à celui du schiste.

Au niveau de la Russie, la chute du prix du pétrole en dessous du seuil de 90 dollars affectera son PIB de 3%, réduira ses recettes budgétaires et affectera ses ambitions de reconquérir sa place sur la scène internationale. En outre, les Etats-Unis occuperont la première place devant la Russie comme pays producteur de pétrole et de gaz.

La situation de la Chine est d'autant plus critique. Pays importateur de la grande majorité de son pétrole dont plus de 50% proviennent du Moyen-Orient, la Chine cherchera à devenir un partenaire stratégique de premier plan des pays du Golfe en vue de garantir ses approvisionnements en pétrole. Toutefois, les éventuelles découvertes de gisement de schiste bitumineux pourraient modifier la situation.

Impact sur les pays du Golfe

Ces changements au niveau des pays producteurs de pétrole auront de grandes conséquences sur les équilibres géopolitiques mondiaux, bâtis depuis plus de 50 ans sur le pétrole et le gaz du Proche-Orient, produits et acheminés sous protection américaine. Ces changements ont permis aux Etats-Unis de réaliser des

exemple de rapatriement de l'industrie vers les Etats-Unis. D'un autre côté, la réduction des importations américaines de pétrole provoquera une diminution des déficits surtout au niveau du PIB et de la balance des paiements.

Par conséquent, le statut de super puissance des Etats-Unis pourrait se prolonger en raison de cette nouvelle croissance dans la production de gaz pétrolier et de schiste, rendue possible par l'exploitation du schiste et d'autres technologies de forages non conventionnels.

Impact sur la géopolitique du pétrole

Le pétrole demeure un produit vendu sur un marché global. Par conséquent, même si les Etats-Unis deviennent plus autonomes en produits pétroliers, les prix du pétrole seront fixés sur les marchés mondiaux et non par les Etats-Unis. Par ailleurs, il est dans l'intérêt des Etats-Unis de garder les prix du pétrole au dessus d'un certain seuil dans le but de permettre une exploitation rentable du schiste bitumineux.

Les premiers pays affectés par ces changements seront les pays de l'OPEC. Ces derniers devront s'ajuster à cette nouvelle géopolitique du pétrole. A ce propos, la part de l'OPEC dans la production mondiale du pétrole est en baisse continue. Ces pays ont d'ailleurs cherché à tempérer les effets de l'augmentation de la production pétrolière américaine en tablant sur les limites de la production du pétrole à partir du schiste. Ces pays ne semblent pas se rendre compte encore des changements survenus pendant

Unis, le schiste bitumineux se trouve dans un grand nombre de pays comme la Russie, l'Australie, la Suède, l'Estonie, la France, le Venezuela, l'Allemagne, le Brésil, et la Jordanie. Les réserves de schistes bitumineux dépassent ceux relatifs au pétrole. Les découvertes de schistes bitumineux se succèdent dans le monde notamment en Chine dont le sous-sol renfermerait d'énormes réserves. L'impact de ces découvertes se fait de plus en plus sentir. Il ira grandissant si certains pays européens lèvent l'embargo sur son exploitation comme la France pour des raisons liées à l'environnement.

Impact au niveau de la politique américaine intérieure et étrangère

Pendant la dernière campagne présidentielle des Etats-Unis, les deux candidats à la présidence ont souligné que «l'indépendance énergétique» américaine était à la fois nécessaire et réalisable. Dans cette nouvelle configuration, les États-Unis sont un gagnant à bien des égards. Tout d'abord, cette indépendance énergétique va réduire les couts de production des produits manufacturés moins chères, ce qui rend les produits américains moins chers. Conjugués avec la robotique et la recherche, ces innovations vont provoquer un mouvement de rapatriement des industries américaines de la Chine vers les Etats-Unis. Ce mouvement de retour a d'ailleurs commencé et prend tous les jours plus d'ampleur. L'entreprise américaine «Cater Pillar» constitue un

il est clair que l'indépendance énergétique américaine s'affirme de jour en jour. De plus, cette indépendance s'affirme davantage si l'on parle d'un marché nord-américain de l'énergie. En effet, le Mexique et le Canada constituent deux grands producteurs et exportateurs de pétrole en direction des Etats-Unis.

Tableau 5: Evolution de la production de gaz aux Etats-Unis

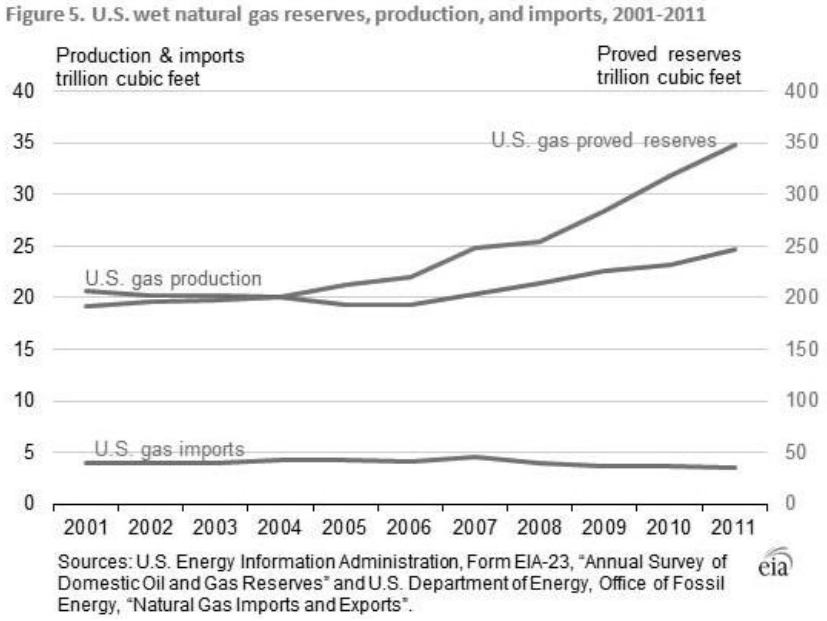

Impact de l'autonomie américaine en pétrole

Les découvertes croissantes de pétrole sur le continent américain ne manqueront indéniablement pas de rééquilibrer la géopolitique de l'énergie et surtout la politique extérieure des Etats-Unis. Ces changements affecteront successivement: l'économie américaine, les pays de l'OPEC, les pays importateurs ou producteurs de pétrole, la Chine, la Russie, et le Moyen-Orient. Outre les Etats-

été mis en place. En même temps, des projets de construction de nouveaux oléoducs sont en cours. Ainsi, en 2012, plus de la moitié de la production de pétrole du Dakota estimée à 480000 barils par jour a été transportée par train. Cet effort considérable démontre une grande frénésie pour l'or noir et une détermination à obtenir l'indépendance énergétique des Etats-Unis à tout prix(12).

Tableau 4: Evolution de la production et des importations de pétrole aux Etats-Unis

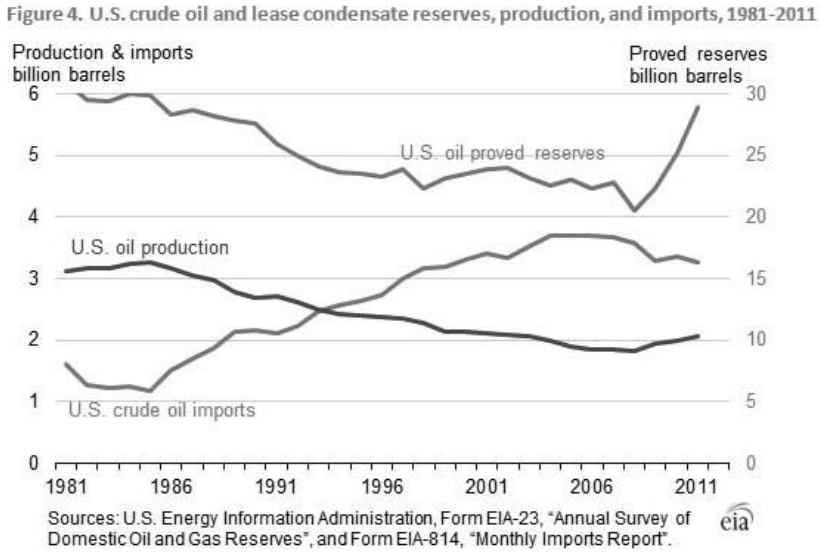

En outre, dès 2013, les Etats-Unis produiront plus de pétrole qu'ils n'en importent depuis 1995. En outre, ils espèrent dépasser la Russie en 2015 dans le domaine de la production de gaz. Somme toute, quelle que soit la différence entre les diverses estimations,

12- Ibid

et du Golfe seront, dès 2035, presque entièrement inexistants(11). D'un autre côté, au train où vont les choses, il est presque certain que cette indépendance énergétique américaine se fera bien plus tôt que 2035.

Tableau 3: Augmentation de la production américaine de pétrole

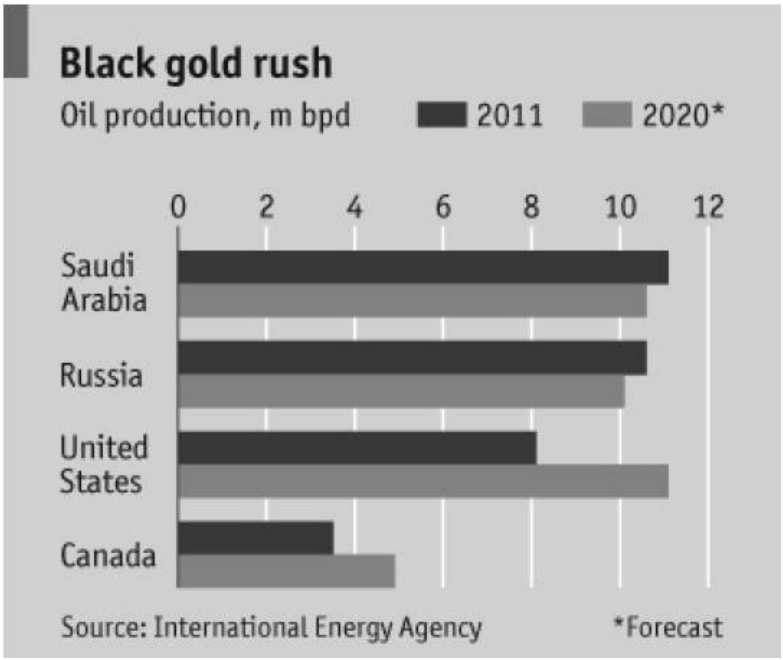

Source: International Energy Agency, cite par The Economist

Le pétrole des Etats-Unis provenant du schiste bitumineux est enclavé dans le Midwest. Il souffre d'un manque en système de transport solide pour acheminer l'approvisionnement vers les zones de consommation. Pour pallier à ce problème, un énorme système de transports ferroviaires, par oléoduc et par camion a

11- Ibid

à Chypre ou en Syrie à titre d'exemple commencent à exercer un impact politique et économique indéniable sur l'évolution du marché du pétrole. Loin de se ralentir, le pétrole fait l'objet d'un grand nombre de recherches d'exploration généralisées sur terre et sur mer. Toutes ces découvertes préfigurent un changement géopolitique en gestation qui ne manquera pas d'exercer à moyen terme un impact sur la politique étrangère des Etats-Unis dans le monde. En outre, pour la première fois depuis des décennies, le prix de l'énergie mondiale pourrait être influencé par l'hémisphère américain et non point par l'OPEP comme ce fut le cas depuis les années 80 du siècle dernier.

Projection de l'évolution de la production de pétrole aux Etats-Unis

Dans un rapport publié en novembre 2012, l'Agence Internationale de l'Energie estime que les Etats-Unis produiront, dès 2020, plus de 11 millions de barils par jour[10]. Le rapport ajoute que les Etats-Unis seront autosuffisants en énergie en 2035.

D'un autre côté, selon le Secrétariat d'Etat américain de l'Energie, près de la moitié de la consommation de pétrole brut sera produite, dès 2020, au États-Unis. En outre, 82% de ce pétrole proviendra des deux côtés de l'Atlantique. Le rapport ajoute que les exportations de brut à partir des pays arabes du Moyen-Orient

10- Annual Energy Outlook 2006, US, 2013.

l'exploration et du forage. Au plan géographique, les découvertes les plus substantielles ont eu lieu au Texas, au Dakota du Nord, et dans le Golfe du Mexique où il existe un espoir de découvertes beaucoup plus importantes que celles effectuées jusqu'à présent. Grâce à toutes ces découvertes, le total des réserves de pétrole des Etats-Unis s'élevait en 2011 à 5,84 milliards de barils(9).

Tableau 2. Le total des réserves de pétrole aux Etats-Unis

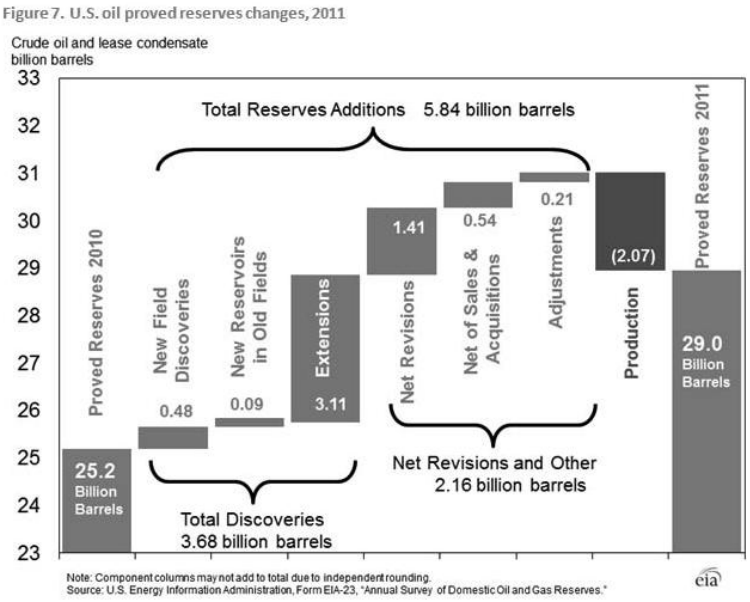

Source: United States Energy Information Administration, Washington D.C., WWW. EIA.gov/, consulté le 15 novembre 2013.

D'un autre côté, les immenses découvertes de pétrole dans un grand nombre de pays comme le Canada, le Brésil, le Venezuela, l'Afrique, la Colombie, et dans l'ouest de la Méditerranée, au Liban,

9- United States Energy Information Administration, Washington D.C., www.eia.gov/, consulté le 15 novembre 2013.

Table 1. Réserves de gaz et de pétrole découverts aux Etats Unis, 2010 - 2011

	Crude oil and lease condensate *billion barrels*	**Wet natural gas** *trillion cubic feet*
U.S. proved reserves at December 31, 2010	*25.2*	*317.6*
Total discoveries	*3.7*	*49.9*
Net revisions	*1.4*	*-0.1*
Net adjustments, sales, acquisitions	*0.7*	*6.0*
Production	*-2.1*	*-24.6*
Net additions to U.S. proved reserves	**3.8**	**31.2**
U.S. proved reserves at December 31, 2011	**29.0**	**348.8**
Percentage change in U.S. proved reserves	**15.0%**	**9.8%**

Notes: Wet natural gas includes natural gas plant liquids. Columns may not add to total due to independent rounding.
Source: U.S. Energy Information Administration, Form EIA-23 "Annual Survey of Domestic Oil and Gas Reserves.", Rapport publié le 1 aout, 2013.

Dans ce renforcement des capacités de production américaine d'énergie, il faut signaler également les découvertes de pétrole conventionnel effectuées sur le territoire américain qui compensent, en partie, le déclin de la production pétrolière du reste du pays. Elle est le fruit des immenses avancées technologiques faites ces dernières années dans le domaine de

schiste bitumineux ne doit pas être inferieur à 75 dollars. La hausse du prix du pétrole sur le marché mondial- à plus de 100 dollars le baril- a rendu cette exploitation économiquement possible.

A ce propos, les schistes bitumineux de l'Alberta au Canada sont moins coûteux à exploiter qu'aux Etats-Unis. De plus, le développement de la production du schiste bitumineux est moins difficile au Canada qu'aux Etats-Unis car les réserves sont situées dans une région de la taïga pratiquement inhabitée dont les grandes rivières se jettent dans l'océan Arctique rendant l'eau nécessaire à l'exploitation des schistes plus facilement disponibles qu'au Dakota du Nord aux Etats-Unis ou au Texas. En outre, ces derniers ont un accès total à l'exploitation de ces sables dans le cadre de l'Accord de libre-échange nord-américain (NAFTA).

Tous ces efforts technologiques ont permis à la fois d'augmenter, de manière considérable, la production et les réserves de pétrole aux Etats-Unis. En 2011, les explorations conduites par les compagnies pétrolières ont permis l'augmentation des réserves de pétrole de 3.8 milliards de barils de pétrole brut. Quand aux réserves de gaz, elles ont augmentée de 31.2 trillions de mètres cubes en 2011 pour atteindre 348.8 trillions de mètres cubes fin 2011. Depuis cette date, ces chiffres continuent de croître[8].

8- United States Energy Information Administration, Washington D.C., www.eia.gov/, consulté le 15 novembre 2013.

bassin du fleuve d'Orénoque au Venezuela. Mais, de nouvelles découvertes sont enregistrées régulièrement. Les réserves mondiales de schiste bitumineux sont estimées actuellement entre 2800 et 3100 milliards de barils de pétrole potentiellement exploitables en fonction des technologies disponibles, dont 1000 à 1200 milliards de barils aux États-Unis(5) car il faut distinguer les «ressources» et les «réserves» de schiste bitumineux(6).

Selon les études effectuées aux Etats-Unis par le «Bureau of Land Management», ce pays possède une des plus importantes réserves de schistes bitumineux au monde. Il détient des réserves estimées en 2005, à 800 milliards de barils d'équivalent de pétrole exploitables, soit assez pour satisfaire pendant 110 ans les besoins en pétrole des Etats-Unis sur la base de leur consommation actuelle(7). Au plan technique, l'exploitation du schiste est devenue possible à travers le processus de friction qui consiste à injecter de l'eau chaude sous terre pour séparer le bitume du sable. Très polluante, cette technique est toujours interdite dans un certain nombre de pays comme la France. Cependant, des procédés moins polluants d'exploitation du schiste viennent d'être mis à jour ce qui laisse prévoir un plus grand recours à ce produit dans les années à venir.

La principale contrainte au développement de l'exploitation du schiste bitumineux était d'origine économique et non technique. En effet, pour être rentable, le coût du baril produit à partir du

5- United States Energy Information Administration, Washington D.C., www. EIA.gov, consulté le 15 novembre 2013.

6- Les «ressources» se rapportent à tous les gisements de schiste bitumineux, alors que les «réserves» représentent les gisements susceptibles d'être exploités grâce aux technologies actuelles.

7- Bureau of Land Management, Washington D.C., 2005.

stratégique, l'industrie américaine et le prix du gaz sur le marché américain ayant chuté de 60% en dix ans. Elle permettra de réduire le cout des produits manufacturiers américains, les rendant de la sorte plus compétitifs sur le marché international.

Cette soudaine abondance d'hydrocarbure provient d'une double révolution technologique rendant récupérable des quantités importantes de pétroles considérées jusque-là inaccessibles et de l'exploitation du schiste bitumineux pour produire du pétrole. Ce boom prend son point de départ en 2003 alors que de petits producteurs indépendants commencent à exploiter ces nouvelles techniques. Ces petits producteurs ont été rejoints par les grandes compagnies pétrolières à partir de 2008. En 2003, on dénombrait moins de deux mille puits horizontaux en activité aux Etats-Unis. Dix ans plus tard, en 2013, on en dénombre plus de quarante-cinq mille entrainant la production de brut vers la hausse.

Le schiste bitumineux, source du changement aux Etats-Unis

La découverte, ces dernières années, d'énormes quantités de schistes bitumineux au Texas et surtout au Dakota du Nord, commence à modifier la géopolitique du pétrole. Le schiste bitumineux constitue un mélange de bitume brut, qui est une forme semi-solide de pétrole brut, de sable, d'argile minérale et d'eau. C'est un sable enrobé d'une couche d'eau sur laquelle se dépose la pellicule de bitume. Les gisements de sable bitumineux représentent une importante source de pétrole brut de synthèse. Les plus importants gisements du monde se trouvent en Alberta au Canada, au Dakota du Nord aux Etats-Unis et dans le

le chemin du temps quand ils étaient la première puissance pétrolière du monde. La consommation de pétrole américaine, soit 18 millions de barils par jour, provenait – il ya quelques années encore- pour plus de la moitié de l'étranger. Ainsi, la production de pétrole des Etats-Unis était tombée à 5 millions de barils/jours en 2008. Mais, la tendance s'est inversée depuis 2006. Les importations commencent à baisser et inversement la production nationale à augmenter. En effet et depuis 2006, les importations de pétrole américain ont presque diminué de moitié, passant de 13 millions de barils en 2006 à 6.7 millions de barils en 2012(3).

D'autre part, la production de pétrole devrait passer le cap des 7 millions de barils avant fin 2013 et celui des 8 millions de barils avant fin 2014. L'Agence Internationale de l'Energie (AIE) prévoit que dès 2017, les Etats-Unis redeviendront le premier producteur de pétrole au monde, devant l'Arabie Saoudite et la Russie. Selon les prévisions de cette Agence, le chiffre de 10 millions de barils/jours sera atteint dès 2015. En outre, cette tendance à la hausse pourrait se prolonger jusqu'en 2035(4).

Les changements dans le secteur gazier seront encore plus rapides et déterminants. Ainsi, selon les prévisions de l'Agence Internationale de l'Energie, la production de gaz des Etats-Unis dépassera celle de la Russie à partir de 2015. Cette augmentation devrait permettre de remplacer la production d'électricité à partir du charbon trop polluant et plus coûteux par celle du gaz. L'incidence économique de cette mutation est d'une importance

3- Ibid.

4- Agence Internationale de l'Energie, Word Outlook Energy, 2013.

de barils fin 2008[1]. En 2005, les importations pétrolières des Etats-Unis représentaient deux fois la production. Pour pallier à ce déclin, une stratégie agressive a été adoptée dans le but d'assurer l'approvisionnement en pétrole. Cette stratégie consistait à conclure des alliances avec les pays producteurs de pétrole en supportant des régimes dictatoriaux nonobstant les droits de l'homme et les principes démocratiques. Riche en pétrole, le Moyen-Orient figurait au cœur de cette stratégie américaine qui s'étendait de l'Afrique du Nord jusqu'au Golfe. Cependant, la découverte du schiste bitumineux en quantité énorme au Etats-Unis, au Canada et au Venezuela commence à faire changer la donne de manière radicale. En effet, les Etats-Unis sont de nouveau en train de redevenir une puissante non seulement productrice mais également exportatrice de pétrole, et ceci est prévu dans les quelques années qui viennent. Cette révolution énergétique va marquer la première moitié du XXIe siècle[2]. Il en résultera des changements dans la géopolitique du pétrole, lesquels influenceront la politique étrangère américaine spécialement au Moyen-Orient, grand producteur de pétrole et de gaz naturel.

Une production énergétique croissante

La révolution énergétique se déroule depuis dix ans aux Etats-Unis mais ses manifestations commencent à se faire sentir. Ce boom pétrolier et gazier que connaissent les Etats-Unis retrace

1- t Atlantico Business, **«Pourquoi le pétrole s'apprête-t-il à faire renaitre l'Amérique»**, novembre 2013, www. Atlantico.fr, consulté le 3 novembre 2013.

2- Dans notre étude, nous nous baserons principalement sur les statistiques de l'Agence Internationale de l'Energie, celles de l'OPEP et les centres de recherche américains les plus importants en la matière.

L'indépendance énergétique des Etats-Unis et son impact sur les pays producteurs et consommateurs de pétrole

Dr. Georges LABAKI*

Introduction

Les Etats-Unis furent les pionniers de l'industrie pétrolière au monde. Un des premiers puits a été creusé en 1859 par Edwin Drake à Titusville en Pennsylvanie. Le secteur pétrolier a atteint rapidement l'échelle industrielle à partir de 1901. Jusqu'à la fin des années cinquante, les Etats-Unis produisaient le charbon, le pétrole et le gaz naturel dont ils avaient besoin. Cependant, l'accroissement de la consommation de pétrole poussa les Etats-Unis à importer son pétrole de l'étranger. La production de pétrole des États-Unis a commencé à décroitre dangereusement à partir de 1970. En outre, les réserves pétrolières prouvées des États-Unis qui s'élevaient à 39 milliards de barils en 1970, ont diminué jusqu'à moins de 21 milliards

* *Chercheure*

with the concept of "liberal hegemony" with the objective of obtaining American primacy and promoting democracy and containing rogue states and international terrorism. The Obama Administration has just been attempting to have a non-ideological foreign policy where strategies are tailored to specific problems. Such an approach does not constitute a grand strategy, but could possibly be termed as a "selective engagement".

This does not mean, however, that American uni-polarity in the region has given way to a new balance of power. There is no rising power to grab the throne. Russia with its present diplomacy does not have the economic, military, or political means to fill the gap. China so far has shown no interest or ability in playing any role beyond securing energy supplies. The US engaging Iran will make the region look different, but not dramatically so. The new balance of power in the Middle East does not mean a rupture in the US-Saudi or US-Israel relations. The balance of power only works if the United States maintains strong relations with all the sides.

it clear that there were limits to nurturing democracy in Egypt, Bahrain, Libya, Tunisia, or Yemen(42).

The blueprint drawn at the White House is a model of pragmatism – avoiding the use of force except to respond to acts of aggression, disruption of oil supplies, terrorist networks, or weapons of mass destruction proliferation. The approach favored diplomacy to military engagement and raises doubts about whether the US would ever again use military force in the Middle East.

Critics of this pragmatic policy say that this view can't make a decisive difference in what is going on in the region, but it will give to the Obama Administration the flexibility and time to tackle problems in other regions of the world.

In reality, the power vacuum in the Middle East is becoming obvious. There is no single great power remaining in the region. At the same time, the core of Arab power of politics is flat on its back and torn by political failures and societal divisions and is unable to play any meaningful role(43).

Conclusion

It would be fair to say that the Obama Administration inherited a lot of problems from the Bush Administration's grand strategy

42- James Rubin, **"Susan Rice Won't Make Much Difference"**, New Republic, 5 June 2013, http://www.newsrepublic.com/article/113395/susan-rices-national-Security-appointment-wont-change-much.

43- Mark Landler, **"Rice Offers a More Modest Strategy for Mideast"**, New York Times, 26 October 2013, http://www.nytimes.com/2013/10/27/world/middleeast/rice-offers-a-more-modest-strategy-for-mideast.html.

American pullout from the region, but also by the rise of Iranian hegemony. These concerns have brought forward the option of a surprising alliance of interests between Israel and the Gulf states. Such an alliance will fall apart the moment Saudi Arabia moves to acquire nuclear technology of its own. Obama's principal problem will remain in the lack of trust coming from friendly states doubting his ability to implement any commitment he makes.

A Review of the Obama Doctrine

Obama's appointment of Susan Rice as his National Security Advisor is not likely to change the US foreign policy very much. The decision-making on foreign policy has always been made by the President himself, and all the choices have been already set. The most important second term appointments which may affect the course of foreign policy were the appointments of John Kerry as Secretary of State and Chuck Hagel as Secretary of Defense(41). However, Ms. Rice, along with her aides, has been trying to set up a mid-course correction for the US policy in the Middle East. It is believed that Obama has adopted the priorities established through this review. Obama specified these priorities in his speech to the UN General Assembly; they would focus on negotiating a nuclear deal with Iran, mitigating the war in Syria, and brokering peace between the Israelis and the Palestinians. On everything else the US would take a backseat. Obama made

41- Amos Harel, **"Nuclear Deal Aftermath",** Haaretz, 30 November 2013, http://www.haaretz.com/weekend/week-s-end/premium-1,560906.

Israel wants a complete dismantling of Iran's capabilities, while the US wants an agreement which could ultimately stop Iran from getting enough material to make a bomb(39). The impact on US-Israeli relations, however, could be serious in case Netanyahu continues his condemnation of the deal and continues to work with Israel's friends in the US Congress to torpedo it. Obama is aware of the risk and has taken steps to ratchet down the heat. For the Israeli side, the US policy in the Middle East and its engagement with Iran brings with it more costs than benefits.

In fact, the Iranian nuclear program has been slowed by the deal, but the process serves the Iranians as de facto international recognition of their right to enrich uranium; they have already made significant advances in the whole cycle of producing nuclear fuel.

The view from Israel is that the United States, preferring diplomacy over the use of massive military force, rushed to achieve the Geneva agreement and reached a compromise like the one it had achieved dealing with the Syrian chemical weapons issue(40).

There is a large disparity between the US perception of the interim agreement and the reaction in the Middle East. Saudi Arabia and the Gulf states have been worried not only by the

39- Michael Cohen, **"Israel Kicks Its Most Important Ally in the Shins"**, The Guardian, 26 November 2013, http://www.thegaurdian.com/commentisfree/ 2013/nov/26/Israel-iran-deal-historic-mistake.

40- David N. Sanger and Jodi Rudoren, **"Split on Accord on Iran Strains U.S.-Israeli Ties"**, The New York Times, 19 November 2013, http://www.newsdiffs.org/diff/362622/www.nytimes.com/2013/11/19/world/middleeast/.

Studies believes that a final agreement between the US and Iran may have to address issues like Iran's support for Assad's regime and Hezbollah. Such a broadening of the issue could give the Saudis a chance to voice their opinion about the future of the region.

Saudi Arabia may actually be spurred to pursue its own initiative towards forging better ties with Iran in the wake of Rouhani's professed desire for better relations(37). Despite the common assumption of rivalry based on sectarian and geopolitical differences, Riyadh and Teheran have always shown their intentions to temper sectarian tensions and to cooperate on shared interests. They both know that continuous confrontation harms their respective national interests and economies.

These worrisome trends in the US-Saudi relations are unlikely to seriously jeopardize the survival of Gulf regimes though they are creating a toxic political environment, and the Obama Administration must not lose sight of these realities.

Historical Achievement – or Historical Mistake

When the deal with Iran on its nuclear program was announced, Prime Minister Netanyahu labeled it as a "historical mistake". The deal may cause the most serious risk in US-Israel relations in several decades. The growing divide comes from the fact that the two governments don't see eye to eye on Iran's nuclear activities(38).

37- Chas W. Freeman, Jr., **"U.S. Grand Strategy in the Middle East"**, Middle East Policy Council, http://www.mepc.org/hill-forums/us-grand-strategy-middle-east-o?tr.

38- Wehrey, cited in endnote 30.

all of the US key allies in the region are in open revolt against his policies. Washington's relationship with Riyadh may prove the hardest to patch up(34). Saudi concerns about Iran relate to a whole range of actions seen by the Kingdom as a threat to their influence and even their grip on power at home. They see any realistic deal as American acquiescence to Teheran's hegemonic drive in the region. The Saudis think the deal does not curb Iranian ambitions; it just takes the United States out of the regional security equation. Obama's policies in the Middle East have increasingly irreconcilable priorities when it comes to Gulf security(35). While Obama focuses on Iran's nuclear program, the Saudis see potential threats and the arranging of other Iranian activities in several Arab countries in addition to Iran's intent to use Shiite communities to stoke unrest in the GCC countries.

The threat of Iran destabilizing the governments of the GCC is no longer a top concern for Washington. Chas Freeman, a former US ambassador to Saudi Arabia, believes that the Saudi concerns go beyond the fear that Washington will no longer intend to contain Iran but may actually align itself with it again, thinking of the time more than thirty years previously when Iran was called the regional gendarme of the United States(36). They are clearly afraid of returning to what they were under the Shah's regime. Jon Alterman from the Center for Strategic and International

34- Ibid.

35- David Kenner, **"Why Saudi Arabia Hates the Iran Deal",** Foreign Policy, 19 November 2013, http://www.foreignpolicy.com/posts/2013/11/14/why_saudi_arabia_hates_the_iran_deal_0.

36- Ibid.

Then the prospect of a US-Iran rapprochement came which was perceived as a sign of American readiness to give the Iranian government more space to maneuver for influence in Iraq, Syria, and Lebanon, and leaving the powerful Islamic Revolutionary Guard with the ability to meddle in the Gulf countries. The Saudis' interpretation of the US-Iranian rapprochement was that it was a catalyst to increase Teheran's attempt to project power and break free from its isolation.

The breach became dramatic when Saudi Arabia announced its refusal to accept a seat on the United Nations Security Council, in what Prince Bandar bin-Sultan, the Intelligence Chief, described as "A message for the US, not the UN" according to the Wall Street Journal. Other Saudi officials voiced, "A high level of disappointment in the US government dealings on Syria and the Palestinian issue"(32). The Obama Administration should really be worried that the Saudi views and concerns are shared by Egypt, Jordan, UAE, and Israel. These countries argue privately that Obama has shredded US influence by dumping his allies and embarking on negotiations with Iran without consulting with them(33).

Now, as President Obama intends to pursue a permanent deal with Iran over its nuclear program, he should keep in mind that

32- Nawaf Obeid, **"Saudi Arabia Shifts to More Activist Foreign Policy Doctrine"**, 17 October, 2013.

33- David Ignatius, **"The U.S.-Saudi Crackup Reaches a Dramatic Tipping Point"**, 23 October 2013, http://www.commercialappeal.com/new/2013/oct/26/david- Ignatius-the-us-saudi-crackup See also Tom Phillips' **"What's Got Into the Saudis"**, CNN Special, 19 October, 2013, http://www.cnn.com/2013/10/19/opinion/saudi-arabia-security-coundil-phillips/.

with Washington. Riyadh's ultimate interest lay in the end of the Brotherhood government for political as well as ideological reasons. Saudi Arabia together with UAE and Kuwait started pouring billions of dollars into the Egyptian military regime. Having an unstable Egypt on top of the crises in Bahrain, Syria, and Yemen would be too much for the Kingdom to bear. On the other hand, Saudi Arabia had a long-rooted relationship with the Egyptian military so the army was a natural partner. The Saudi aid was intended to pave the way for a resumption of Egypt's regional role in opposing Iranian dominating influence in Syria, Iraq, and Lebanon. In the Saudi assessment, the Obama Administration is hesitant, undecided, and weak, and Saudi Arabia along with other Gulf countries cannot afford to wait while Washington vacillates.

When the Syrian chemical weapons attack occurred on August 21, 2013, the Saudis seemed relieved that Obama had finally decided to enforce his red line and launch a military strike. The Saudi officials were among the signatories of a statement at the G-20 Summit for military action against Syria. Saudi hopes were later dashed with the accord between Obama and Putin and the consequent UN Security Council resolution that demanded Assad to turn over Syria's chemical weapons. The Saudi media found in that move a ploy to prolong the conflict and to insure the survival of Assad. The Saudis along with their regional allies saw that the deal would marginalize their role(30).

Saudi Arabia's displeasure over Syria's deal was reflected in the cancellation of Prince Saud al-Faisal's speech at the UN General Assembly(31).

30- Fredric Wehrey, **"What to Make of Saudi Hand-wringing"**, 15 October 2013, arnegie Endowment for International Peace, http://www.carnegieendowment.org/2013/10/15/ what-to-make-of-saudi-hand-wringing/.

31- Ibid.

are troubling and uncertain times with likelihood for Saudi Arabia to clash with US interests. It's in the Gulf's geo-strategic landscape that the sharpest breaks between Saudi and US views are emerging. Regional tensions and the rise of sectarianism have been adding up to the disparity of their views(28).

The more the region around Saudi Arabia falls into chaos, the less the Kingdom will be willing or able to act as a pillar of American strategy. Several events brought the Saudis to question the commitment and reliability of their strategic relations with the United States. Washington's support of the Muslim Brotherhood government in Egypt and the use of chemical weapons in Syria elicited from Riyadh anger and accusations of US unreliability and even betrayal(29). These events were followed by the engagement of the US with Iran which has developed from the unprecedented phone call between President Obama and the Iranian President Rouhani. That initial contact brought to the fore a US-Iranian breakthrough that facilitated the signing of the interim nuclear agreement. All of these events have brought the Saudis to believe that the Kingdom needs to adopt a unilateral and more muscular policy to safeguard its own security and interests. It was really felt by the Saudi officials that something should be done to compensate for an apparent US retreat from the region.

When the Egyptian military, led by General Abdel Fattah El Sisi, ousted Mohammad Morsi from the presidency, the US solicited the Saudis to help in imploring Sisi to reach a compromise with Morsi. The Saudis found themselves working at cross-purposes

28- Michael Gerson, **"The U.S. Has Tragically Misplayed Syria",** The Washington Post, 4 June 2013, http://www.washingtonpost.com/2013-06-03/opinions/ 39715185_1_Syria-u-s-arms-hezbollah.

29- Valin Nasr, **"The Dispensable Nation – American Foreign Policy in Retreat"**, New York: Doubleday, 2013), 194-195.

attending a Geneva conference. If the FSA acquiesced, it would be discredited and more Syrians would choose to fight under the Jihadist banner.

Under the present conditions and with the continuation of attacks by the Syrian Army along with Hezbollah, an outside intervention is needed to make a difference on the ground. Such a possibility is non-existent as long as the United States is unable or unwilling to lead it.

The Obama Administration should reassess its strategy towards Syria and provide the opposition with the necessary weapons and training to enable it to correct the balance of force on the ground. The timing of the Geneva talks would depend solely on such developments(26). At the same time, the United States should continue to work with the Russians to forge a common vision for the transition and an understanding of how to get to that point before forcing the opposition to go to Geneva. Without raising the costs for the Syrian regime with a clear show of US support for the opposition, there is no way to persuade Assad and his sponsors in Teheran and Moscow to play constructive roles in the conflict's end game(27).

US-Saudi Clash of Interests

So much in the Middle East depends on Saudi Arabia's stability, including the Gulf countries' security as well as the prospects for a steady oil supply and reasonable energy prices. Saudi Arabia and the Gulf countries have pursued for half a century policies that align closely with the US strategy in the region, but these

26- Anthony H. Cordesman, "**America Needs to Move Decisively in Syria"**, The Center for Strategic and International Studies, 15 June 2013, http://www.realclearworld.com/2013/06115/america_needs_to_move_decisively_in_syria.

27- Tabler, **"Syria's Collapse"** cited in endnote 23 and Cordesman, **"President Obama and Syria"** and **"America Needs to Move Decisively"** cited in endnotes 25 and 26.

the US is waiting. After three years the US still has no clear strategy for dealing with the Syrian civil war. The US limited humanitarian aid and military assistance may come to border on tragicomedi[24].

The Syrian civil war has escalated in ways that pose a growing strategic threat to the United States' interests and its allies. Most significantly, it has strengthened Iran's role in Syria, in Iraq, and in Lebanon. If Assad wins this war, he will be far more dependent for his security on Iran, Hezbollah, and the Iraqi Shiites militias[25].

John Kerry, the Secretary of State, seems to be very enthusiastic about a negotiated settlement with Syria by calling for a Geneva conference along with the UN Secretary General and his Russian counterpart Sergei Lavrov. Iran's participation in the conference is becoming almost certain. The presence of Iran at the conference may turn into a problem rather than a solution. Some of the Syrian opposition factions accuse Iran of being an occupier of Syria. On the other hand, Saudi Arabia has previously declined to attend the conference if Iran is invited. Kerry should know that for the Assad regime, negotiating the sharing of power could only happen when it feels that its ultimate hold on power is threatened. Right now, President Assad, with Russia providing arms and ammunition and the Iranian Quds Force along with Hezbollah fighting his battles, believes he is on the verge of winning the war. Under these conditions, there can be no negotiated settlement in Geneva, and the process undertaken by Kerry is marginalizing the opposition. After receiving inadequate support from the United States and taking a hard beating on the ground, the FSA (Free Syrian Army) was right to decline

24- Ibid.

25- Anthony H. Cordesman, **"President Obama and Syria: The "Waiting for Godot" Strategy"**, 1 September 2013, http://www.csis.org/publication/president- Obama-and-syria-waiting-godot-strategy.

torn apart the state and divided the country[22]. Syria effectively is on the way to being fractured into several non-contiguous areas, most of which may fall under Islamist or terrorist control. The Kurdish North is already seeking autonomy under the leadership of the Kurdish Union Democratic Party. Andrew J. Tabler in an essay in Foreign Affairs published in July/August 2013 warned of a situation in which Syria shifts from a mostly contained humanitarian catastrophe to a strategic disaster for the United States and its regional allies. A country in the heart of a region that has 65% of the world's oil reserves and 40% of its natural gas is becoming a lawless haven for terrorists. The question is not whether the Obama Administration will intervene to resolve this conflict but when, how, with what means, and at what cost[23]. Obama should know that the Las Vegas rules do not apply to Syria: what happens there will not stay there. The massive refugee crisis and the fallout of the war will threaten the security of Iraq, Jordan, Lebanon, Israel, and Turkey. Obama should know the longer the conflict lasts, the greater the threat it poses will be and the harder it will become to do anything about it.

To stop Syria's meltdown and to contain these threats, Obama needs a new approach including a partial military action aimed at convincing all sides to go to the Geneva Conference, but Obama does not seem to be doing any of that. Anthony Cordesman has said in an article that the instruction manual President Obama has read on what to do in Syria seems to follow Samuel Becket's play "Waiting for Godot". He has transformed calls for immediate action into a waiting game where it is not clear for what he or

22- Jennifer Rubin, **"Obama: The Missing Imam in Foreign Policy"**, The Daily Beast Reports, 19 November 2013, http://www.washingtonpost.com/blogs/right- turn/wp/2013/11/19/obama-the-missing-imam.

23- Andrew J. Tabler, **"Syria's Collapse, and How Washington Can Stop It"**, Foreign Affairs, July/August 2013, http://www.foreignaffairs.com/articles/ 139457/andrew-j-tabler/syria-collapse.

American diplomacy should be aware of the complexities of the actual transition in Egypt from the Muslim Brotherhood rule towards a new system shaped by a greater influence exercised by the military. It seems that future Egyptian government will listen less to the United States(20).

Reports coming from Washington relate that there is tension between the White House Staff and the State Department. The news spilt over lately when the National Security Advisor Susan Rice laid out her critical appraisal of the Egyptian government which contradicted the Secretary of State John Kerry's assessment that Egypt was "on the path to democracy". This discrepancy reflects the great rift that has been simmering behind the scenes for several months and illustrates the divergent Egypt policies pursued at the White House and the State Department.

Such a rift among the national policy players is not new in American administrations, but what is strange is that the President is not taking any role to solve the situation. Officials and experts see that the Administration's policy towards Egypt is hampered, not only by internal tensions, but also by being ad hoc and reactive without a long term strategy approved by President Obama. The same could be said of the President's entire policy to the Middle East region(21).

Syria, Obama's Nightmare?

Syria is melting down as a state and as a nation. The crisis in Syria was led to the killing of over 150,000 people and displaced half of the Syrian population. The real danger is that the country could end up looking more like Somalia where the civil war has

20- Ibid.

21- William Quandt, **"U.S. Grand Strategy in the Middle East",** Middle East Policy Council, http://www.mepc.org/hill-forums/us-grand-strategy-middle-east-o?tr.

Sadat and Mubarak were the rulers. Washington can no longer do that under the present transformation the country is undergoing. It is very hard to guess where it is all going to end, but the US-Egyptian relationship remains as a cornerstone for US policy in the region. When the Muslim Brotherhood won the elections, Washington tried hard to work with a government that had been elected by the people. Obama was accused of going too far in cooperating with the Muslim Brotherhood and ignoring some of the fundamental principles of democracy and the interests of other Egyptian groups opposed to the rule of the Muslim Brotherhood.

Washington probably had no other choice than working with the Cairo government, but it didn't have to ignore Morsi's attempts to push away from democratic principles undermining freedoms and changing the character of the Egyptian society. The Brotherhood's vision was deeply offensive to supporters of women's rights, legal protection for minorities, free media, and respect for the rights of the opposition(18).

When the Egyptian government went after the civil society, arresting and convicting forty-three members of non-governmental organizations to include sixteen Americans, the US kept its voice low. At a later time, Secretary of State John Kerry took a stand to defend those workers and the democratic process by waving the human rights pre-conditions of US aid to Egypt(19). In fact, the Obama Administration has to think of new ways for dealing with a new Egyptian leadership. Egypt remains important for regional stability, and it is also geo-strategically important for the United States.

18- Ibid.

19- Ghitis, cited in endnote 15.

regressive, corrupt, tyranny in many other Arab states that are no less illegitimate than Libya.

The Obama Administration kept quiet about the back-sliding of Egypt. The country is ruled by the military with on-going arbitrary arrests, military trials, torture, censorship and humiliation.

Earlier, Obama and important advisors had hoped to install the Muslim Brotherhood in Egypt and throughout the Middle East. Billions of dollars from the Obama Administration to the Muslim Brotherhood helped to bring Mohammad Morsi to the presidency. In reality, Morsi did not have an economic vision of his own, and he was a continuation of past economic policies under Hosni Mubarak that meant the vast majority of Egyptians was soon to lose trust in Morsi and Obama. In fact, Obama closed his eyes to the shortsighted policies adopted by the Muslim Brotherhood because he knew he was on the wrong side of history. The people of Egypt refused to be beholden to the wishes of Obama and the Muslim Brotherhood. Egyptians knew fully well that America only cares about protecting Israel, Saudi Arabia, and Turkey. Given this reality, the Egyptians decided to take the matter again into their own hands and to overthrow Morsi and the Muslim Brotherhood regime.

It is clear that Obama is now involved in face-saving knowing that the current changes in Egypt were not part of the White House script. Of course, the next few weeks and months are fraught with danger because events can always change unexpectedly.

Egypt - Obama's Headache

The United States needs to pay a lot of attention to what is happening in Egypt. This warning is not particularly new. Washington has taken Egypt for granted for many years when

his landmark speech vowing to end "the cycle of suspicion and discord between Americans and Muslims" affirming his belief that all people yearn for freedom, democracy, and justice.

When the Arab people took to the streets, Obama's ideals crashed into the hurdles of geopolitical realities and domestic political constraints. Obama put his political interests before the principles of freedom and democracy and fairness.

In his speech on May 19, 2011, on the Middle East and the Arab Spring, Obama did not have clarity of vision for his administration regarding what was happening in the Middle East. It was filled with contradictions and hollow presumptions. It was not a landmark speech. Obama was still speaking as if America could make much of a difference in the region(16). The events of that year have shown to what extent American influence has shrunk and how compromised America's moral and political standings continue to be.

As a matter of fact, Obama continued to be a flip-flopper dealing with Arab revolutions(17). He started another war against Libya because Qaddafi turned his tanks against his own people, but turned a blind eye towards what was happening in Syria and Bahrain. Obama was satisfied by imposing a few sanctions on Syria, and he kept welcoming the Bahraini king and officials despite all the atrocities committed against the Bahraini demonstrators.

Arabs and Muslims briefly imagined Barak H. Obama to be different from his predecessor. He's been an improvement, but improving from' catastrophic' to 'dismal' isn't much of an improvement. There has not been a word said about all

16- Rice, 730."No Higher Honor".

17- Pierre Tristan, **"Obama and the Arab Spring: A Failure of Vision",** http://middleeast.about.com/old/usmideastpolicy/a/Obama-And-The-Arab-Spring-A-Failure-Of-Vision.

the distorted vision of the president. However, Condoleeza Rice, Bush's Secretary of State, admitted in a speech that she delivered in 2005 what Obama had yet to do, "For sixty years, my country, the United States, pursued stability at the expense of democracy in this region, here in the Middle East, and we achieved neither." Condoleeza Rice again invoked this matter in her memoir No Higher Honor.

Since the beginning of this historic year the people of the Arab world have challenged the autocratic order in at least a half dozen states. Some have fallen; others teeter; a few have regained their balance. Still others have not yet faced the unrest, but brace for the day that will undoubtedly come. The desire for freedom will persist until it's secured(15).

Ms. Rice has tried to make a comparison between the American people insisting on the universality of the rights to freedom and democracy and the Arab people calling for these same rights, concluding that America cannot be neutral in the struggle between freedom and tyranny.

The most astonishing part is that the Arab Spring was launched by the younger generations and progressive idealists whose objective was to reshape their futures by overthrowing dictators and bringing in new democratic governments. The uprisings in Egypt, in Tunisia, and the Arab peninsula targeted strong American allies. America should have made a much stronger case for democracy. The uprisings happened under Obama who traveled to Cairo a few months before to deliver

15- Frida Ghitis, **"Obama Missed Out on Arab Spring"**, CNN, 3 July 2013, http://www.cnn.com/2013/07/03/opinion/ghitis-obama-egypt/

the ground for a Syrian conference in Geneva. It should be noted, however, that Mr. Obama has called for Mr. Assad to step down, but his diplomatic efforts on Syria have done very little to bring down Assad or to sustain the Syrian military opposition against a dug-in regime. Similarly, Obama's engagement policy with Iran does not fully serve US interests with most of the Middle Eastern countries. A broader engagement with Iran, one that could make it a cooperative partner on regional issues, seems to be far off. Obama, who has sought to refocus American policy on Asia, made a significant confession by returning to the Middle East and making it a major preoccupation for the rest of his second term and probably that of his successor. Despite a war-weary public and a declining US reliance on Middle Eastern oil, Washington would continue to be an active player in the region. However, America should not insist only on defending its own interests in the Middle East, but also on trying to resolve sectarian conflicts in countries like Iraq, Syria, and Bahrain, and, if necessary, on intervening militarily to stop humanitarian tragedies.

Obama and the Arab Spring

The Arab Spring presented the United States with a historic opportunity to take a clear stand on the side of freedom and democracy and strengthen its own standing in the region. Incredibly, the Obama Administration adopted a very timid and cautious attitude. Such an attitude made America look weaker, less influential, and less trusted by all the Arabs – foes and allies alike.

Due to the George W. Bush Administration's Mid-East policy which really was no policy other than 'war by every means,' American legitimacy and credibility were bankrupt because of

Syria. By resorting to diplomacy, Obama wanted a definitive end of the post-September 11 world dominated by two major wars and an endless battle against Islamic terrorism that keeps predator drones flying over Pakistan and Yemen(13).

The shift to diplomacy reflects the scaling back of the use of American power, not least in the Middle East, as well as accepting to deal with foreign governments as they are rather than pushing for regime change.

Obama is fully aware that diplomacy is a protracted process with often inconclusive outcomes. He also knows it is harder to rally the American public behind a multilateral negotiation than a missile strike against an enemy.

White House officials suggest that Obama had planned since 2009 to make this shift and that everything that came before it from the troop surge in Afghanistan to the raid that killed Osama bin Laden were cleaning up after his predecessor. In 2009, the United States had 180,000 troops engaged in two wars, and the Obama priority was winding down those wars. He had shifted foreign policy from a very military face to a very diplomatic face(14).

Much of this diplomatic endeavor has been on display in the travels executed by Secretary of State John Kerry, who in addition to his work on Iran and on Syria, was able to re-activate the peace negotiations between the Israelis and the Palestinians. Kerry spent greater efforts negotiating the destruction of the Syrian chemical weapons stockpiles, sealing a nuclear deal with Iran, and preparing

13- Mark Landler, **"Obama Signals a Shift from Military Might to Diplomacy",** The New York Times, 25 November 2013, http://www.nytimes.com/2013/11/26/world/…/longer-term-deal-with-iran.html.

14- Ibid.

the same time, he was faced with great international challenges including the inherited legacy of the wars in Iraq and Afghanistan, the rise of China, and the Arab Spring uprisings. In each of these cases, Obama employed a deliberate decision making process and formalistic management style to address the challenges at hand, calling for the help of allies and United Nations institutions(12). In some cases, Obama adopted a controversial unconventional decision that went against the recommendations of his foreign policy advisors. For instance, he decided on a thirty thousand troop surge in Afghanistan with the eventual goal of winding down the war while he sat idle in response to Arab uprisings in Egypt and Syria in what was called "leadership from behind".

This comparison demonstrates that if a president is a strong and effective leader with a clear strategy in mind, conditions domestically are favorable, and his strategy aligns with regional and international realities – then he can put a grand strategy in place. Interestingly, this analysis leads one to the fact that grand strategies are not as important as some people think. History has left us with many lessons where grand strategies were carried out with shortsighted operational plans for achieving them, leading to serious failures.

Obama's Engagement Policy

For Mr. Obama, the shift to diplomacy fulfills a campaign pledge he had made in 2008 saying he would stretch out a hand to America's enemies and speak to any foreign leader without pre-conditions. Obama knows that such a shift from military force to diplomacy will subject him to considerable political risk, especially when the policy goes to cover relations with Iran and

12- Birkenthal, 77, cited in footnote 5.

the case of President W. Bush, but as the US military intervened in Libya a fierce debate erupted in the United States over the possible existence of an Obama doctrine. The attack on Libya contradicted the doctrine of engagement which was declared as the principal platform of his foreign policy which was announced during his presidential campaign with a promise of engaging other nations and ending the two wars in Iraq and Afghanistan(9). After the military intervention in Libya, many columnists and observers bemoaned the United States strategic incompetence. The columnist Jackson Diehl wrote in the Washington Post, "This Administration is notable for its lack of grand strategy… or strategists". In January 2011, John Mearsheimer concluded in National Interests, "The root cause of America's troubles is that it adopted a flawed grand strategy after the cold war"(10). The economic historian Niall Ferguson argued in the Newsweek that US setbacks in the Middle East were "the predictable consequence of the Obama Administration's lack of any kind of a coherent grand strategy, a deficit about which more than a few veterans of US foreign policymaking have long worried". Some of the Administrations defenders like Michael Hirsh argued, "The real Obama doctrine is to have no doctrine at all. And that's the way it's likely to remain"(11). Hirsh meant it to be a compliment.

In reality, Obama faced tensions at the domestic level with a stalled Congress and a rapidly deteriorating public support and a struggling economy. The combination of these factors hindered his attempts to implement a grand strategy, with Congress and the economy posing the most serious threat to his attempt. At

9- Daniel W. Drezner, **"Does Obama have a Grand Strategy",** Foreign Affairs, http://www.foreignaffairs.com/articles/67919/Daniel-w-drener/does-obama-have-a-grand-strategy.

10- Ibid.

11- Ibid.

with the US establishment. When Bush entered the White House, he did not have a grand strategy. Prior to the September 11 attacks, he possessed a worldview and a set of beliefs about the international system. His 'grand strategy' came as a direct product of these attacks, and it was based on the principles of American primacy and capability to conduct a pre-emptive war(7). The implementation of the newly born strategy stemmed directly from global realities created by the attacks and was facilitated by his direct management style by which he privileged those advisors whose policy preferences aligned closely with his over those whose preferences did not. The divide among his foreign policy advisors was mitigated by his management style. It should also be noted that Bush's performance at the systematic level was equally strong. His Presidency was defined by action, not reaction. In the aftermath of the attacks, he passed sweeping counter-terrorism legislation and ordered the US invasions of Afghanistan and Iraq as a part of his global war on terror. Bush set forth a coherent 'grand strategy' based on a simplified view of the world and the role of the United States in it. He had benefited in carrying out such a strategy from a highly permissive domestic and international environment and a healthy US economy(8). However, Bush's grand strategy and its implementation do not mean it was necessarily good for the US world standing. The long wars that Bush initiated in Afghanistan and Iraq damaged the US global standing and were highly costly economically as well as in human lives.

President Obama faced a mixed array of opportunities and constraints rather than primarily hurtful or helpful factors as in

7- Ibid.

8- Ibid.

US 'Grand Strategy'

The term 'grand strategy' came into existence when military strategist Basil Liddell Hart and historian Edward Mead Earle reasoned, "States need strategies, not just during wars, but also in peace time". They claimed that through having such a strategy, "A state might prevent wars from breaking out and prevail in any that did". Other scholars and government officials define 'grand strategy' differently: "The big idea of foreign and national security policy – the overarching concept that links ends, ways and means, the organizing principle that allows states to plan and prioritize the use of all instruments of national power – diplomatic, economic, cultural, and military"(5). Consequently, a grand strategy for the United States towards the Middle East cannot just be a list of policy aspirations or priorities; it must consist of a "clear articulation of national interests backed by a set of operational plans for advancing them". Such a strategy must be conceived and put forward by the US President.

Overall, successful 'grand strategy' requires the following: (1) a clear, simple, easily implemented idea based on the president's beliefs; (2) a permissive domestic environment rooted in presidential popularity, leadership, and partisan support; and (3) international leadership rather than reaction(6). Examining the George W. Bush presidency will represent a successful attempt to provide an ideal case study of the conditions that make it possible for a president to design a grand strategy and implement it – even if it wasn't a good one. Observers refer to Bush's success as part of his management style and his relationship

5- Sara Birkenthal, **"Grand Strategy in U.S. Foreign Policy: The Carter, Bush and Obama Doctrines"**, http://www.scholarship.claremont.edu/cgi/view content.cgi? article=16718

6- Ibid.

some people, it's much too early to anticipate History's verdict on the Obama Administration's grand strategy[4]. The current President has three more years left in his second term, and the course of events in the Middle East could change drastically within that time.

This paper seeks to evaluate the success and failure of Obama's 'grand strategy' in the Middle East, if he had ever really adopted one. Nevertheless, it will try to determine under what conditions the United States President can implement his grand plans given the nature of domestic, regional, and international opportunities and constraints, and what the implications of doing that are for the US standing and interests. To be fair in the analysis which will be undertaken in evaluating the Obama evolving doctrine on foreign policy, this paper will use the methodology of comparing the performances of the George W. Bush and Barak H. Obama presidencies in foreign policy towards the Middle East. In doing so, this study seeks to ascertain whether Obama succeeded in implementing a 'grand strategy' in the Middle East during the first term and part of the second term of his presidency. On the other hand, this paper will address the question of how well, in the face of opportunities and constraints, the President managed the various crises that have erupted in the Middle East and what the implications were for the United States and its allies. For this matter, the study will cover the performances of the US strategy *vis-a-vis* the Arab Spring, the intervention in Libya, the policy towards Egypt, the US inaction in Syria, and the reaching of an interim agreement with Iran on the nuclear program, and it will look over the consequences of that on the US relations with Saudi Arabia and Israel.

4- Dennis B. Ross and James F. Jeffrey, **"Obama II and the Middle East – Strategic Objectives for U.S. Policy",** A Washington Institute Strategic Report (March 2013).

who served as strategic pillars of regional stability; they have faced the rise of terrorist activities; and they have faced threats of non-access to oil[2]. Now, the most imminent danger is nuclear proliferation. However, none of the former US Administrations have had to face all these uncertainties and threats at same time.

President Obama is not very fortunate considering that he confronts, besides all the traditional uncertainties in the broader Middle East, the fallout of all three major shocks the region has experienced during the past decade.

'Candidate' Obama had said he would engage the Arab and Muslim world without any threat of attacking it. He would work to change the perception of the Muslim and Arab peoples of the United States. He would show leadership through dialogue and diplomacy and not through threat of war. Such leadership was due to nurture economic and political ties rooted in regional and international institutions that would bring order and stability to this chaotic region.

The Obama and his national security team had a grand strategy for the Middle East, probably well-intentioned, and carefully crafted – but it was not consistently pursued. The plan was simple and elegant; unfortunately, however, it has failed[3].

President Obama has hoped that the success of his new grand strategy to end the two wars in Iraq and Afghanistan waged by the Bush Administration would demonstrate once and for all that liberal Democrats were capable of leading the world through diplomacy rather than with military force. By doing that, he would be responding to the public unhappiness and distrust of the Bush foreign policy which left America in great trouble. To

2- Condoleeza Rice, "**No Higher Honor"** (New York: Crown Publisher, 2011), 730-731.

3- Mead, cited in footnote 1.

Obama's Policy in the Middle East: A Strategy of Selective Engagement

General Nizar Abdel-Kader*

The Old Testament tells us that at the beginning the universe was full of "chaos and tumult" (toho wa bohu). The Middle East seems to be reverting to that Biblical era. In reality, turmoil and instability in the Middle East are not new; they have been dominant characteristics of the region since the end of World War II. In recent years, Iraq has continued to unravel, the Syrian war continues with excessive violence, Egypt is on the brink of civil war, and Lebanon is facing a multi-dimensional threat(1).

There have been three great shocks to the Middle East during the last decade: the invasion of Iraq, the Iranian drive towards a nuclear bomb, and the 'Arab Spring'. The previous US Administrations have faced or waged wars in the Middle East; they have faced upheavals and the change of regimes, including those

* *Researcher*

1- Walter Russell Mead, **"The Failed Grand Strategy in the Middle East",** Wall Street Journal, 24 August 2013, http://www.wsj.com/new/articles/SB10001424127887324619504579028923699 - 568400.

Contents

N° 87 - Janvier 2014

Obama's Policy in the Middle East: A Strategy of Selective Engagement

..... General Nizar Abdel-Kader *5*

L'indépendance énergétique des Etats-Unis et son impact sur les pays producteurs et consommateurs de pétrole

..... Dr. Georges LABAKI *31*

Abstracts *55-58*

Résumés ..... *60 - 63*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية ٢٠١٤

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Obama's Policy in the Middle East: A Strategy of Selective Engagement

- L'indépendance énergétique des Etats-Unis et son impact sur les pays producteurs et consommateurs de pétrole